

Distr.: General
4 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء الولاية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - تنفيذ الميزانية
١١	جيم - مبادرات الدعم المقدم من البعثة
١٣	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٤	هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة
١٤	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

120213 070213 12-62670 (A)



الصفحة

١٠٠		ثالثا - أداء الموارد
١٠٠		ألف - الموارد المالية
١٠١		باء - الموارد المالية المرصودة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي
١٠٢		جيم - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات
١٠٣		دال - نمط الإنفاق الشهري
١٠٤		هاء - إيرادات وتسويات أخرى
١٠٤		واو - النفقات على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
١٠٥		رابعا - تحليل الفروق
١١٢		خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
		سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة تنفيذا لطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أيدتها الجمعية العامة
١١٣		

تم ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه/يونيه ٢٠١٢ بالهدف الذي تنشده البعثة، وذلك من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، التي صُنفت حسب العناصر المتمثلة في توطيد السلام وبسط سلطة الدولة؛ والتخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين؛ وبناء القدرات؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر تنفيذ ولاية البعثة بعدد من الأحداث الرئيسية، من بينها التدابير التقشفية التي اتخذتها حكومة جنوب السودان، وتجدد التوترات بين السودان وجنوب السودان، وتأخر تنفيذ برنامج التشييد الذي وضعته البعثة.

وقد كوّنت البعثة أولوياتها وأنشطتها في ظل تلك التغييرات الكبيرة وواصلت الإسهام بقدر كبير في توطيد السلام وبسط سلطة الدولة، والتخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين، وبناء القدرات، وحقوق الإنسان، والدعم.

وتكبدت البعثة نفقات بلغت ٧٢١,١ مليون دولار للفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٩,٩ في المائة.

وتجاوزت النفقات قسمة التكاليف المتعلقة بالموظفين المدنيين بمبلغ ٩٢,١ مليون دولار، وهو أكثر مما قابل ذلك من انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٥١,٤ مليون دولار) والتكاليف التشغيلية (٤١,٧ مليون دولار). ونُسبت الاحتياجات الإضافية للموظفين المدنيين أساساً إلى ارتفاع معدل نشر الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة المؤقتة العامة. وقد استخدم نموذج التمويل الموحد في إعداد ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وطُبق في الافتراضات معدل شواغر يعكس هذه البعثة حديثة الإنشاء. ولما كانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلفاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان، فقد ورثت موارد بشرية ومالية هائلة عن البعثة السابقة. ونُسب انخفاض الاحتياجات، في إطار بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، أساساً إلى أن أغلبية المعدات المملوكة للوحدات كانت موجودة بالفعل في جنوب السودان، ويُعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية أساساً إلى قيام البعثة باقتناء مركبات ومعدات أخرى، ومرافق وهيكل قائمة، من بعثات يجري إغلاقها.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه/يونيه ٢٠١٢)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٤١ ٦١٠,٠	١٩٠ ١٨٤,٠	٥١ ٤٢٦,٠	٢١,٣
الموظفون المدنيون	٨٩ ٦٧٠,٥	١٨١ ٧٢١,٠	(٩٢ ٠٥٠,٥)	(١٠٢,٧)
التكاليف التشغيلية	٣٩٠ ٨٤٩,١	٣٤٩ ١٨٥,٧	٤١ ٦٦٣,٤	١٠,٧
إجمالي الاحتياجات	٧٢٢ ١٢٩,٦	٧٢١ ٠٩٠,٧	١ ٠٣٨,٩	٠,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠ ٠٧٦,٨	١٥ ١٧٢,٧	(٥ ٠٩٥,٩)	(٥٠,٦)
صافي الاحتياجات	٧١٢ ٠٥٢,٨	٧٠٥ ٩١٨,٠	٦ ١٣٤,٨	٠,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٧٢٢ ١٢٩,٦	٧٢١ ٠٩٠,٧	١ ٠٣٨,٩	٠,١

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمدة ^(أ)	الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور ^(ب) (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	١٦٦	١٥٤	٧,٢
الوحدات العسكرية	٦ ٨٣٤	٥ ٠٤٩	٢٦,١
شرطة الأمم المتحدة	٩٠٠	٤٥٥	٤٩,٤
الموظفون الدوليون	٩٥٥	٧٣٥	٢٣,٠
الموظفون الوطنيون الفنيون	١٧٩	٨٨	٥٠,٨
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمة العامة	١ ٤٠٧	١ ٠٣٤	٢٦,٥
متطوعو الأمم المتحدة - الدوليون	٤٦٤	٢٦٠	٤٤,٠
متطوعو الأمم المتحدة - الوطنيون	٤٢	١٦	٦١,٩
الوظائف المؤقتة ^(ج)			
الموظفون الدوليون	٨٣	٤٤	٤٧,٠
الموظفون الوطنيون الفنيون	٢٠	٢	٩٠,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمة العامة	٤٠٠	٣٠٨	٢٣,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٨١	٦١	٢٤,٧

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد (للموظفين المدنيين - ١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢).

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد في الفرع الخامس من هذا التقرير الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة اتخاذهما.

أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (A/66/532) وبلغ إجماليها ٥٠٠ ٢٦٦ ٧٣٨ دولار (صافيها ٥٠٠ ٩٦٤ ٧٢٧ دولار). وغطت الميزانية تكاليف ١٦٦ مراقبا عسكريا، و ٨٣٤ ٦ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٩٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٩٥٧ موظفا دوليا، و ١ ٥٩٠ موظفا وطنيا، بمن فيهم ١٨٣ موظفا فيا وطنيا، و ٥٠٦ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨١ من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٥٠٠ من شاغلي الوظائف المؤقتة (٨٢ منها وظائف دولية و ٤١٨ وظيفة وطنية من فئة المساعدة المؤقتة العامة).

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٢٦٦ ٧٣٨ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/592، الفقرة ٧٥). وتضمن ذلك الرقم مبلغا قدره ١٥٠ ٩١٥ ٢٧٧ دولارا من مجموع الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٤٦٠ ٤٨٢ دولار والذي سبق أن قسمته الجمعية بموجب قرارها ٢٥٧/٦٥ بآء لكل من بعثة الأمم المتحدة في السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

٣ - وكانت الجمعية العامة قد خصصت، بقرارها ٢٤٣/٦٦ ألف، مبلغا إجماليه ٦٠٠ ١٢٩ ٧٢٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ٥٢ ٧١٢ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يشمل مبلغا إجماليه ١٥٠ ٩١٥ ٢٧٧ دولارا (صافيه ٨٥٠ ٤٠ ٢٦٩ دولارا) سبق الإذن به بموجب أحكام قرار الجمعية ٢٥٧/٦٥ بآء. وقُسّم المبلغ الإجمالي كأفضية مقررة فيما بين الدول الأعضاء.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) ومدّدها في قرار لاحق اتخذته. ونص المجلس على الولاية المتعلقة بفترة الأداء في القرار نفسه.

- ٥ - وقد أنيطت بالبعثة مهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام ألا وهو توطيد السلام والأمن، والمساعدة على تهيئة الظروف لتحقيق التنمية في جنوب السودان، بهدف تعزيز قدرة الحكومة على الحكم بشكل فعال وديمقراطي وإقامة علاقات طيبة مع جيرانها.
- ٦ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تحقيق عدد من الإنجازات عن طريق تحقيق النواتج الرئيسية ذات الصلة الواردة في الأطر أدناه، والتي صُنفت حسب للعناصر، على النحو التالي: توطيد السلام وبسط سلطة الدولة؛ والتخفيف من حدة النزاعات وحماية المدنيين؛ وبناء القدرات؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم.
- ٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بالأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويقارن تقرير الأداء، بصفة خاصة، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم المحرز فعلاً خلال الفترة المعنية قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج المنجزة فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

توطيد السلام وبسط سلطة الدولة

- ٨ - أسدت البعثة، في سبيل دعمها لتوطيد دعائم الحكم الديمقراطي في جنوب السودان، المشورة وقدمت الدعم التقني لعملية صياغة قوانين انتخابية وتصميم مؤسسات انتخابية. وأنشئت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مفوضية قومية لمراجعة الدستور تضم ٥٥ عضواً يمثلون عدداً من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعات الدينية. وأنشأت البعثة وترأست منتدى تشاورياً على مستوى الرئاسة ومستوى الفنيين لضمان تنسيق الدعم الدولي المقدم لعملية مراجعة الدستور. ويسرّت البعثة عقد مواعيد نقاش مستديرة على المستوى المحلي مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عززت المشاركة والشفافية وأسهمت في إعلام الجمهور. وعلاوة على ذلك، حافظت البعثة على تعاملها المنتظم مع حكومات الولايات دعماً للتخطيط على مستوى الولايات المتعلق بالانتعاش المبكر وإعادة الإدماج وبناء السلام وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية، بما في ذلك تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش.

- ٩ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، وضعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالتشاور مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جنوب السودان. وقد أقرّت الحكومة مشروع خطة الدعم وأقرّه فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الثنائيين والإقليميين في جنوب السودان.

١٠ - ورغم التحديات الداخلية التي شكّلها اندلاع أعمال العنف، قدّمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم لعمليّتي السلام والمصالحة في جميع أنحاء جنوب السودان شاركت فيهما الحكومات على صعيد المحليات والولايات، وقادة المجتمعات المحلية، وكبار رجال الدين، ومجموعات المجتمع المدني، والجماعات الشبابية والنسائية. وقدمت البعثة أيضا تحليلا مستوفي وخريطة للتزاعاات لكي تسترشد بهما عمليات صنع القرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت البعثة شريكا رائدا فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن، حيث أدت دورا شاملا في تنسيق تنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، وجوانب من القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) على الصعيد الميداني. ووفرت البعثة توجيهها تقنيا لأهدافها المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتي دعمت مشاركة المرأة في العملية السياسية وعملية وضع الدستور، وقدمت الدعم التقني للحكومة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية.

التخفيف من حدة التزاعاات وحماية المدنيين

١١ - وضعت البعثة، خلال الأشهر الأولى من ولايتها، نهجا شاملا لحماية المدنيين، بحيث عملت عن كثب مع سلطات جنوب السودان، بما فيها الجيش والشرطة، على جميع المستويات، من أجل زيادة الوعي بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وأقامت البعثة أيضا نظاما للإنذار المبكر ساعدها في تحديد الأخطار ونزع فتيلها أو التخفيف من حدتها، قبل أن يشتد تصاعدها، وذلك عبر الدعوة السياسية والقيام بعمليات نشر متكاملة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.

١٢ - وقامت البعثة بدور نشط في دعم تنظيم العديد من مؤتمرات السلام وحلقات العمل التشاورية والتخفيف من حدة التزاعاات بصورة مباشرة. وفي الولايات، رصدت البعثة هجرات الرعاة (الرزيقات والمسيرية والحوازمة والفلاتة) وقدمت تقارير عنها، ويسّرت الحوار بين السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وكبار رجال الدين، ومجموعات المجتمع المدني، مما ساعد في التقليل من العنف بين القبائل. وفيما يتعلق بجماعات الميليشيات، انصب الاهتمام على رصد عمليّتي المشاركة والإدماج دعما للحكومة. واستفادت السلطات المحلية وسلطات الولايات من المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة وذلك لحل طائفة واسعة من القضايا. وعملت البعثة مع الشركاء الدوليين والمحليين في الولايات العشر كلها من أجل تعزيز حماية المدنيين داخل منطقة مسؤولية البعثة. وشملت التحديات اليومية التي واجهتها البعثة، عدم كفاية الموارد اللوجستية والبشرية، بما في ذلك عدم شغل وظائف بالغة الأهمية، ونقص المساعدين اللغويين، والافتقار إلى قدرات النقل النهري، إلى جانب المعوقات المتعلقة

بالقدرات التي اعترضت الحكومة. وواصلت البعثة دعم تنمية قدرات الحكومة على حماية سكانها المدنيين.

١٣ - وعملت البعثة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الحكومية مثل وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، ووزارات الرعاية الاجتماعية على صعيد الولايات بهدف التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وشمل هذا العمل تقديم معلومات منتظمة عن الانتهاكات التي تقع في الولايات المعنية ومعالجة أثر هذه الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، عن طريق المؤسسات الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية الشريكة. وعملت البعثة أيضا بنشاط مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لكفالة إجراء عمليات فرز منتظمة في مختلف الثكنات العسكرية ومراكز التدريب، وذلك لضمان عدم قيام الجيش الشعبي أو زعماء الميليشيات المتمردة الذين قبلوا العفو بتجنيد مَنْ هم دون السن القانونية. وتمثلت التحديات الرئيسية التي واجهتها البعثة في ضعف نظام الحماية الاجتماعية الحكومي في معظم الولايات وتمادي الميليشيات في أنشطتها التي زادت من انعدام الأمن وحدثت من حرية حركة الموظفين في بعض الولايات.

تنمية القدرات

١٤ - تأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب ظروف لم تكن متوقعة. فقد تأثر بمحدودية القدرات الحكومية نظرا للتدابير التقيسية والحالة الأمنية في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وقد وقعت البعثة على إجراءات عمل موحدة مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، بدأت بتشديد ثلاثة مرافق انتقالية وجمعت موظفين في مكان عمل واحد في مكاتب اللجنة في الولايات في إطار أنشطتها في مجال بناء القدرات. وتم تخطيط البرامج، مما أدى إلى وضع الصيغة النهائية لوثائق مؤيدة لمشروع البرنامج.

١٥ - وأحرز جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان تقدما مطردا في تنفيذ برنامجه للتحويل والإصلاح. وقدم ضباط شرطة الأمم المتحدة الدعم التقني لعملية التسجيل والفرز على الصعيد الوطني (حيث سجل ما يزيد على ٣٨ ٠٠٠ من ضباط الشرطة الوطنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، ووسّعوا نطاق برامج التدريب عن طريق تعيين مستشارين في مديريات وزارة الداخلية، واشترك ضباط شرطة الأمم المتحدة في موقع واحد ضمن جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. واعتمدت دائرة السجون الوطنية خطة إنمائية استراتيجية من ثلاث سنوات تشمل الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، وهي خطة تعالج أوجه القصور الرئيسية في نظام السجون، بما في ذلك ظروف

السجون وقدرات الموظفين. وقدّمت البعثة وشركاء آخرون الدعم التقني لمعالجة مسألة إلقاء القبض والاحتجاز التعسفيين.

١٦ - وفيما يتعلق بالعدالة المدنية والإصلاحات والقضاء العسكري، قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات الفاعلة الثنائية، بتنمية القدرات الأساسية المطلوبة لإنجاز المهام الأساسية لقطاع لعدالة الجنائية في الولايات العشر، مع التركيز على مساعدة الحكومة في الاضطلاع بما يلي: إنهاء الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة في المناطق المعرضة للنزاعات؛ وإنشاء نظام للسجون تتوافر له عوامل السلامة والأمن والظروف الإنسانية؛ وتطوير نظام للقضاء العسكري يكون مكملاً للنظام القضائي المدني. ولدى القيام بذلك، استفادت البعثة من جميع الطرائق المتاحة، بما في ذلك الأفراد الذين تقدمهم الحكومة، وإقامة شراكات مع منظمات أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّرت البعثة الدعم لوضع هيكل لقطاع الأمن، وبناء القدرات بين الجهات الفاعلة لقطاع الأمن في مجالي الحوكمة والإشراف، ووضع سياسات بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة.

حقوق الإنسان

١٧ - سجّل تقدم محدود أحرزه جنوب السودان في التوقيع على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان والتصديق عليها، وذلك نتيجة لافتقاره للقدرات الكفيلة بذلك أساساً. وسعى إلى تعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان، قدّمت البعثة مشورة تقنية، مما أدى إلى صياغة نظام داخلي لتلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات، ووضع خطة استراتيجية وصياغة مادة عن حقوق الإنسان لإدراجها في المناهج الدراسية. وأجرت البعثة أيضاً عدة أنشطة تدريبية ترمي إلى بناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات في جنوب السودان (منها الجيش الشعبي لتحرير السودان، والشرطة، والسجون، والقضاة، والمدعون العامون، والبرلمانيون، والمجتمع المدني) بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٨ - ولا تزال قدرة الحكومة على ضمان احترام حقوق الإنسان لمواطنيها، تواجه تحديات خطيرة، وخصوصاً في سياق النزاع القبلي الذي تزايد في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. ومباشرةً عقب الهجمات التي شنها شباب اللو نوير على الموري في ولاية جونقلي في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أجرت البعثة تحقيقاً واسع النطاق، تضمن ٢٠ زيارة لتقصي الحقائق بدعم وفّرت مفضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد لقي تقرير البعثة عن حقوق الإنسان الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بعنوان "حوادث العنف القبلي في ولاية جونقلي" صدىً طيباً. وردّاً على أعمال العنف التي وقعت في ولاية جونقلي، بدأت الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٢ حملة لترع سلاح المدنيين في الولاية، استمرت حتى نهاية الفترة

المشمولة بالتقرير وأسهمت في زيادة الاستقرار وأثرت تأثيراً إيجابياً في الحد من الهجمات وأعمال العنف التي أُبلغ عنها خلال ما تبقى من الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه أُبلغ عن وقوع عدد من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان ادّعي أن عناصر غير منضبطة من الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت ضالعة فيها، لا سيما في محلية بيبور. وقد تم توثيق عدد من هذه القضايا عن طريق إيفاد أفرقة رصد متكاملة تابعة للبعثة أجرت مهمات رصد في جميع أنحاء ولاية جونقلي. وعلاوة على ذلك، وبفضل أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة، أُحيلت بعض تلك القضايا إلى إجراءات قضائية في محاولة لإنهاء الإفلات من العقاب.

١٩ - ودأبت البعثة بانتظام، عن طريق إيفاد أفرقتها المعنية بحقوق الإنسان إلى الولايات، على رصد حالات الاحتجاز التعسفي في مراكز الشرطة والسجون. وأسفرت أنشطة الدعوة لدى السلطات وتقديم المشورة إليها عن الإفراج عن بعض المحتجزين وأدت إلى إحراز تقدم في الإجراءات القضائية لصالح آخرين. ومن التحديات التي اعترضت هذه المسألة عدم كفاية الإرادة السياسية، ونقص القدرات والموارد، وعدم الإشراف على مساءلة السلطات عن أعمالها التي تؤدي إلى الاحتجاز التعسفي.

٢٠ - وتكبّدت البعثة نفقات بلغت ٧٢١,١ مليون دولار للفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل ٩٩,٩ في المائة. وقد تجاوز الإنفاق قسمة التكاليف المتعلقة بالموظفين المدنيين بمبلغ ٩٢,١ مليون دولار، وهو أكثر مما قابل ذلك من انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٥١,٤ مليون دولار) والتكاليف التشغيلية (٤١,٧ مليون دولار). ونُسبت الاحتياجات الإضافية للموظفين المدنيين أساساً إلى ارتفاع معدل نشر الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة المؤقتة العامة. وقد استُخدم نموذج التمويل الموحد في إعداد ميزانية البعثة، وطُبق في الافتراضات معدل شواغر يعكس بعثة مُنشأة حديثاً. ولما كانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلفاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان، فقد ورثت موارد بشرية ولوجستية هائلة عن البعثة المغلقة، وإن كان الكثير من الموارد اللوجستية يحتاج الآن إلى الاستبدال. ونُسب انخفاض الاحتياجات في إطار بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، أساساً إلى أن أغلبية المعدات المملوكة للوحدات كانت موجودة فعلاً في جنوب السودان، ويُعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية أساساً إلى قيام البعثة باقتناء مركبات ومعدات أخرى، ومرافق وهيكل قائمة، من بعثات يجري إغلاقها.

٢١ - وبلغ متوسط معدل الشواغر الفعلي بالنسبة للموظفين الدوليين ٢٣ في المائة، و ٥٠,٨ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٢٦,٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمة العامة.

جيم - مبادرات الدعم المقدم من البعثة

٢٢ - ترتبط المبادرات الرئيسية للدعم المقدم من البعثة، التي أثرت في أنشطة الدعم واستخدام الموارد ذي الصلة خلال فترة الأداء باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وقد بُذلت جهود كبيرة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بهدف إعادة تنظيم شعبة دعم البعثة بما ينسجم مع الاستراتيجية. وأنشئ مكتب نائب مدير دعم البعثة قرب نهاية السنة المالية (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، وكُلّف هذا المكتب بمسك زمام مبادرة إدارة التغيير الكبيرة هذه بهدف تنفيذ إدارة سلسلة الإمدادات في البعثة. وأسندت إدارة أقسام مختلفة (الإمدادات، وإدارة العقود، ومراقبة الحركة، وإدارة الممتلكات (بما فيها وحدة الاستلام والتفتيش)، والمركز المشترك للعمليات اللوجستية) لنائب مدير دعم البعثة في محاولة لإعادة تنظيم هذه المهام ضمن هيكل أفقي سيكون من شأنه أن يحقق سلسلة إمداد أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وفي حين تحققت بعض الإنجازات خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ من حيث إدارة الممتلكات والتخزين، من المتوقع أن تتحقق الفوائد الرئيسية لهذا الهيكل التنظيمي الجديد خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مع مواصلة إدخال تحسينات أخرى في السنوات التالية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صودفت فجوات كبيرة في مجال القدرات الهندسية بين الاحتياجات من الموارد المقررة والموارد الفعلية التي تحققت. ففي حين اعتمدت أربع شركات للهندسة الأفقية لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لا توجد حتى الآن في الميدان إلا شركة واحدة جديدة للهندسة الأفقية وموقعها في جوبا. وغُيّرت تبعية وحدات عسكرية من ثلاثة بلدان مساهمة بقوات، من بعثة الأمم المتحدة في السودان سابقا وظلت ضمن تشكيلاتها الأصلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيُنَفَّذ قريباً تحويل واحدة من تلك الشركات إلى شركة هندسة أفقية. وستنتهي فترة خدمة شركة أخرى من الشركات الهندسية بحلول نهاية عام ٢٠١٢، حيث لن يُستعاض عنها بأي شركة أخرى للهندسة الأفقية، بينما لم يُتَّ بعد في تحويل الشركة الهندسية الثالثة ريثما تُبرم مذكرة التفاهم بشأن ذلك. ولا تزال شركة هندسة أفقية رابعة تنتظر تأكيد مواعيد النشر.

٢٤ - وفي مفهوم العمليات، تُنشر كل كتيبة بقدرة هندسية متكاملة لكن ذلك تغير لاحقا إلى وحدة هندسة ميدانية خفيفة فقط. وكان لهذا التغيير تأثير كبير على عبء عمل شعبة دعم البعثة لأن الشعبة كُلفت فجأة بإنشاء الأرضية الصلدة في مواقع قاعدة عمليات الشركة الجديدة. وكان من المقرر ابتداءً أن تتولى القدرة الهندسية العضوية للكتائب أداء هذه المهمة.

٢٥ - وأدى غياب القدرة الهندسية الكافية إلى تأخر كبير في تنفيذ العديد من مشاريع البعثة ذات الأولوية من قبيل تشييد قواعد دعم المحليات، وتشييد قواعد عمليات الشركات، وتوسيع مواقع عواصم الولايات العشر وتحسينها، وتوسيع مقر البعثة، وتشييد أماكن إقامة الموظفين في جوبا. وتأخر أيضا تنفيذ مشاريع أخرى من قبيل تحسين المطارات والطرق بسبب هذه الظروف. وكان لذلك تأثير سلبي على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها في عدة مجالات.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، مثل جنوب السودان بيئة عمل بالغة الصعوبة مع محدودية الهياكل الطرقية (لا يتوافر في البلد سوى ١٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة)، وتضاريس أرضية تعذر الوصول إليها براً خلال فصل الأمطار، الذي يدوم ستة أشهر (بل أطول من ذلك في بعض المناطق). وخلال فصل الأمطار، لم يكن بالإمكان الوصول إلى معظم المواقع إلا جواً، وهو ما شكّل وسيلة عمليات مرتفعة التكلفة بالنسبة لمهام الدعم البالغة الأهمية التي تضطلع بها البعثة من قبيل التموين وتناوب الجنود والأفراد/إعادتهم إلى أوطانهم. وبالإضافة إلى ذلك، جعلت الأحوال الجوية وطبيعة الأرض (المكوّنة من تربة قطنية سوداء) من الصعب جدا تنفيذ أعمال التشييد خلال فصل الأمطار، مما أسهم أيضا في تأخير برنامج التشييد.

٢٧ - واعترت حالات تأخير برنامج البعثة المتعلق بالتشييد على صعيد الولايات والمحليات لأسباب تعود أساسا لعدم توافر القدرات الهندسية الكافية، والفيضانات، والقيود الأمنية في بعض الأماكن، وإعاقة أصول الأمم المتحدة لدى سلطات الجمارك في السودان في كوستي. ومن قواعد الدعم في المحليات البالغ عددها ١٩ قاعدة المقررة للفترة المشمولة بالتقرير، بدأ استخدام ٨ قواعد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكانت ٧ قواعد أخرى قيد التشييد. وكان للبعثة أيضا تمثيل في أربع محليات عن طريق استخدام قواعد دعم الاستفتاء القديمة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، مما أتاح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إقامة وجود لها في ما مجموعه ١٢ محلية. وكان ثمة ما مجموعه ١٣ قاعدة من قواعد عمليات السرايا، وهو ما يتجاوز بأربع قواعد ما كان مقررا في الأصل للفترة المشمولة بالتقرير. وتسنى للبعثة أيضا توفير أماكن إقامة للقوات في ثمانية مواقع كانت تعمل في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان دون حاجة إلى أية أعمال تشييد. وأنجزت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المرحلة الأولى من تشييد خمس قواعد إضافية لعمليات السرايا.

وسينتهي العمل من المرحلة الثانية بعد وصول الحاويات من كوستي. ونُسبت زيادة عدد القواعد إلى ١٣ قاعدة لقيام البعثة بتنقيح عدد قواعدها المقررة لعمليات السرايا للسنوات الثلاث الأولى ليرتفع من ٩ قواعد إلى ٢٢ قاعدة بهدف زيادة تعزيز تنقل القوات.

٢٨ - وتمثل تحد إضافي للبعثة خلال فترة الأداء في بدء العمل بنموذج التمويل الموحد وتجريبه. وأنشئت لجنة لتخصيص الموارد وتولت قيادتها الممثلة الخاصة للأمن العام وهي تضم في عضويتها مسؤولي الإدارة العليا الرئيسيين. واستعرضت اللجنة، بصورة فصلية، التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ مهامها ومجالاتها ذات الأولوية الموصى بها للربع المقبل. وأتاح الوضوح المتعلق بعمليات نشر القوات والموظفين، ومشاريع التشييد، وحالة مشاريع البعثة ذات الأولوية، للقيادة العليا تخصيص التمويل للمجالات البالغة الأهمية. وكفلت اللجنة إعادة تخصيص الموارد في الوقت المناسب وإعادة توجيهها نحو المجالات ذات الأولوية من أجل تنفيذ المهام الصادر بشأنها تكليف.

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٩ - سعت البعثة إلى تعزيز التعاون مع بعثات حفظ السلام الأخرى بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن وتبادل المعلومات. وجرى تبادل المعلومات مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين دعماً لجهود التصدي للتهديدات التي يشكلها جيش الرب للمقاومة. واضطلعت البعثة أيضاً بتنسيق دقيق للعمليات مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وقدمت الدعم في حدود قدراتها، بما في ذلك توفير أماكن إقامة للأطقم الجوية، وأماكن إقامة مؤقتة لقوافل الوحدات العسكرية.

٣٠ - وخلال الأزمة الكبرى في ولاية جونقلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، دعت البعثة البعثات الموجودة في المنطقة إلى تقديم الدعم في مجال الطائرات العسكرية، وهو ما أفضى إلى نشر وحدة جوية من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البعثة لفترة قصيرة من الزمن لمساعدة البعثة في تلبية احتياجاتها الإضافية.

٣١ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٦٤ على إنشاء مركز إقليمي لتقديم الخدمات في مركز اللوجستيات في عنتيبي، أوغندا، بغرض دمج المهام المتعلقة بالشؤون الإدارية والدعم للبعثات الميدانية المتقاربة جغرافياً في مركز إقليمي مستقل. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، نقلت أربعة مشاريع أولية (تسجيل دخول الموظفين الميدانيين وخروجهم، وتجهيز منح التعليم، وتشغيل مركز إقليمي للتدريب والمؤتمرات، وتشغيل مركز

المراقبة المتكامل للنقل والتحركات) إلى مركز الخدمات الإقليمية. ونقلت البعثة ١٤ وظيفة (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣، و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) إلى مركز الخدمات الإقليمية لتزويد هذه المشاريع بالموظفين، إلى جانب المساهمات المقدمة من البعثات الأخرى.

هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٣٢ - أجريت مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري في جميع مراحل وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج للبعثة وملاكها. واستند التعاون بين البعثة والوكالات والصناديق والبرامج إلى المهام التي صدر بشأنها تكليف للبعثة، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) وإلى ولايات الوكالات والصناديق والبرامج، المحددة بوضوح بناء على الميزة النسبية والقدرة الميدانية. وفي هذا الصدد، توضع خطط عمل مشتركة في المجالات التي تكون المهام فيها متكاملة، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية الطفل، وهي تشمل ما يلي: الأنشطة المشتركة المقررة؛ والأدوار والمسؤوليات؛ والجدول الزمني؛ والموارد؛ والنتائج المتوقعة. وجرى تنسيق الأنشطة وتتبع التقدم المحرز من خلال الآليات القائمة التي تشمل عقد اجتماعات منتظمة ومشاركة أصحاب المصلحة. وبالمثل، اضطلع قسم الإنعاش وإعادة الإدماج وبناء السلام التابع للبعثة بدور بالغ الأهمية في تيسير التنسيق على صعيد الولايات، وتعزيز التعاون وضمان تبادل المعلومات بين الوكالات والصناديق والبرامج على مستوى الولايات والبعثة، وكذلك بين المقار على مستوى الولايات والمستوى القطري.

٣٣ - وينبغي التأكيد على أن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وضعوا خطة مشتركة لدعم بناء السلام إلى جانب خطة تنفيذية محددة التكاليف، تُحدد فيها ١٥ من المنجزات المستهدفة ذات الأولوية. بما يتماشى مع أهداف الاتفاق الجديد للمشاركة الدولية في الدول الهشة. وكانت صياغة المشروع لا تزال جارية عند صدور هذا التقرير، وهو ما سييسر أيضا التعجيل بتخصيص الأموال من صندوق بناء السلام.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: توطيد السلام وبسط سلطة الدولة

٣٤ - وفرت البعثة مساعيها الحميدة لحكومة جنوب السودان من خلال إقامة وصيانة علاقات عمل منتظمة مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة التي تشمل الحكومة، والأحزاب السياسية، والمؤسسة الأمنية، والسلوك الدبلوماسي، والمجتمع المدني. ويحز جنوب السودان

تقدما في إنشاء آليات تشريعية وإشرافية رئيسية على الصعيد الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو الذي تدعو إليه البعثة وبدعم منها، وفقا لولاية البعثة الصادرة عن مجلس الأمن. وقدمت البعثة الدعم أيضا لإصدار تشريعات رئيسية للتشجيع على فتح الحيز السياسي.

الإنجاز المتوقع ١-١: قوة والشفافية تحقيق الانتقال السياسي السلس، وإنشاء عمليات للحوكمة تتسم بالقوة وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-١ إنشاء آليات للمشاورات المنتظمة بين سلطات الولاية المنتخبة وسلطات المحليات المعنية وعناصرها	أقيمت اجتماعات منتظمة ومخصصة مع مسؤولي الولايات في الفرعين التنفيذي والتشريعي في جميع الولايات العشر وتواصل عقدها. وعلاوة على ذلك، يسرت البعثة إرسال بعثات مشتركة منتظمة مع أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية ومفوضي المحليات، جرى فيها تبادل المعلومات من أجل تعزيز المعارف لدى سلطات الولايات والمحليات وعناصرها
١-١-٢ إنشاء آليات إشرافية أساسية لتحديد حالات الفساد وسوء الإدارة ومعالجتها	إصدار مشاريع القوانين المتعلقة بالإدارة المالية العامة والمساءلة والنفط في صورة قوانين؛ واستعراض الجمعية التشريعية الوطنية لتقارير مراجع الحسابات العام للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦؛ وإصدار مرسوم رئاسي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يقضي بتكليف كبار مسؤولي الحكومة بالإعلان عن مداخيلهم وأصولهم وخصومهم وتأكيد امتناعهم عن المشاركة في الأعمال التجارية الخاصة؛ وإنشاء لجنة تتضمن خبراء مستقلين خارجيين للتحقيق في فضيحة حبوب مزعومة في عام ٢٠٠٨. وأنشئت هيئات مكافحة الفساد كآليات رقابة في كل ولاية من الولايات؛ غير أن حكومة جنوب السودان لم تمول هيئات مكافحة الفساد في جميع أنحاء البلد تمويلا كافيا

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

١-٣ بسط سلطة الحكومة على صعيدي الولاية والمحلية وتحسين مفاهيم الحوكمة لدى المجتمع المحلي	أجريت مشاورات على صعيد المجتمعات المحلية بشأن بناء ١٠ بوابات إلكترونية تشكل قواعد دعم على صعيد المحليات. وتدعم هذه البوابات الإلكترونية بسط سلطة الحكومة على صعيد المحليات وتتكون من مرافق للتنمية المجتمعية وأماكن مكاتب إضافية لحكومات المحليات (حيث سيتشارك موظفو الأمم المتحدة وموظفو المحليات في المواقع). وتمثلت التحديات الرئيسية التي جرى تحديدها في الافتقار إلى ميزانيات التشغيل الخاصة بالإدارة المحلية المخصصة لإيصال الخدمات الأساسية وإلى الحد الأدنى من القدرات التقنية للمسؤولين والشركاء المنفذين. وأعربت سلطات المجتمعات المحلية وسلطات المحليات عن تقديرها للعملية الاستشارية، التي شملت سلطات المحليات، وممثلي الشباب، والشيوخ، والنساء، وكبار رؤساء القبائل. ومن أصل قواعد الدعم الـ ١٩ على صعيد المحليات، المقرر إنشاؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت ٨ قواعد قيد الاستخدام بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكانت ٧ أخرى قيد الإنشاء. وكان للبعثة تمثيل أيضا في ٤ محليات من خلال استخدام القواعد القديمة لدعم الاستفتاء، وهو ما أتاح حضور البعثة في ما مجموعه ١٢ محلية
--	---

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

إنشاء محافل سياسية مع جنوب السودان والشركاء الدوليين الرئيسيين عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الهيئات الدبلوماسية لتقديم المستجدات السياسية ومناقشة النهج المشتركة والمتفق عليها	نعم	أنشئت محافل سياسية مع جنوب السودان والشركاء الدوليين، بما في ذلك: عقد ٩ اجتماعات للآلية المشتركة بين البعثة وحكومة جنوب السودان لتنفيذ الولاية مع مشاركة كبار الأعضاء من كل من البعثة وحكومة جنوب السودان، حيث جرى نقاش خطة دعم بناء السلام والاتفاق عليها؛ وتقديم الممثلة الخاصة للأمين العام لـ ١٦ إحاطة إعلامية إلى السلك الدبلوماسي، حيث جرى نقاش
---	-----	---

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأهداف والنهج المشتركة والاتفاق عليها.
وعقدت جلسات إضافية في أواخر كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير
٢٠١٢ بسبب أزمة جونقلي

عقدت اجتماعات مع كبار مسؤولي الحكومة
في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن مسائل تتعلق
بانضمام جنوب السودان إلى الأمم المتحدة،
ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ومع المؤتمر
الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومع
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقدم جنوب
السودان أيضا طلبه للانضمام إلى جماعة شرق
أفريقيا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

نعم

إسداء المشورة إلى جنوب السودان بشأن
الانضمام للهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة
والتصديق على المعاهدات الدولية وما يتصل بها
من التزامات تتعلق بتقديم التقارير

وأُسدت البعثة المشورة بشأن التصديق على
المعاهدات خلال أربعة اجتماعات تشاورية
عقدت في عام ٢٠١٢ مع وزارة العدل،
والجمعية التشريعية الوطنية، ووزارة الخارجية.
ونظمت البعثة أيضا ٣ حلقات عمل تدريبية
عن المعاهدات وآليات الإبلاغ في شباط/فبراير
وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢ لصالح
مسؤولي الحكومة، بمن فيهم مسؤولون
من وزارة الخارجية، ومديرية الاتفاقيات الدولية
والمعاهدات وحقوق الإنسان والمعونة القانونية
في وزارة العدل، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان
التابعة للجمعية الوطنية، ولجنة حقوق الإنسان
بجنوب السودان

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إعداد تقارير منتظمة وإجراء تحليل بشأن الديناميات السياسية في جنوب السودان والمنطقة الأوسع نطاقاً، استناداً إلى المشاركة مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة من جنوب السودان، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الأمنية، والسلك الدبلوماسي، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني	نعم	أعدت ٣ تقارير للأمين العام لتقديمها إلى مجلس الأمن ونظمت البعثة أيضاً مؤتمرات صحفية قدمت فيها المثلة الخاصة للأمين العام إحاطات إلى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، في كل من جوبا ونيروبي، في مناسبات مختلفة، بما في ذلك في الذكرى السنوية الأولى لقيام حكومة جنوب السودان
إسداء المشورة لإنشاء الآليات الإشرافية الأساسية لتحديد حالات الفساد وسوء الإدارة ومعالجتها، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء الدوليين	نعم	عقد اجتماعان مع رئيس لجنة مكافحة الفساد على مستوى المثلة الخاصة للأمين العام ومع آخرين على مستوى العمل، وعقدت اجتماعات منتظمة مع كبار أعضاء الحكومة لمتابعة المسائل المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد
إجراء دراسات استقصائية للتصورات على الصعيد الوطني، وفي ولايات ومقاطعات منتقاة في أوساط الأسر المعيشية، وجماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتقييم التصورات عن الانتقال السياسي والأمن	نعم	أُرجئ إجراء دراسات استقصائية للتصورات على الصعيد الوطني وصعيد الولايات إلى السنة المالية المقبلة بسبب الصعوبات التشغيلية واللوجستية. غير أن البعثة أجرت دراسات استقصائية أسبوعية للأسواق المحلية في جميع الولايات العشر. وركزت هذه الدراسات الاستقصائية على توافر السلع الأساسية وتقلبات أسعارها وعلى سعر الصرف، وشملت أيضاً عينات لآراء المستهلكين وموظفي الولايات والتجار وآخرين بشأن حالة الأسواق. وأجريت تقييمات أسبوعية للأسواق من أجل تتبع آراء الناس على وجه التحديد في الكيفية التي تؤثر بها تدابير التقشف فيهم
وجرى جمع وتحليل منتظمين لآراء مختلف أصحاب المصلحة في أعقاب النزاعات بين المجتمعات المحلية، وللتقارير عن وجود جماعات الميليشيات المتمردة وعن الاضطرابات في المجالس التشريعية للولايات		

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تيسير إجراء مناقشات مائدة مستديرة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي من شأنها تعزيز المشاركة، والشفافية والإعلام، وذلك بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتيسير ودعم إقامة شراكات محددة المعالم عن طريق عقد اجتماعات تشاورية شهرية مع المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة وغير ذلك من الشركاء في جوبا	نعم	بالإضافة إلى مناقشات المائدة المستديرة التي يسرها البعثة، قامت البعثة بالتشاور مع الأحزاب السياسية بشأن مشاركة هذه الأحزاب في عملية صياغة الدستور وبشأن العملية المفوضية إلى اعتماد الجمعية التشريعية الوطنية لجنوب السودان لقانون الأحزاب السياسية. ونظمت البعثة أيضا حلقتي عمل عن المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية، واحدة في توريت والأخرى في جوبا وأجرت إذاعة مرايا مناقشات مائدة مستديرة مباشرة ومناقشات تفاعلية منفصلة لمدة خمسة أيام في الأسبوع مع ممثلي المجتمع المحلي والحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة بشأن قضايا الحوكمة والمساءلة، وبناء الدولة والمؤسسات؛ وأقامت شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ في سلسلة خاصة عن العائدين من السودان الذين يلتئم شملهم ويعاد إدماجهم في المجتمعات المحلية
إسداء المشورة لسلطات الولاية دعما لبرامج فريق الأمم المتحدة القطري التي تعالج فجوات القدرات في جنوب السودان والتي تساعد على إنشاء وظائف الحوكمة الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من بطالة الشباب وإنعاش الاقتصاد من أجل إرساء الأساس للتنمية المستدامة	نعم	عقدت اجتماعات أسبوعية منتظمة بين أفرقة الولايات المعنية بالانتعاش وإعادة الإدماج وبناء السلام وحكام الولايات ونواب الحكام والوزارات التنفيذية لإسداء المشورة وتوفير إمكانية الحوار ودعم تخطيط حكومات الولايات في القطاعات التي تحسن فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم، ولدعم الإنعاش المبكر وفرص كسب الرزق، لا سيما في مجال الزراعة
دعم قيادات جنوب السودان لوضع خطة بناء السلام للسنوات الأولى لإقامة كيان الدولة	نعم	عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، قام نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المنسق المقيم/مكتب منسق الشؤون الإنسانية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقسم الإنعاش وإعادة الإدماج وبناء السلام، بوضع الصيغة النهائية لخطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جنوب السودان، وذلك بالتشاور الوثيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين. وقد صادق على الوثيقة كل من الحكومة على مستوى مجلس الوزراء ورؤساء ركائز خطة تنمية جنوب السودان، وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الثنائيين والإقليميين الرئيسيين في جنوب السودان

والتي تشمل وضع سياسات وطنية تتصل بالمسائل الأساسية لبناء الدولة والتنمية، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية

أجرت البعثة مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري في جميع الولايات العشر وفي جوبا بشأن خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، وأبرزت إذاعة مرايا الجهود التي اضطلعت بها البعثة من أجل توطيد السلام من خلال بث تقارير شهرية خاصة عن الاجتماعات التشاورية في جميع الولايات العشر

نعم

دعم الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتوطيد السلام وفقا لخطة بناء السلام، وذلك عن طريق عقد اجتماعات تشاورية شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري في جميع الولايات العشر وفي جوبا

جرى الحفاظ على خطط الولايات الموسعة لإعادة الإدماج، التي وضعت في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١١، وذلك على مستوى الولايات، كما جرى إدراجها في الخطط الاستراتيجية للولايات، التي تلقت الدعم من البرنامج الإنمائي. وشكلت أيضا خطط الولايات لإعادة الإدماج أساسا للمناقشة ومواصلة التنسيق فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية من أجل تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ونصت خطط الولايات لإعادة الإدماج على تقديم

نعم

دعم عملية وضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج لتحقيق الاستقرار وإعادة الإدماج على صعيدي الولاية والمقاطعة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المساعدة المجتمعية لإعادة إدماج أربع مجموعات: النازحون والعائدون؛ والمقاتلون السابقون؛ واللاجئون العائدون؛ والأشخاص الضعفاء. وأدت أيضا المعلومات المستمدة من خطط الولايات لإعادة الإدماج إلى الشروع في وضع نظام معلومات لجنوب السودان، بقيادة المكتب الوطني للإحصاءات، والوزارات، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

قدم خبراء من أوغندا وكينيا وإثيوبيا، يعملون في مواقع مشتركة مع الوزارات التنفيذية، بغية توفير بناء القدرات للحكومات الوليات، في إطار برنامج للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام موظفو الإنعاش وإعادة الإدماج وبناء السلام على مستوى الولايات، بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، بتنسيق الدعم في عدد من المجالات، بما في ذلك: الشؤون القانونية؛ والمالية؛ والميزنة؛ والتخطيط الاقتصادي؛ والتخطيط الحضري؛ والإحصاءات؛ والشؤون الهندسية؛ والخدمات الصحية. ولقي برنامج المشاركة مع الخبراء الدوليين في المواقع استحسان حكومات الولايات، وتشارك أفراد البعثة المقدمون من الحكومة المواقع مع سلطات السجون في جميع الولايات العشر وفي نحو ١٦ محلية، وكذلك في مقر دائرة السجون الوطنية لجنوب السودان وأكاديمية تدريب لولوجو

نعم

تقديم التوجيه أثناء الخدمة عن طريق المواقع المشتركة مع السلطات المحلية في جميع عواصم الولايات العشر وفي قاعدتين تجريبتين لدعم المحليات لبناء قدرات سلطات الولاية، وذلك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء الدوليين

وقد تشارك ٤٩٠ شرطيا من شرطة الأمم المتحدة (١٢٠) من مقر البعثة من المستوى الاستراتيجي، و ١٣٢ من عواصم الولايات

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

من المستوى التكتيكي، و ٢٣٨ من قواعد دعم المحليات من المستوى التنفيذي) المواقع على أساس يومي مع دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان، على صعيدي الولايات والمحليات لتبادل المعارف والخبرات بشأن مختلف جوانب أنشطة الشرطة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خفارة المجتمعات المحلية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والعنف الجنساني، وحماية الأطفال والأشخاص الضعفاء، ومنع الجريمة، والتحقيقات الجنائية، وإدارة مسرح الجريمة، وأعمال شرطة المرور، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتسوية النزاعات، وتدريب الإدارة العليا والقيادة

وضعت مبادئ توجيهية للمشاريع السريعة الأثر للبعثة، وعقدت التزامات بمبلغ قدره ٠,٩ مليون دولارا دعماً لعملية جونقلي للسلام (إصلاح ٤ مدارس تضررت من جراء النزاع) وإنشاء شبكات نقل المياه عن طريق الأنابيب في ٤ محليات فيها قواعد لدعم المحليات تابعة للبعثة. وجرى تنسيق المشاريع مع فريق الأمم المتحدة القطري

نعم

دعم عملية تقديم الخدمات على الصعيد المحلي عن طريق المشاريع السريعة الأثر بالتنسيق مع البرامج الجارية التي ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري

عقدت جميع الولايات العشر اجتماعات شهرية للشركاء برئاسة حكومات الولايات المعنية حيث قامت البعثة بتقديم خدمات الأمانة. وحضر الاجتماعات كل من الوزارات التنفيذية، والبعثة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومنظمات غير حكومية ومنظمات أهلية. وأوضحت حكومات الولايات، من خلال هذه الاجتماعات، خطط الولايات للتنمية والأنشطة المنسقة مع شركاء الأمم المتحدة

نعم

تقديم الدعم بأعمال الأمانة إلى محافل الشركاء التي يرأسها حكام الولايات في جميع الولايات العشر للتعجيل بعملية إرساء الأسس للتنمية المستدامة

الإنجاز المتوقع ١-٢: تعزيز المشاركة الشعبية في العمليات السياسية بما في ذلك وضع السياسات الوطنية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

١-٢-١ زيادة مشاركة العناصر الرئيسية للسكان (بما فيها النساء) في العمليات السياسية، ومحافل اتخاذ القرار وفي وضع السياسات الوطنية

دخل الدستور الانتقالي لجنوب السودان، الذي ينص على تمثيل المرأة على جميع مستويات الحكومة وبمستوى لا يقل عن ٢٥ في المائة، حيز النفاذ في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، وعقد اجتماع مائدة مستديرة في ٨ آذار/مارس، نظمتها البعثة، للجماعات النسائية في جوبا للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وأيضاً، أجرت الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة مشاورات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي وضع مؤخراً، وذلك من خلال منتدى قيادات الأحزاب السياسية

وتبث إذاعة مرايا برامج تفاعلية يومية تعنى بالشؤون السياسية لإتاحة المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم، وتقدم فيها ضيوفاً من قبيل المسؤولين على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، وممثلي المجتمع المدني، والرعاة القبلين والدينيين. وتبث إذاعة مرايا أيضاً برامج أسبوعية مباشرة تعنى بالمجتمعات المحلية وتستضيف فيها نساء يناقشن مسائل ذات أهمية، من قبيل تمكين المرأة في القضاء على الجوع والعمل معاً في إنهاء العنف، وبرامج تعنى بالإنجازات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة

٢-٢-١ اتفاق الأحزاب السياسية على عملية تتسم بالشمول، والمشاركة والقبول على نطاق واسع من أجل وضع دستور دائم

أنشئت مفوضية قومية لمراجعة الدستور في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهي تضم ٤٥ عضواً ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وغيرها من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد أنشئت المفوضية القومية وعين أعضاؤها بالتشاور مع الأحزاب السياسية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

- ١-٢-٣ تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المنتظمة وذات الصلة عن الأحزاب والعمليات السياسية
- قامت إذاعة مرايا برعاية ٧ من مناقشات المائدة المستديرة عن التغييرات المدخلة على قانون الأحزاب السياسية، ونمو الأحزاب المعارضة، وإصلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان. وشملت مناقشات خاصة متعددة الجوانب ما يلي: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: (أ) تقديم وزارة العدل لمشروع قانون الأحزاب السياسية؛ (ب) محادثات الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية المتحدة السودان - التغيير الديمقراطي والجبهة الديمقراطية المتحدة بشأن البرنامج السياسي لجنوب السودان؛ وحزيران/يونيه ٢٠١٢: (أ) خطاب بشأن موضوع "بناء الأمة ليس أمراً يسيراً"، ألقاه أنجلو ديلدينة بصفته رئيس منتدى الشباب؛ (ب) آراء المعارضة بشأن مقترحات تقليص الحكومة؛ (ج) تقرير بشأن إجراءات تقليص الحكومة وآثاره؛ (د) فهم هياكل الحكومة
- ١-٢-٤ إنشاء المؤسسات والأطر الانتخابية وسن قانون لتشجيع المشاركة الشعبية، بما في ذلك مشاركة المرأة في العمليات السياسية
- أجرت الحكومة مشاورات مع الأحزاب السياسية للمعارضة من خلال منتدى قيادات الأحزاب السياسية بشأن مشروع قانون الانتخابات الوطنية، الذي وافقت عليه الجمعية التشريعية الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٢
- يشجع الدستور الانتقالي لجنوب السودان، الذي دخل حيز النفاذ في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، مشاركة المرأة في العمليات السياسية، حيث ينص في المادة ١٦ منه على أن تمثل المرأة على جميع مستويات الحكومة بمستوى لا يقل عن ٢٥ في المائة

النواتج المقررة

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

- دعم عملية صياغة الدستور، عن طريق دعم المفوضية القومية لمراجعة الدستور، التي ستنشأ بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ولإنجاز عملها خلال ١٢ شهراً، والتي تتألف من الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان وممثلي المجتمع المدني
- نعم
- جرت مناقشات مع الشركاء الدوليين، والرئيس، ونائب الرئيس، والمفوضية القومية لمراجعة الدستور، وآخرين من أعضاء الحكومة، بشأن مناقشة تقديم الدعم لعملية الصياغة والتشاور. وتمثلت إحدى نتائج هذه المناقشات

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في إنشاء منتدى تشاوري للشركاء الدوليين الذين يدعمون المفوضية القومية لمراجعة الدستور، بقيادة البعثة، يجتمع على أساس شهري على مستوى كبار المسؤولين، وكل أسبوعين على الصعيد التقني. ويضم المنتدى البعثة والسلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية الدولية. وترأس الممثلة الخاصة للأمين العام المنتدى التشاوري لكبار المسؤولين، في حين ترأس البعثة الفريق التشاوري التقني ومجموعاته الأربع

أُبرم اتفاق غير رسمي بين الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية لسويسرا والبعثة يقضي بأن ينشر، حسب الاقتضاء، خبر في مجال تقاسم السلطة السياسية وإعداد الدستور إلى المفوضية القومية لمراجعة الدستور

أجريت مناقشات وعقدت اجتماعات - بعضها أفراداً، وبعضها الآخر في شكل منتديات - مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث أسديت المشورة التقنية والسياسية، من أجل الترويج لمشاركة سياسية أكثر شمولاً، وحيث جرى التأكيد على أهمية الشفافية في العملية الديمقراطية

عقد أكثر من ١٠٠ اجتماع مع قادة الأحزاب السياسية لمناقشة سبل المشاركة الإيجابية، وإنشاء حيز سياسي، وبناء القدرات. وكانت هناك أيضاً اجتماعات واتصالات كثيرة، رسمية وغير رسمية على حد سواء، مع منظمات المجتمع المدني بدأت إذاعة مرايا في بث سلسلة برامج منتظمة عن وضع الدستور من خلال مناقشات مائدة مستديرة وحلقات نقاش مع قادة المجتمع المدني

نعم

إسداء المشورة التقنية والسياسية، والتدريب وتيسير المشاورات مع المجتمع المدني ودعم إجراء مناقشات مائدة مستديرة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تروج للمشاركة السياسية والشفافية والإعلام

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والمفوضية القومية لمراجعة الدستور ونظمت اجتماعات مائدة مستديرة إعلامية بشأن إنشاء المفوضية والمعلومات الأساسية عنها وولايتها وتكوينه، وموقف المجتمع المدني بشأن المفوضية، والشواغل المتعلقة باستبعاد المرأة من هذه الهيئة

أُرجئ إجراء تقييم متكامل للدعم الانتخابي المطلوب بسبب التأخير في اعتماد قانون الانتخابات الوطنية والتأخير في إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات، التي لم تؤد اليمين الدستورية إلا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ ومع ذلك، عقدت اجتماعات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين والبرنامج الإنمائي والمنظمات غير الحكومية لمناقشة هذه المسائل

نعم

إجراء تقييم متكامل للدعم الانتخابي المطلوب، دعماً لجنوب السودان وتقديم الدعم إلى عملية صياغة قوانين الانتخابات وسنها وتصميم المؤسسات الانتخابية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء الدوليين

نظمت البعثة اجتماعات أسبوعية مع الأحزاب السياسية وسلطات الولايات ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع شمولية وفهم مختلف العمليات السياسية الجارية في الولايات، والدخول في حوار مع مختلف قطاعات المجتمع، وكذلك التعرف على مختلف التطورات المتعلقة بالسياسات وأثرها المحتمل. وضمت المجموعة الواسعة من المشاركين أن يكون للأطراف غير المثلة في الحكومة فرصة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات

نعم

تنظيم اجتماعات أسبوعية مع الأحزاب السياسية لتشجيع مزيد من المشاركة في العمليات السياسية ولتحقيق فهم أفضل للبيئة التي تعمل فيها وإسداء المشورة أيضاً إلى جنوب السودان لكفالة مواصلة مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الانتقالية

تُبث إذاعة مرايا على مدار ٢٤ ساعة و ٧ أيام في الأسبوع، حيث تبلغ مدة البرامج المباشرة ١٧ ساعة في اليوم. وتتناول ثلاثة برامج يومية عن الأحداث الراهنة (البرنامج الصباحي، وداخل جنوب السودان، والمائدة المستديرة) المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملحة. وهي تبث يومياً أيضاً برنامجاً مدته ساعتان بعنوان "بتنا" يركز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بالمرأة، وبرنامجاً مدته ٣ ساعات

نعم

تشغيل إذاعة مرايا لبث الأخبار اليومية وبرامج عن الأحداث الراهنة في جميع أنحاء جنوب السودان وإذكاء الوعي بأهمية المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين المرأة؛ وبرنامج إعلامية للتوعية وتنفيذ برامج التدريب الداخلي والتدريب لفائدة الصحفيين الإذاعيين والفنيين العاملين في إذاعات الولايات والمجتمعات المحلية

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يركز على الشباب، وبرامج تفاعلية يومية
عن بناء القدرات وحل المشاكل لتمكين
المواطنين من إيجاد الحلول لشواغلهم

نظمت إذاعة مرايا الدورات التدريبية التالية:
برامج تدريب داخلي مدة كل منهما ستة أشهر
لتطوير المهارات الإذاعية، مع التركيز على المرأة
و ١٦ أسبوعاً من التدريب على المهارات
الإذاعية في جوبا والولايات، ودورة تدريبية
على المهارات التقنية، ودورة تدريبية على
الكتابة للمواقع الشبكية، شملت جميعها موظفي
إذاعات الولايات والمجتمعات المحلية

أرجئ التخطيط لإجراء دراسة الجدوى إلى
السنة المالية القادمة. وياشر العمل في إجراء
دراسة، ويتوخى إنجاز الخطة بحلول كانون
الثاني/يناير ٢٠١٣

نعم

وضع خطة مدتها خمسة أعوام لتحويل إذاعة
مرايا إلى هيئة بث مستقلة، بما في ذلك شبكة
إرسال مستقرة ماليا وخطة تدريبية لتعزيز
قدرات الموظفين الوطنيين في مجالات القيادة
الإدارية والتحريرية

بدأت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل
والرعاية الاجتماعية في إجراء مناقشات لوضع
خطة عمل وطنية من أجل تنفيذ قرار مجلس
الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام
والأمن. واعتمدت الوزارة أيضا الاختصاصات
المتعلقة بإنشاء منتدى لتنسيق الشؤون الجنسانية
لرصد تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي
سياق الاشتراط الدستوري المتعلق بتمثيل المرأة
في الحكومة بنسبة قدرها ٢٥ في المائة، عين
الرئيس ٥ نساء من بين ٢٩ وزيرا في الحكومة
و ١٠ نساء من بين ٢٧ من نواب الوزراء
(يمثلن ١٧ في المائة و ٣٧ في المائة، على التوالي)

نعم

إسداء المشورة إلى مؤسسات الولاية المعنية
ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المشاركة
الفاعلة للمرأة في منع نشوب النزاعات، والحد
منها وفي مفاوضات السلام وتيسير إنشاء
منتديات للمناقشات المنتظمة بين جنوب
السودان، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب
السياسية والمنظمات النسائية بالاستفادة
من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
للهيوض بتمكين المرأة على كل من الصعيد
الوطني، وصعيد الولايات والمحليات

العنصر ٢: تخفيف حدة النزاع وحماية المدنيين

٣٥ - عملت البعثة بشكل وثيق مع حكومة جنوب السودان من أجل التوعية بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وأنشأت البعثة نظاماً للإنذار المبكر ساعد البعثة في تحديد ونزع فتيل الأخطار المحلية قبل أن تتصاعد، من خلال جهود الدعم السياسي وعمليات النشر المتكاملة للعسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.

الإنجاز المتوقع ١-٢: حل النزاعات بين المجتمعات المحلية بالوسائل السلمية، بما في ذلك تلك التي تضم جماعات الميليشيات المتمردة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-٢ نقصان عدد المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك الوقوع في المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات العنف القبلي	لا يوجد خط أساس لقياس الانخفاض في عدد المدنيين المعرضين لخطر وشيك نُشر أفراد الجيش الشعبي والشرطة في المناطق المأهولة بالسكان الذين يحتمل تعرضهم لهجمات، وخصصت البعثة ما يزيد عن نصف قواتها الجاهزة للقتال لحماية المدنيين إلى جانب قوات جنوب السودان، بالتنسيق مع السلطات المحلية. وأعطت البعثة إنذاراً مبكراً لآلاف المدنيين مما أتاح لهم الإفلات من الأذى. وأسفر الإجراء الاستباقي بنشر كتيبة تابعة للبعثة إلى جانب وحدات الجيش الشعبي عن إقامة محيط دفاعي حول جزء كبير من بلدة بيبور، الواقعة في قلب منطقة الهجمات، مما وقى سكانها إلى حد كبير ومنع المهاجمين من احتياح البلدة
٢-١-٢ تمكّن السلطات المدنية من التصدي للنزاعات بين المجتمعات المحلية قبل تصاعدها	تصدت لجنة السلام والمصالحة في جنوب السودان ومجلس الكنائس في السودان للنزاعات بين المجتمعات المحلية بدعم من البعثة من خلال توفير معلومات للإنذار المبكر، وإسداء المشورة التقنية والخدمات اللوجستية للتحركات الجوية والبرية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت البعثة في إقامة نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للنزاعات في جنوب السودان، بقيادة الحكومة ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي تم ربطه بآلية الإنذار المبكر الخاصة بالبعثة. وفي الوقت الراهن، تم تجربة النظام في ولاية شرق الاستوائية. وأبدت السلطات المدنية وعياً

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
أكبر واستعداداً للمبادرة بالعمل من خلال بعثات اضطلع بها مفوضو المحليات وأعضاء البرلمان وزعماء المجتمعات المحلية وقادتها، إلى مناطق تركّز النزاع في ولايات جونقلي ووسط الاستوائية وشرق الاستوائية وأعالى النيل والوحدة وشمال بحر الغزال، وذلك للتصدي للنزاعات المحتملة قبل أن تتصاعد إلى أعمال عنف. وشاركت السلطات المدنية أيضاً في تشجيع الحوار المجتمعي	
٣-١-٢ حل النزاعات القانونية والسياسية	عُقدت اجتماعات بين الزعماء ومديري القرى ومفوضي المحليات وأعضاء البرلمان لمناقشة سبل حل الخلافات الأهلية بتيسير من البعثة

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إنشاء نظام للإنذار المبكر كآلية لرصد النزاعات الناشئة والإبلاغ عنها وحماية المدنيين وجمع المعلومات على الصعيد المحلي	نعم أنشئ نظام للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للنزاعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أعقبه وضع مجموعة من إجراءات العمل الموحدة لتنفيذ النظام تم إقرارها في أيار/مايو ٢٠١٢. ولدى تنفيذ النظام المذكور، أقامت حكومة جنوب السودان في أيار/مايو ٢٠١٢ خط اتصال مباشر بين البعثة وآلية الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للنزاعات في جنوب السودان. واستعين بقدرات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لدى البعثة لمساعدة حكومة جنوب السودان في تخفيف حدة النزاعات بين الأشولي والمادي في مقاطعة شرق الاستوائية وفيما بين جماعات المهاجرين في منطقة الولايات الثلاث: واراب والبحيرات والوحدة
إسداء المشورة للشركاء فيما يتعلق بأساليب حل النزاعات بين المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك المتعلقة بقضايا الأرض والموارد، مما في ذلك من خلال تحديد مواطن الضعف	نعم استجابةً للعنف بين المجتمعات المحلية، عقدت البعثة اجتماعات مع كبار المسؤولين وقامت بزيارات إلى المناطق المتضررة ويسرت رحلات بطائرات البعثة لحساب سلطات الولايات والجماعات الدينية وقادة المجتمعات المحلية

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
المتسببة بنشوء النزاعات؛ وإسداء المشورة للسلطات المحلية فيما يتعلق باتخاذ خطوات للتخفيف من الأخطار المحددة التي تهدد استقرار المجتمع ورفاهيته في المناطق المنتجة للنفط ومن التأثير السلبي لترسيم الحدود على المجتمعات المتضررة، وتيسير إشراك المجتمعات المحلية	نعم	والجهات العاملة لإحلال السلام في جميع أنحاء جنوب السودان أنشأت البعثة أيضاً فريقاً عاماً معنياً بمشاكل الأراضي وتولت رئاسته، يجتمع مرة كل أسبوعين لمناقشة النهج المشتركة التي يتعين اتباعها إزاء مشاكل الأراضي
إسداء المشورة للحكومة وقادة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالخطوات اللازمة لتخفيف الأخطار التي يتعرض لها أمن النساء والفتيات وتيسير إشراك المجتمعات المحلية	نعم	أسدت البعثة المشورة التقنية لسلطات الولايات والسلطات المحلية بشأن أساليب الحد من التهديدات وحماية الفئات الضعيفة، بمن فيهم المعوقون والنساء والأطفال والمسنون. ودعمت البعثة أيضاً الجماعات النسائية في جميع أنحاء جنوب السودان التي تقوم بالتوعية بهذه المسألة لأغراض تيسير وضع السياسات
تقديم الدعم لوضع وتنفيذ برنامج مصالحة في ولاية جونقلي يمكن تكراره في ولايات أخرى فيها عنف قبلي واسع النطاق ودعم الجهود الرامية إلى إدماج جماعات الميليشيات المتمردة وتعزيز المصالحة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة بين مسؤولي جنوب السودان والمجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة جماعات الميليشيات المتمردة و/أو عمليات الانتقام التي ينفذها الجيش الشعبي لتحرير السودان، حسب الحاجة	نعم	عقدت البعثة اجتماعات أسبوعية وشهرية مع أعضاء البرلمان بالهيئة التشريعية الوطنية لجنوب السودان بشأن اندلاع النزاع في منطقة كل منهم، بما في ذلك في ولاية جونقلي، لمساعدتهم في إيجاد حل سلمي للنزاعات من خلال المصالحة، وقدمت الدعم إلى نواب الولايات بالبرلمان لإقناع مناصريهم بأن الحوار السلمي والوساطة هما السبيل لحل التوترات وعقب اندلاع أعمال العنف الأهلية في ولاية جونقلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اعتمدت حكومة جنوب السودان سلسلة من المبادرات لتعزيز جهود التخفيف من حدة النزاعات وإحلال المصالحة الشاملة في ولاية جونقلي وفي جميع أنحاء البلد. وساعدت البعثة هذه الجهود من خلال تقديم الدعم اللوجستي والتقني

أنجرت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وجهود المساعي الحميدة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أنشأت حكومة جنوب السودان لجنة رئاسية معنية بالسلام والمصالحة والتسامح المجتمعي، تكللت جهودها بعقد مؤتمر السلام لأهالي جونقلي في أيار/مايو ٢٠١٢. ومُددت ولاية اللجنة لنشر القرارات المتخذة في المؤتمر وللتعامل مع جهود التخفيف من حدة النزاعات، ولا سيما فيما بين النساء والشباب الذين يعيشون في مناطق تجمعات رعي الماشية النائية الذين لم يشاركوا في العملية

وفي ولاية جونقلي، في شراكة مع البرنامج الإنشائي، أقامت البعثة دورات تدريبية للمدرسين لفائدة ٥٠ من أعضاء الجماعات الأهلية في منطقة بور الكبرى (مخليات بور ودوك وتويك الشرقية) ليتم نشرهم في المقاطعات المذكورة للقيام بتدريب شبكة من المنسقين المعيّنين بتحويل النزاعات على مستوى القواعد الشعبية، وفي تجمعات رعي الماشية بالدرجة الأولى

وقدم الضباط العسكريون وأخصائيو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعون للبعثة المساعدة إلى الحكومة في تسجيل ٢٠٧ من عناصر وضباط جماعة الميليشيات المتمردة تمهيداً لاحتلال إدماجهم في الجيش الشعبي

دعمت البعثة، على مستوى المقر والولايات، الجهود التي تبذلها الجماعات الدينية والسلطات التقليدية من أجل توطيد السلام في جنوب السودان وتيسير المصالحة من خلال تقديم الدعم الاستشاري والتقني واللوجستي (رحلات جوية خاصة) للجنة السلام في جنوب السودان، واللجنة الرئاسية للسلام والتسامح برئاسة رئيس

نعم

تعزيز ودعم المصالحة المجتمعية في المناطق المتضررة من العنف بين المجتمعات المحلية أو من الانتهاكات التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان في الماضي، من خلال دعم كبار رجال الدين والمؤسسات التقليدية والمجتمع المدني المحلي

أنجرت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأساقفة وينق، وكبار المسؤولين الحكوميين على صعيد الولايات والمحليات، بغية نزع فتيل النزاعات بين الأهالي وتهدة التوترات وتعزيز المصالحة في المناطق المعرضة لنشوب النزاع

وتم تقديم الدعم أيضاً لجهود رصد السلام، وللاجتماعات وجلسات الحوار وحلقات العمل المعقودة لغرض إحلال السلام ونشر رسائل السلام

وعلى وجه التحديد، قامت البعثة بما يلي:

(أ) دعم مؤتمر السلام لأهالي جونقلي؛

(ب) توفير الدعم اللوجستي لأعضاء اللجنة الرئاسية للسلام والمصالحة والتسامح المجتمعي في ولاية جونقلي للقيام بزيارات إلى جميع محليات ولاية جونقلي وعددها ١١ محلية، في الفترة من ١١ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢ بهدف توعية السكان المحليين بجميع القرارات المتخذة في مؤتمر السلام لأهالي جونقلي؛ (ج) توفير الدعم اللوجستي والاستشاري لمبادرة مجلس الكنائس في السودان التي يرأسها رئيس الأساقفة وينق للتوفيق بين المجتمعات المحلية في ولاية جونقلي؛

(د) تقديم الدعم اللوجستي لتنفيذ مرسوم اللجنة الرئاسية اعتباراً من ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ (رصد عملية السلام ونشر رسائل السلام)؛

(هـ) تقديم الدعم اللوجستي لمبادرة مجلس الكنائس في السودان "إحلال السلام بدءاً من المستوى الشعبي" التي تدعمها منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية والشركة الاستشارية "AECOM"؛ (و) اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢، تيسير زيارات التوعية التي قامت بها سلطات الولايات والمحليات وأعضاء البرلمان إلى ١٧ موقعاً مختلفاً حيث أجريت أنشطة لبناء السلام وانتخابات لزعماء محليين ونزع سلاح المدنيين

أنجرت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وبالتنسيق مع حكومة جنوب السودان وحاكم ولاية جونقلي وفريق "شباب من أجل السلام" الذي يمثل ثلاث جماعات عرقية، أصدرت البعثة حلقتين خاصتين مدة كل منهما ساعتين عن "إقرار السلام في جونقلي" باللغات المحلية الثلاث؛ إذاعة مرايا: نظّمت تقديم أنباء يومية واجتماعات مائدة مستديرة أسبوعية بشأن بناء السلام مع المجتمع المدني وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين؛ وقُدّمت تغطية إخبارية لاجتماعات المصالحة مصحوبة بتقارير أسبوعية خاصة من مراسلي الولايات؛ وبثت مقابلة خاصة مع الممثل الخاص للأمين العام أعيد عرضها مرتين وجرى تبادلها مع المحطات الإذاعية الأهلية؛ وأنتجت أربع حلقات مصورة (النساء في ولاية جونقلي، وبناء السلام بين القبائل: تعزيز المناقشات بين نساء قبائل المورلي واللو - نوير ودينكا بور؛ ودور البعثة في نزع السلاح والسلام والمصالحة في ولاية جونقلي؛ ورد فعل منظمات المجتمع المدني إزاء عملية نزع السلاح في ولاية جونقلي؛ وتسليط الضوء على نجاح جهود نزع سلاح المدنيين عقب الإدلاء ببيان يفيد بجمع ما يزيد عن ١١ ٠٠٠ بندقية منذ شباط/فبراير)

يسرت البعثة حلقات عمل ومنتديات وحلقات دراسية واجتماعات من أجل تعزيز الحوار بين الطوائف على مستوى الولايات والمحليات في غرب بحر الغزال، وشمال بحر الغزال؛ وولاية الوحدة، وولاية أعالي النيل. وساعدت البعثة أيضاً السلطات المحلية على تنمية القدرات في مجال حل النزاعات من أجل تجنب نشوب الاشتباكات خلال موسم هجرة الرعاة عبر الحدود

نعم

دعم الحوار بين المجتمعات المحلية من خلال تنظيم منتديات أسبوعية على صعيدي الولايات والمحليات وفي المناطق المتضررة من الهجرة الداخلية والهجرة عبر الحدود، بما في ذلك الاتفاقات قبل بداية موسم الهجرة وبشأن المصالحة وبناء الثقة في المناطق المعرضة للعنف بالشاركة مع البرنامج الإنمائي

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وضعت البعثة أيضاً آلية للتنسيق وتبادل المعلومات مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لرصد الرعاة على جانبي الحدود، حيث تبادلت شعبة الشؤون المدنية لكل منهما المعلومات مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة. واجتمع الفريق العامل المعني بالهجرة مرة كل أسبوعين لتبادل المعلومات ووضع تدابير التصدي

تقع المسؤولية عن تنسيق وتيسير هذه الاجتماعات على عاتق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وبالإضافة إلى التنسيق العسكري الذي أجرته البعثة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي، شاركت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في اجتماعين للخبراء للتنسيق بشأن وضع استراتيجية للأمم المتحدة لدعم المبادرة الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة وللشروع في إقامة مشاريع دعماً لحماية المدنيين والأنشطة الإنسانية، وكذلك بناء السلام في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وعقدت البعثة خمسة اجتماعات مع فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وثلاثة اجتماعات مع قيادة العمليات الخاصة بجيش الولايات المتحدة، التي تبادلت المعلومات بشأن جيش الرب للمقاومة وقدمت دعماً لوجستياً محدوداً

نعم

تيسير عقد اجتماعات تنسيقية شهرية ودعم إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي لتهديدات جيش الرب للمقاومة

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تحسين حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك الوقوع في مناطق شديدة الخطورة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٢-١ الحد من عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في مناطق النزاع المسلح	بالرغم من عدم وجود بيانات أساسية، بالمقارنة بفترة ما قبل الاستقلال، أسفرت تدخلات البعثة التي اضطلعت بها دعماً للسلطات الوطنية في حل النزاعات بين المجتمعات المحلية في مناطق من قبيل جونقلي ومنطقة الولايات الثلاث (الوحدة والبحيرات وواراب) عن تحقيق انخفاض كبير في الخسائر البشرية. وقدمت البعثة خدمات للمراقبة الجوية والدعم اللوجستي لتعزيز تحركات حكومة جنوب السودان لدى التصدي للنزاعات
٢-٢-٢ عدم وقوع أي حوادث اعتداء على الأمم المتحدة والموظفين المعيّنين والمعدات والمنشآت	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلَت ٣١ حالة بمنع تحرك واحتجاز تتعلق بموظفي الأمم المتحدة والموظفين المعيّنين والمعدات والمنشآت. وشملت تلك الحوادث منع الحركة والاحتجاز لموظفي الأمم المتحدة ومعدات تابعة لها
٢-٢-٣ زيادة إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية والحد من عدد الحوادث التي تعيق قوات الأمن الحكومية فيها إمكانية وصول منظمات المساعدات الإنسانية	وقع ما لا يقل عن ٥٠ حادثاً ارتكبت فيها قوات الجيش الشعبي أو جهات تابعة للولايات أعمالاً مثل التحرش أو العنف أو تقييد الحركة ضد موظفي المساعدة الإنسانية أو مرافقهم أو أصولهم، أو تقييد قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان المحتاجين. وتسببت جهات فاعلة غير تابعة للدولة أو غير معروفة في ١٢ حادثاً آخر. وشكلت حوادث خطف المركبات وما يماثلها من أعمال التحرش في نقاط التفيتش أكثر الحوادث شيوعاً، حيث أُبلغ عن ٣١ حادثاً من هذا القبيل، وتعرض ما لا يقل عن ثمانية مجتمعات تابعة لجهات إنسانية للهجوم أو الاحتلال من قبل قوات أمنية. وكانت ولايات جونقلي وواراب ووسط الاستوائية هي الأكثر تضرراً، حيث أُبلغ عن ١٥ و ١٤ و ١٢ حادثاً فيها على التوالي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	وقدمت البعثة الدعم اللوجستي للجهات الفاعلة الإنسانية الموفدة إلى المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وقدمت أيضاً قوة للحماية من أجل تيسير إيصال الإغاثة الإنسانية	
النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	تم إقرار استراتيجية لحماية المدنيين في حزيران/يونيه ٢٠١١ عقب مشاورات مكثفة أجريت في إطار البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري	
وضع استراتيجية البعثة لحماية المدنيين وتنفيذها واستعراضها بصورة منتظمة	نعم	وركزت البعثة على جانبين متعلقين بحماية المدنيين هما: الإنذار المبكر؛ والتخفيف من حدة النزاعات. وتم تحديد نقاط نشوب النزاعات وانعدام الأمن في الولايات، وجمع المعلومات ذات الصلة، وتم الإبلاغ بصورة منهجية عن المسائل الناشئة المتعلقة بالنزاعات وبحماية المدنيين مثل النزاعات على الأراضي، وديناميات الرعاية والمزارعين، ومنازعات الحدود، والتوترات بين الجماعات العرقية، والاحتجاجات الطلابية، والاستيلاء على الأراضي، والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، واستهداف الشخصيات السياسية والصحفيين	
إنشاء آليات داخل المجتمعات المحلية من أجل تحسين الاتصالات مع المجتمعات المحلية المعرضة لخطر الهجمات المسلحة ووضع توجيهات وتوزيعها على وحدات الجيش والشرطة لتحسين حماية المدنيين من أخطار العنف البدني في مناطق النزاع المسلح	لا	بالرغم من إطلاق حكومة جنوب السودان لنظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للنزاعات في أيار/مايو ٢٠١٢، تأخر تنفيذ النظام بشكل كامل نتيجة تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة بعد وقف إنتاج النفط. وبالإضافة إلى ذلك، واجه نظام الإنذار المبكر تحديات بسبب افتقار الحكومة إلى القدرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات على السواء. ورغم تلك التحديات، يعمل النظام في ولاية واحدة، وهي	

أنجرت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ولاية شرق الاستوائية، وجار اتخاذ مبادرات في ولاية أعالي النيل. ووضعت في صيغتها النهائية حزمة تدريبية شاملة في مجال حماية المدنيين لجميع موظفي البعثة، بمن فيهم الأفراد العسكريون والشرطة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت في صيغتها النهائية أيضاً استراتيجية حماية المدنيين المطبقة على نطاق البعثة، شاملة أنشطة عمليات الأفراد العسكريين والشرطة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢

يوماً من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة تم الاضطلاع بها. ويمثل هذا الرقم ١٤٨ في المائة من الخطة المقررة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وقد استندت الأرقام الأولية إلى البيئة الأمنية المتوخاة وقت وضع الميزانية؛ إلا أنه أثناء فترة التنفيذ، تعين على أفراد الأمم المتحدة العسكريين التكيف والاستجابة للحالات الناشئة والأخطار التي تهدد المدنيين، مما أدى إلى زيادة أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة، التي شهدت زيادة كبيرة وقت التصدي للأزمة في جونقلي في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وفي أعقاب الأزمة خلال الموسم الجاف

يوماً من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة والنشر التكتيكي تم الاضطلاع بها. ويمثل هذا الرقم ٣٣١ في المائة من الخطة المقررة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ وكان عدد القوات المنشورة أعلى مما كان عليه في كانون الأول/ديسمبر نظراً لتعامل البعثة مع الأزمة في ولاية جونقلي؛ وبناءً عليه، تولت كتيبتان السيطرة على أكوبو وبيبور وأماكن أخرى في جونقلي

٩٧ ٤١٨

٦٥ ٧٠٠ يوم من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة من أجل حماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المعيّنين والممتلكات في كامل منطقة البعثة، والمساهمة في تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين وردع العنف (١٥ جندياً لكل دورية، ودورية واحدة لكل سرية، و ١٢ سرية لكل ٣٦٥ يوماً)

٥١ ٦٥٤

١٥ ٦٠٠ يوم من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة والنشر التكتيكي لقوات احتياطية يعادل قوامها أربع سرايا من كتيبة القوات الاحتياطية لإجراء عمليات تدريبية للبعثة/تدريبات لنشر احتياطياتها من أجل الإسهام في ردع العنف في منطقة البعثة، والإسهام في تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين (نشر قوات قوامها سرية واحدة (١٣٠ فرداً) لمدة ١٠ أيام في الشهر طوال ١٢ شهراً)

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
١ ٤٤٠ ساعة للدوريات الجوية دعماً لعمليات استطلاع وتقييم البيئة الأمنية، أو دعماً لاستراتيجية البعثة لحماية المدنيين، أو لتوفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المعيّنين والممتلكات في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٢٠ ساعة شهرياً)	١ ٨٢٩	ساعة للدوريات الجوية تم الاضطلاع بها. ويمثل هذا العدد ١٢٧ في المائة من ساعات الدوريات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ولزم زيادة عدد الدوريات من أجل التعامل مع الأزمة في جونقلي
٧ ٢٠٠ يوم عمل لدوريات الزوارق للقيام بدوريات وإجراء عمليات الاستطلاع وتقييم البيئة الأمنية، أو دعماً لاستراتيجية البعثة لحماية المدنيين، أو لتوفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المعيّنين والممتلكات في جميع أنحاء منطقة البعثة (٦ جنود لكل زورقين لما مجموعه ٥٠ دورية بالزوارق في الشهر لمدة ١٢ شهراً)	١ ٥٤٢	يوم عمل لدوريات الزوارق تم الاضطلاع بها. ولم يُحقّق عدد أيام عمل دوريات الزوارق بسبب إعادة أفراد الوحدة النهرية للقوة إلى الوطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
٢ ٠٨٠ يوماً من أيام عمل القوات ينفذها ضباط الاتصال العسكري في الدوريات المتنقلة العاملة في أفرقة متكاملة على مستوى الولاية (ضابطا اتصال عسكري لكل ولاية لمدة يومي عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعاً في ١٠ ولايات) و ٣ ٩٥٢ يوماً من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة العاملة في أفرقة متكاملة على مستوى المحليات (ضابطا اتصال عسكري لكل قاعدة دعم في المحليات لمدة يومي عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعاً في ١٩ قاعدة دعم في المحليات)	٥ ٧٧٧	يوماً من أيام عمل الدوريات المتنقلة على مستوى الولايات. ويمثل هذا الرقم ٢٧٧ في المائة من الدوريات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢ ٥٧٢ يوماً من أيام عمل القوات في الدوريات المتنقلة على مستوى المحليات. ويمثل هذا الرقم ٥٦ في المائة من الدوريات المتوقعة للفترة	٢ ٥٧٢	زاد عدد أيام عمل القوات في الدوريات على مستوى الولايات عما كان مقررًا، وقل عدد أيام عمل القوات في الدوريات على مستوى المقاطعات عما كان مقررًا، لأن معظم ضباط الاتصال العسكريين نُشِروا على مستوى الولايات وأُنيطت بهم المسؤولية عن مهام تُجرى على مستوى المقاطعات نظراً لأن العديد

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

من قواعد دعم المحليات لم يكن قد بدأ العمل بعد. ولم يشغل ضباط الاتصال العسكريون سوى أربع قواعد لدعم المحليات

يوماً من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن لمقر الكتيبة، ومكاتب الولايات، وقواعد عمليات السرايا تم الاضطلاع بها. ويمثل هذا الرقم ٢٦٠ في المائة من أيام عمل القوات الثابتة المتوقعة للفترة

ومثل العدد المتوقع الحد الأدنى اللازم لتوطيد الأمن في مقر الكتيبة ومكاتب الولايات وقواعد عمليات السرايا. وقد استغل قادة الكتائب القوات على أفضل نحو للتصدي للحالة الأمنية في الميدان

يوماً من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن تم القيام بها في قواعد الدعم في المحليات عند مستوى التهديد الثالث فما فوق. ومثل هذا العدد نسبة ٣٥ في المائة من الخطة الخاصة بالفترة

لم تتلق سوى محلية إيزو قوات أمن ثابتة بسبب تهديد جيش الرب للمقاومة؛ ولكن بعد إعادة كتيبة إلى الوطن، لم تتلق إيزو أي حماية من قوات المشاة. وقدمت كتيبة واحدة أيضاً قوات أمن ثابتة من أجل بيبور وبور في حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣٦٩ ٨٢٩

١٤٢ ٣٥٠ يوماً من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن لمقر الكتيبة، ومكاتب الولايات، وقواعد عمليات السرايا (قوة بقوام فصيلة لحماية ١٣ مقر كتيبة/مكتباً بالولايات وقواعد السرايا لمدة ٣٦٥ يوماً)

١١ ٤٢٥

٣٢ ٨٥٠ يوماً من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن في قواعد الدعم في المحليات عند مستوى التهديد الثالث فما فوق. (تأمين قوة أمنية ثابتة بقوام فصيلة لـ ٣ قواعد دعم في المحليات عند مستوي التهديد الثالث/الرابع لا تتشارك موقعها بالفعل مع القوات العسكرية لمدة ١٢ شهراً)

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرات جنوب السودان على حماية النساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح والعنف وإساءة المعاملة والاستغلال ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع/العنف الجنسي والجنساني ومواجهته

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٣-٢ إطلاق سراح جميع الأطفال الواقعين تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان وإعادة إدماجهم	أطلق الجيش الشعبي سراح ٢٢٩ طفلاً بدعم من البعثة وأخضعتهم لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان لإعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٢-٣-٢ الحد من عدد الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، وخصوصاً النساء والأطفال، بما في ذلك الاختطاف والعنف الجنسي	لم تكن هناك بيانات معيارية للفترة المشمولة بالتقرير، غير أن قياس الإنجاز كان سيصعب بسبب العنف القبلي وحملة نزع سلاح المدنيين في ولاية جونقلي
	البيانات المعيارية التي جمعت خلال السنة الأولى: وثقت البعثة انتهاكات خطيرة ارتكبت ضد ٧٧٩ طفلاً فيما يتعلق بـ ١٦٦ حادثاً مختلفاً تعزى إلى حد كبير إلى العنف القبلي الذي وقع في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي آذار/مارس ٢٠١٢، حيث تم اختطاف مئات الأطفال. وجرى توثيق المزيد من الانتهاكات خلال نزع سلاح المدنيين في ولاية جونقلي حيث تم الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وارتكبت انتهاكات أخرى خلال هجمات لجماعات من ميليشيات المتمردين على القرى، وبعد عمليات القصف الجوي للقوات المسلحة السودانية لمناطق حدودية
	دعمت البعثة أيضاً إرجاع ثلاث نساء مختطفات، من ضحايا العنف القبلي، إلى مجتمعاتهن المحلية
٣-٣-٢ ازدياد القدرات الوطنية على حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات	أقامت مديرية العدالة العسكرية والشؤون القانونية التابعة للجيش الشعبي ووحدة حماية الطفل التابعة للبعثة منتدى خاصاً لاستعراض الانتهاكات ضد الأطفال ومراجعة التشريعات والسياسة العامة من أجل تحسين حماية الطفل. وجرى استعراض ثلاث قضايا خاصة بالعنف الجنسي وقضية قتل يشكل الجيش الشعبي طرفاً فيها، وأسفر استعراض ثلاث منها عن إلقاء القبض على ثلاثة جنود في ولاية جونقلي. ولا تزال القضية المتبقية قيد التحقيق

وقامت البعثة واليونيسيف بالدعوة إلى نشر موظفين معنيين بحماية الأطفال تابعين للجيش الشعبي وقضاة عسكريين في جونقلي من أجل رصد عملية نزع سلاح المدنيين وفي واراب وشمال بحر الغزال لمتابعة تعبئة الشباب ومنع تجنيد الأطفال وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى، بما في ذلك العنف الجنسي. وقامت البعثة أيضا بعمليات توعية بشأن خطة عمل الجيش الشعبي - الأمم المتحدة ونشرت ٧٠٠ نسخة من خطة العمل. وقدمت البعثة أيضا توجيهات تقنية إلى وزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الخارجية في تقديم مدخلات إلى المساهمة القطرية الخاصة لجنوب السودان في التقارير السنوية الأربعة المتعلقة بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
دعم أمانة فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ على صعيد المحليات، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وإلى مجلس الأمن	نعم قدمت البعثة ثماني مذكرات أفقية شاملة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من أجل إحالتها إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. وعينت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والممثل القطري لليونيسيف رئيسا مشاركا لفرقة عمل جنوب السودان للرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال
	قدمت البعثة أيضا توجيهات تقنية إلى وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشؤون الخارجية في تقديم مدخلات من أجل المساهمة القطرية الخاصة لجنوب السودان في التقارير السنوية الأربعة بشأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
دعم وقف تجنيد واستخدام الأطفال الجنود من خلال إسداء المشورة لأطراف النزاع فيما يتعلق بوضع خطط عمل منفصلة حسبما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، ودعم التنفيذ الكامل لخطة عمل الجيش الشعبي بشأن تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، ودعم وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع اليونيسيف، من خلال التواجد المشترك في المؤسسات ذات الصلة، وعقد اجتماعات أسبوعية مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة	نعم	سمح الجيش الشعبي باستمرار للبعثة واليونيسيف ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان بالوصول بحرية ودون عوائق إلى الثكنات العسكرية أو مراكز التدريب للتحقق من وجود الأطفال وتحريرهم وتوعية الجيش الشعبي بحقوق الطفل وحماية الطفل. ونظرا لانعدام الأمن في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي، كانت التحركات محدودة في تلك المناطق ولم يكن ممكنا إجراء تقييم للثكنات العسكرية جرت زيارة ما مجموعه ٧٠ من المنشآت العسكرية للجيش الشعبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستفاد أكثر من ٧ ٧٠٠ ضابط وجندي من الجيش الشعبي من دورات توعية دعمتها البعثة بشأن حماية الأطفال ومنع تجنيدهم. وعلاوة على ذلك، تلقى ما مجموعه ١ ٦٠٠ من أفراد الجيش الشعبي تدريباً مكثفاً قدمته البعثة بشأن مسائل أوسع متعلقة بحماية الطفل لتمكينهم من مواصلة توعية جنود الجيش الشعبي بشأن حماية الأطفال وحقوقهم وأنشأت البعثة آلية للتنسيق بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات، للإشراف على التنفيذ الفعال لخطة العمل المنقحة، عن طريق إنشاء لجان تقنية معنية بتنفيذ خطة العمل يرأسها الجيش الشعبي بعد إنشاء وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي في مقر الجيش في آب/أغسطس ٢٠١٠ والتي تضم تسعة موظفين دائمين، وفقا لما تنص عليه خطة العمل، تم نشر ٢٣ قاضيا عسكريا
الدعوة مع النظراء الحكوميين فيما يتعلق بحقوق الطفل ومصالحة الفضلى عن طريق عقد ١٢ اجتماعا منتظما للفريق العامل المعني بحماية الطفل، والمجموعة الفرعية المعنية بحماية	نعم	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

باعتبارهم جهات تنسيق معنية بحماية الطفل على مستويات الفرق، والألوية، والكتائب، والسرايا من أجل التحقيق في ادعاءات تفيد بتورط جنود من الجيش الشعبي في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل وتقديم توصيات إلى المحاكم المدنية والعسكرية. وأقامت وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي مكاتب في سبع فرق تضم ما مجموعه ١٠٤٣ من الموظفين المتمركزين على مستوى مقر الجيش الشعبي والولايات. وأقامت مديرية العدالة العسكرية والشؤون القانونية ووحدة حماية الطفل التابعتين للجيش الشعبي منتدى خاصا لاستعراض الانتهاكات ضد الأطفال، ومراجعة التشريعات والسياسات العامة وذلك من أجل تحسين حماية الأطفال

استهدفت عمليات التوعية الضباط وضباط الصف في الجيش الشعبي. واستفاد ما مجموعه ٢٠٩٤ جنديا (٥٠٣ ضباط و ١٥٩١ ضابط صف) من حملات التوعية التي قامت بها اللجنتان الوطنية والتقنية الفرعية في بيلام، وملكال، ويامبيو، وإيزو، ونزارا، ومريدي، والرنك، وأبيمنو، وروبكونا، وتركاكا، وميوم، وجبل دوليب، وكاجو كاجي، وبنانديار، وأويل الوسطى، وأويل الغربية، ووننيك، وبنيجار

أصدر الجيش الشعبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ أربعة أوامر قيادية بالإخلاء العاجل لثمانى مدارس كانت تحتلها قوات الجيش الشعبي في غضون سبعة أيام بعد صدور الأوامر. وطلبت الأوامر القيادية أيضا من قادة الجيش الشعبي منح البعثة واليونيسيف إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع الفكنات ووحدات التدريب العسكرية

الطفل، ووضع خطة لتعميم قضايا حماية الطفل في أعمال البعثة في قطاعي العدالة والأمن، بالتنسيق مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء المعنيين بحماية الطفل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الدعم الاستشاري لمسؤولي الوزارة فيما يتعلق باقتفاء أثر أسر الأطفال المنفصلين عن أسرهم وخدمات إعادة توحيدهم وتقديم خدمات الرعاية النفسية - الاجتماعية وإعادة الإدماج بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف	لا	قدمت اليونيسيف الدعم المباشر كجزء من ولايتها
تقديم الخدمات الاستشارية في ست ولايات في ما يتعلق بخطط الاستعاضة عن الملاحقة القانونية للأطفال الذين انتهكوا القانون للحد من عدد الأطفال في مرحلتين ما قبل الاعتقال وما بعده، بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف (يُصرف ٥٠ في المائة من الأطفال المقبوض عليهم من الاحتجاز والتوقيف لدى الشرطة إلى برامج الاستعاضة عن الملاحقة القانونية)	لا	قدمت اليونيسيف الدعم المباشر كجزء من ولايتها
وضع قاعدة البيانات المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة داخل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان لرصد حالة الأطفال المسرّحين من القوات المسلحة والجماعات المسلحة بالتعاون مع اليونيسيف	نعم	جرى وضع قاعدة البيانات وجعلها قابلة للتشغيل في مكاتب لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وتحتضن اليونيسيف حالياً قاعدة بيانات آلية الرصد والإبلاغ. وقدمت البعثة مدخلات إلى قاعدة البيانات، بما في ذلك تقارير عن الأحداث، ومقابلات مع الضحايا، وسير ذاتية موجزة للضحايا، وأعداد الضحايا، وسير ذاتية موجزة للجنة
التفاوض على الالتزامات مع القوات والجماعات المسلحة في إطار الجهود المبذولة لمنع وإنهاء العنف الجنسي المرتبط بالتزاع	لا	لم يتم تحقيق هذا الناتج إذ كان توظيف البعثة ذو الصلة جارياً عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
إسداء المشورة إلى جهاز شرطة جنوب السودان بالشراكة مع مجموعة الحماية المعنية بأعمال الشرطة التي تراعي الفوارق بين الجنسين والاستجابة للضحايا الناجين من العنف الجنساني غير المرتبط بالتزاع على صعيدي الوطن والولايات	لا	لم يتم تحقيق هذا الناتج إذ كان توظيف البعثة ذو الصلة جارياً عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
وضع قاعدة بيانات لرصد حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والإبلاغ عنها للتأثير في سياسات حكومة جنوب السودان وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بالحماية وبمحاكمة الطفل، وفي أنشطة الدعوة، والتخطيط، وتعبئة الموارد، واتخاذ القرارات التي تضطلع بها ورصد التقارير الأسبوعية الواردة من الولايات العشر عن أي انتهاكات ترتكب فيما يتعلق بحوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وعن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال	نعم	جرى وضع قاعدة البيانات وجعلها قابلة للتشغيل في مكاتب لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وتختص اليونيسيف حاليا قاعدة بيانات آلية الرصد والإبلاغ
دعم الحكومة والمجتمع المدني من أجل التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع/العنف الجنسي والجنساني ووضع استراتيجية للدعوة والتوعية فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع/العنف الجنسي والجنساني ونشر مستشاري حماية المرأة وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)	لا	لم يتم تحقيق هذا الناتج إذ كان توظيف البعثة ذو الصلة جاريا عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

العنصر ٣: بناء القدرات

٣٦ - عملت البعثة في شراكة مع حكومة جنوب السودان، وكذلك مع شركاء دوليين آخرين، من أجل تطوير سيادة القانون ووضع أولويات إصلاح القطاع الأمني. وكان من المتوقع أن يكون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من بين الأولويات الرئيسية للبعثة؛ غير أن هذا البرنامج قد تأخر بسبب الحالة السياسية والأمنية عقب الحوادث التي وقعت على الحدود وفي هجليج في نيسان/أبريل ٢٠١٢، الأمر الذي يعني أن الحالة كانت غير مواتية لتقليص حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الأمن الأخرى. وأضرت التدابير التقشفية التي أعقبت ذلك أيضا إضرارا خطيرا بقدرة الحكومة على تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإتاحة الموارد المطلوبة للشروع في العملية. وساعدت البعثة الحكومة في مجالات الشرطة، والعدالة المدنية، والعدالة العسكرية،

والإصلاحات من أجل وضع وتنفيذ إصلاحات وسياسات كبيرة. ويشمل التقدم الأولي المحرز في تلك المجالات وضع ورقة مفاهيمية لمبادرة محاكم متنقلة تجريبية، واعتماد الخطة الاستراتيجية لدائرة السجون للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، والموافقة على استراتيجية مفاهيمية لمواءمة تشريعات الجيش الشعبي والتأهيل المهني لمديرية العدالة العسكرية التابعة للجيش نفسه. وأنجزت الخطوات الأولى نحو تعزيز هيكل القطاع الأمني الوطني، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء لجان أمن الولايات.

الإنجاز المتوقع ٣-١: تعزيز قدرة لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية جنوب السودان على وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-١ نزع سلاح ٥٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتسريحهم، وحصولهم على الدعم الانتقالي (المرحلة التجريبية) (١): (٢٠١١/٢٠١٢)	لم يُنزع سلاح أي من المقاتلين السابقين وأفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة أو تسريحهم أو لم يتلقوا الدعم الانتقالي، لأن البرنامج كان لا يزال في مرحلة التخطيط. وتأخر البرنامج بسبب المشاكل المتعددة غير المتوقعة التالية: (أ) افتقار الأموال الحكومية بسبب تدابير التقشف والمسائل الأمنية على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان؛ (ب) لم يتم إكمال المرافق الانتقالية في الوقت المناسب بسبب القدرات الهندسية المحدودة داخل البعثة. وكان التأخير في بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأسباب أمنية وأسباب أخرى وإعطاء الأولوية لبناء قواعد دعم المقاطعات يعني أن القدرات الهندسية والمواد حولت عوض ذلك إلى قواعد دعم المحليات ومشاريع أخرى
	بدأ بناء ثلاثة مرافق انتقالية خلال الفترة قيد الاستعراض. وجرى تصميم وثائق البرنامج الداعمة وتمت الموافقة عليها، وكذلك الأمر بالنسبة لإجراءات التشغيل الموحدة والعمليات التوجيهية في المرافق الانتقالية. وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التدريب في المرافق الانتقالية، وحدد موقع عمل مشترك لموظفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للبعثة في مكاتب الولايات التابعة للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان من أجل تيسير بناء القدرات

ستعلن لجنة المجلس الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المشكلة حديثاً عن تاريخ لانطلاق العمل في عام ٢٠١٣

لم يتم نزع سلاح أي من المقاتلين السابقين وأفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة أو تسريحهم أو لم يتلقوا الدعم الانتقالي، لأن البرنامج كان لا يزال في مرحلة التخطيط. ولم تقم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بعد بإحالة قائمة المرشحين إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان من أجل السماح لها ولشركائها بالقيام بعملية تحديد سمات المرشحين لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واتفقت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية على معايير اختيار الجيش الشعبي لتحرير السودان فقط في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتي على أساسها ستُعد قائمة المرشحين

٣-١-٢ حدوث انخفاض في النسبة المئوية للمقاتلين السابقين المسرّحين وفي أفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة (في نهاية مرحلة التسريح في المخيمات الانتقالية) ممن يعربون عن استعدادهم لحمل السلاح مقابل حوافز نقدية أو سياسية أو أمنية

اكتمل التخطيط من أجل إعادة الإلحاق وجرى التوقيع على إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإعادة الإلحاق

٣-١-٣ وضع برامج لإعادة الإلحاق ١٥٠.٠٠٠ من المقاتلين السابقين

ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ إعادة الإلحاق في الربع الأول من الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ليتزامن مع بدأ افتتاح المرفق الانتقالي في مابل

وضعت مشاريع وعقدت اجتماعات محلية للجنة الاستعراض بشأن المشاريع. وشملت الأنواع الرئيسية مشاريع لتوفير سبل العيش (ولا سيما الزراعة والثروة الحيوانية) ومشاريع الهياكل الأساسية (المدارس والمراكز الصحية) التي ستفيد مجتمعات العائدين. ويبلغ عدد المستفيدين المباشرين من مشاريع إعادة الإلحاق ٦٢٠ شخصا. وسيشارك أولئك الأفراد في التدريب، أو التنفيذ أو الأنشطة الكثيفة العمالة المتعلقة بهذه المشاريع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	جرت صياغة الإستراتيجية والسياسة العامة ووثائق البرنامج الخاصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة الإلحاق، بالتعاون مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وتم التوصل بالموافقة النهائية من أجل السياسة العامة والإستراتيجية (٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على التوالي)، في حين لا زالت وثيقة البرنامج تنتظر الموافقة عليها. وكان تجري صياغة إجراءات التشغيل الموحدة والموافقة عليها، بما في ذلك من أجل إعادة الإلحاق، بين البعثة ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢. وكان يتعين اعتماد تلك الوثائق، التي تقدم التوجيهات والأنظمة المؤسسية، قبل الشروع في تنفيذ البرمجة من أجل الامتثال للسياسات المالية للأمم المتحدة
وضع ٢٠ من برامج إعادة الإلحاق لمعالجة العبء الضخم من حالات نزع سلاح ١٥٠.٠٠٠ من المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم	لا	وبما أن نزع السلاح والتسريح لم يبدأ، لم يكن هناك مستفيدون من المقاتلين السابقين مؤهلون للمشاركة في إعادة الإلحاق. ولم يتم التوقيع على اتفاقات استخدام الأراضي من أجل تلك المرافق سوى في شباط/فبراير ٢٠١٢ بالنسبة لبارياك (ولاية جونقلي)، ومابل (غرب بحر الغزال)، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢ بالنسبة لكينيا الجديدة (ولاية شرق الاستوائية). ولم تنشأ المؤسسات الحكومية التي كان من المقرر أن تقدم الإشراف والتوجيهات بشأن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحديد المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (الهيئة الحكومية التي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ستوافق على وثيقة البرنامج الوطني للتسريح
ونزع السلاح وإعادة الإدماج) حتى تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٢

اعتمدت حكومة جنوب السودان سياسة نزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وجرى وضع
الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الوطنية لنزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب
السودان في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.
وجرى وضع الصيغة النهائية لوثيقة البرنامج
الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
لجنوب السودان التي لا تزال تنتظر الموافقة
الحكومية المتوقعة على إنشاء حكومة جنوب
السودان للمجلس الوطني لنزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج

ووضعت البعثة ولجنة نزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان
١٢ إجراء تشغيل موحّد للتسريح وإعادة
الإلحاق ووقّعتا عليها

وأعدت مذكرة تفاهم مع اليونسكو ووضعت
صيغتها النهائية من أجل تقديم المساعدة التقنية
دعماً للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
في جنوب السودان في المرافق الانتقالية الثلاثة

قامت البعثة بعملية مسح ميداني وأكملتها
في آذار/مارس ٢٠١٢. وتضمن التقرير
معلومات تتعلق مباشرة بالاقتصاد وتحديد
الفرص في مجتمعات العائدين

نشر البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع لجنة نزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب

نعم

تقديم الدعم من أجل اعتماد سياسة
واستراتيجية وخطة تشغيلية لعملية نزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووضع
واعتماد برنامج متعدد السنوات لنزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج يرتبط بتقليص
حجم قوات الأمن في جمهورية جنوب
السودان مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات
المتنوعة لأنواع مختلفة من الجنود الذين
يخدمون في الجيش الشعبي لتحرير السودان
وكفالة تحديد النساء المرتبطات بالقوات
والجماعات المسلحة ومشاركتهم على قدم
المساواة في عملية نزع السلاح والتسريح
وإعادة الإدماج

نعم

توفير الدعم المالي والتقني واللوجستي للجنة
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في
جمهورية جنوب السودان في جمع وتحليل
البيانات لغرض إجراء تحليلات المخاطر
في مرحلة ما قبل التخطيط في جميع المناطق
المحتملة للعمليات المتصلة بنزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

السودان والمكاتب الميدانية التابعة للبعثة، تقريراً عن تحديد أسباب المعيشة والفرص الاقتصادية المتاحة في جنوب السودان

نظمت حلقات عمل عن إدارة المخيمات وتخطيطها (من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١). وأجرت البعثة أيضاً حلقة عمل بشأن تقييم المخاطر المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ لجميع الأقسام الفنية والوكالات/الجهات الشريكة للأمم المتحدة ذات الصلة

الاختتام الناجح لعملية تنافسية لتقديم العطاءات من بائعي البرامجيات والمعدات الحاسوبية الخاصة بوسم الأسلحة وتسجيلها، بناء على طلب من حكومة جنوب السودان. وتجري الأعمال التحضيرية من أجل المشاورات المتعلقة بقواعد البيانات وتدريب ٥٠ موظفاً من موظفي حكومة جنوب السودان على الوسم والتسجيل

قدم تقرير بالاستناد إلى بعثات ميدانية أجريت ومقابلات من أجل تحديد سمات الجماعات المسلحة لإدماجها في الجيش الشعبي، من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، في ولايات الوحدة - البحيرات - غرب بحر الغزال - عقب هجرة قاتديت وقاتلواك قاي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بين ولايات الوحدة والبحيرات وغرب بحر الغزال

قدمت البعثة إسهامات موضوعية في كل من اختصاصات الأفرقة العاملة المعنية بالأسلحة والذخائر (شملت لجنة السياسات جميع الدوائر النظامية لجنوب السودان) ومشروع قانون مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

نعم

معلومات عن بيئة العمليات، ورسم صورة عن أنماط المجموعات المسلحة، والقدرة الاستيعابية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، ورسم خرائط الفرص المتاحة، وأمن المجتمعات المحلية، ومراقبة الأسلحة

وضع بروتوكول للتخزين الآمن للأسلحة وتوفير البنية الأساسية لوضع علامات على الأسلحة وتعقبها وتخزينها بطريقة آمنة بالاشتراك مع جمهورية جنوب السودان والشركاء الدوليين الآخرين

لعام ٢٠١٢. والمشاركة في ثلاثة من اجتماعات برنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصلاح القطاع الأمني/الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عقدها الفريق العامل منذ افتتاحها في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك في دورة تدريبية في كينيا نظمها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

تم وضع مواصفات وخطط تقنية لوحدة متطورة للتخزين الآمن متقدمة ووافقت عليها الوحدة الهندسية للجيش الشعبي ويجري بناء أول نموذج. وجرى تسليم حاوية معدلة منفصلة إلى الوحدة الهندسية للجيش الشعبي ومستشارين أمريكيين في ٣ آذار/مارس ٢٠١٢. وتم شراء مواد لمستودعات الأسلحة وجردها

قدمت البعثة إسهاما موضوعيا لكل من اختصاصات الأفرقة العاملة المعنية بالأسلحة والذخائر ومشروع قانون مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢، في عام ٢٠١٢. المشاركة في جميع اجتماعات الفريق العامل منذ افتتاحها في ١٣ حزيران/يونيه، بما في ذلك اجتماع واحد في الخارج

عمل البرنامج الإنمائي والبعثة بالتعاون الوثيق مع العناصر الفاعلة المعنية في حكومة جنوب السودان بشأن مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأنشئ في الربع الأخير من الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ فريق عامل تابع للأمم المتحدة معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشمل قسما إصلاح القطاع الأمني

نعم

تقديم الدعم إلى مكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك البرمجة المشتركة، والاضطلاع، في بعض المناطق بتدخلات مشتركة مع برنامج أمن المجتمع المحلي ومراقبة الأسلحة التابع للبرنامج الإنمائي، ودعم التدخلات انطلاقا من القاعدة من أجل الحد من العنف عن طريق اتباع نهج موسع للأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة، يركز على الفئات المعرضة لمخاطر عالية في المجتمعات المحلية التي سيتلقى المقاتلون السابقون فيها دعماً انتقالياً و/أو ستجري إعادة إدماجهم، وتستهدف ٦٠٠٠ مستفيد

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشرطة الأمم المتحدة، والبرنامج الإنمائي. ووضعت البعثة مواصفات وخططاً تقنية لوحدة متطورة للتخزين الآمن، بالتشاور مع حكومة جنوب السودان وخبراء أجنبية، ووافقت عليها الوحدة الهندسية للجيش الشعبي، ويجري بناء أول نموذج. وجرى تسليم حاوية معدلة منفصلة إلى الدائرة الهندسية للجيش الشعبي ومستشارين أمريكيين في ٣ آذار/مارس ٢٠١٢. وتم شراء مواد لمستودعات الأسلحة وجردها

اشترك موظفو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعين للبعثة في المواقع مع موظفي لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان في جميع مكاتب الولايات وفي جوبا، وبلغ المجموع ٤٠ موظفاً مشاركين في المواقع في مكاتب الولايات

ونظمت حلقة تدريبية للمدرسين في آذار/مارس ٢٠١٢. وتألفت الحلقة من منسقين تابعين للجنة في كل ولاية من الولايات العشر. ونظمت حلقات عمل خاصة بالتوعية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ست ولايات شارك فيها ٢٤٠ شخصاً من ولايات غرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، وجونقلي، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وأعالي النيل. وستجرى حلقات العمل للولايات الأربع المتبقية خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣

وخططت البعثة لحلقة عمل بشأن إدارة المخيمات ويسرت تنظيمها، وعقدت في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير وشارك فيها ٦٠ شخصاً. وشارك فيها أيضاً ممثلون عن لجنة

نعم

تقديم الدعم لبناء قدرات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، عن طريق انتداب الموظفين، وتشارك العاملين في الموقع، وتنظيم التدريب على الصعيد القطري في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجميع الموظفين المعنيين، وحشد الدعم السياسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق عقد اجتماعات تقنية أسبوعية، واجتماعات شهرية عالية المستوى، وأخرى ربع سنوية رفيعة المستوى مع الجهات المانحة، ومع مسؤولين حكوميين ومع غيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، والبعثة، والبرنامج الإنمائي، واليونسكو، والوزارات المختصة، والجيش الشعبي، وإدارة التنمية الدولية، ومركز بون الدولي للتحويل

نظمت البعثة أيضا حلقة عمل بشأن إدارة المخاطر في ٨ آذار/مارس، شارك فيها ٣٠ شخصا

عقد ٥٠ اجتماعا أسبوعيا للتخطيط مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، والبعثة، واليونسكو، والبرنامج الإنمائي، وعقدت أيضا اجتماعات أسبوعية لفريق الصياغة مع اللجنة أدى إلى وضع الوثائق الداعمة النهائية الخاصة بالبرنامج

نظرا لعدم توقيع وثيقة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لحكومة جنوب السودان، لا يمكن حتى الآن وضع استراتيجية الإعلام أو تنفيذها. وعُقدت اجتماعات تنسيقية لمبادرات الإعلام

وضعت استراتيجية إعلامية لجمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالتعاون مع المكتب المعني بأمن المجتمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة والمنظمة غير الحكومية "عالم أكثر أمانا" SaferWorld

لم توقع وثيقة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يمكن وضع استراتيجية الرصد والتقييم إلا عند الموافقة على الوثيقة النهائية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

نعم

وضع استراتيجية إعلامية متماسكة لتوعية المجتمعات المستقبلية للمقاتلين السابقين والمشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن هذه العملية، وتنفيذ الأنشطة المجتمعية للحد من العنف وجمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق ١٠ برامج إنتاج إذاعي، و ٣٠ برنامجا للتوعية المجتمعية، و ٥٠ حلقة عمل مع مختلف الجهات المعنية وتوزيع مواد مطبوعة

لا

وضع دراسة استقصائية أساسية لقياس مدى الرضا عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوفير الدعم لوضع استراتيجية مشتركة للرصد والتقييم، ولوضع نظام مناسب لإدارة المعلومات وفقا لمتطلبات سياسة واستراتيجية جمهورية جنوب السودان في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لا يجري تنسيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان عن طريق الحكومة، ولا سيما لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وعلى الرغم من عقد اجتماعات مخصصة لشركاء الأمم المتحدة، كانت عمليات التنسيق الأكثر رسمية تدار من جانب اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة اجتماعات أسبوعية منتظمة للمساعدة في تحديد الأولويات وتنسيق موارد الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها	تقديم الدعم إلى أمانة لجنة توجيهية ورفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة تُعنى بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى لجنة للتنسيق التقني تابعة للأمم المتحدة بهدف تنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين
لا يجري العمل على تشييد ٣ مرافق انتقالية في مابل وبرياك وتيرانقور. وقد أدت القدرات اللوجستية والهندسية المحدودة ومشكلات المشتريات إلى عدم القدرة على استكمال المرافق الانتقالية خلال السنة المالية. والموعد المتوقع لإنجاز جميع المرافق الانتقالية هو عام ٢٠١٣	تشييد ٣ مراكز انتقالية من أجل عمليات التسريح وإعادة الإحلاق
لا اعتمدت بداية المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على وضع الصيغة النهائية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى تعبئة الموارد من جانب الحكومة، والانتهاج من أعمال تشييد المرافق الانتقالية. ومن المتوقع بدء مرحلة تجريبية للبرنامج في عام ٢٠١٣ بعد التشاور مع لجنة المجلس الوطني المشكلة حديثاً المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	تنفيذ مشروع تجريبي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل ٥٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين
لا وضعت البعثة إجراءات تشغيلية موحدة للتحقق من أهلية المرشحين وذلك للمساعدة في التصنيف التحليلي. وحددت الحكومة سلفاً ١٥٠٠ مرشح، ولكنها لم ترسل بعد قائمة بأسماء المرشحين ومواقعهم إلى لجنة نزع السلاح	تقديم الدعم إلى حكومة جمهورية جنوب السودان من أجل التسجيل المسبق والتصنيف التحليلي لقدامى محاربي الجيش الشعبي لتحرير السودان وبلغ عددهم ٤٠ ٠٠٠ فرد عن طريق فرق متنقلة، وإطلاق مشاريع صغيرة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الحجم لفائدة ١ ٠٠٠ شخص من الذكور والإناث من المقاتلين السابقين ومن أفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة الذين جرى تسريحهم أثناء فترة اتفاق السلام الشامل	والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان
	ولم يبدأ التصنيف التحليلي حتى الآن، لأن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية لم توافقا على معايير اختيار الجيش الشعبي إلا في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرة جهاز شرطة جنوب السودان على الحفاظ على النظام العام

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-٣ وضع هياكل وسياسات واستراتيجية ولوائح تنظيمية تكفل حسن أداء جهاز شرطة جنوب السودان وبدء تنفيذها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية والمحلية	وضعت هياكل وسياسات واستراتيجية ولوائح تنظيمية تكفل حسن أداء جهاز شرطة جنوب السودان وبدء تنفيذها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية والمحلية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم الدعم لوضع واعتماد خطة التطوير الاستراتيجي لجهاز شرطة جنوب السودان، بما في ذلك تقديم الدعم إلى هذا الجهاز بشأن تقييم الاحتياجات التي تحدد الهياكل والسياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية المطلوبة بموجب قانون الشرطة لتعزيز إجراءات الإدارة والرقابة	نعم قدمت البعثة الدعم لوضع الخطة الاستراتيجية للجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان
	عقد ١٨ اجتماعا، بما في ذلك اجتماعات تخطيط مشتركة بين شرطة الأمم المتحدة والجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان، ووضع الصيغة النهائية لمشروع تقييم أولي للاحتياجات فيما يتعلق بقانون الشرطة
	إلحاق ٣ مستشارين استراتيجيين تابعين لشرطة الأمم المتحدة في مواقع مشتركة ضمن المديرية الرئيسية للجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
بما في ذلك: الإدارة والعمليات اللوجستية؛ والتحقيقات الجنائية والمعايير المهنية؛ والسياسات والتخطيط	تقديم المساعدة والمشورة لقيادات جهاز شرطة جنوب السودان، عن طريق عقد اجتماعات شهرية تتناول تطوير الهياكل ووضع السياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية بهدف تعزيز القيادة والسيطرة والاتصالات
عقدت اجتماعات شهرية منتظمة مع الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان وشرطة الأمم المتحدة. ووضعت خطة سنوية (٢٠١٢-٢٠١٣) وخطة تدريب استراتيجية (٢٠١٢-٢٠١٥) وتمت الموافقة عليهما وافقت قيادات الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان على مفهوم يقترح إنشاء غرف تحكم في المقار العامة ومكاتب الولايات في جنوب السودان وبالإضافة إلى ذلك، وافقت قيادات الجهاز على الهيكل المقترح لمديرية التحقيقات الجنائية	نعم
أنشئت هياكل تدريب لثلاثة عناصر رئيسية هي: كلية الرحاف؛ وأكاديمية الرحاف؛ ومركز الرحاف للتجنيد. وقدم تقرير إلى وزارة الداخلية عن إنشاء كلية الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان (١٠٠٠ مقعد) ووافقت الوزارة عليه	نعم
تم توفير الخبرة والدعم التقنيين بشكل يومي عن طريق ٣ مستشارين من شرطة الأمم المتحدة. وعقدت بانتظام الجلسات الاستشارية والاجتماعات مع الجهات المعنية (المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والبعثة)	توفير الخبرة والدعم التقنيين من أجل وضع واعتماد مناهج تدريبية شاملة تُراعي المنظور الجنساني وتُغطي أساسيات العمل الشرطي والإدارة الشرطية والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
وضعت إدارة التنمية الدولية بالتشاور مع شرطة الأمم المتحدة المنهج التعليمي للتدريب على تطوير المناهج الدراسية	لا
جرى تحديد وإنشاء ٣ برامج للتنمية وقدم الدعم إلى ١٨ برنامج تدريب	الموافقة على تقديم الدعم إلى ٤ برامج للتدريب و ٤ برامج لنشر الأفراد في الاجتماع التنسيق للجهات المانحة برئاسة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وضعت سياسات للعلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي وجرى تنفيذها في جميع أنحاء البلد. كذلك تم تنشيط لجان العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي في ٩ ولايات، وبلغ عدد اللجان العاملة في هذه الولايات ٧٢ لجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تدريب ٥١٥ ضابطاً، يتألفون من ٤٣٤ ذكراً و ٨١ أنثى، على الخفارة المجتمعية في ولايات مختلفة من جنوب السودان	المفتش العام/نائب المفتش العام لجهاز الشرطة في جنوب السودان توفير التدريب في مجال الخفارة المجتمعية وتقديم الدعم لإنشاء لجان للعلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي في كل ولاية، وذلك في إطار شراكة مع البرنامج الإنمائي
جرى فحص ٣٨ ٧٠٠ من أفراد الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان وتسجيلهم، وأدخل ٦٠٠ ٧ فرد في قاعدة البيانات (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢) ولا يزال التسجيل جارياً قامت شرطة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي بتدريب ٧٠ ضابطاً على نظام التسجيل وإدارة الأصول (٣٥ من الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان، و ٣٥ من دائرة السجون الوطنية في جنوب السودان). وتم نشر ٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة لإجراء تدريب أثناء العمل على نظم التسجيل وإدارة الأصول	تقديم الدعم لجهاز شرطة جنوب السودان بشأن تحديث وتوثيق ما هو قائم من قواعد بيانات تابعة للجهاز، بما في ذلك التسجيل على مستوى الولايات
شيد البرنامج الإنمائي ٥٢ مرفقاً من المرافق المقررة التي حددها شرطة الأمم المتحدة وعددها ٧٣ مرفقاً (مخافر ومراكز ومقار ومراكز تدريب للشرطة). ونفذت المشاركة في المواقع يومياً على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية	دعم نشر جهاز شرطة جنوب السودان في جميع عواصم الولايات العشر وفي ما يصل إلى ٣٢ مقاطعة، بالتزامن مع تطوير البنية الأساسية المدعوم من البرنامج الإنمائي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة إلى الشرطة وتطوير قدراتها عن طريق الاشتراك في المواقع على الصعيد الوطني وعلى صعيدي الولاية والمحلية وتقديم المشورة والدعم بشكل يومي في المجالات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية مع التركيز على مساعدة جهاز شرطة جنوب السودان لتجنب الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة ومعالجة هذه المسألة	نعم قدمت شرطة الأمم المتحدة التوجيه والمشورة، وكذلك التدريب أثناء العمل على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية. ونشرت شرطة الأمم المتحدة ٩٩ ضابطاً في جوبا، و ٣٣٥ ضابطاً في ١٠ مزار بالولايات، و ٢٣ ضابطاً في قواعد دعم، و ٧ ضابطاً في خمس مديريات تابعة للجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان (التحقيقات الجنائية، العمليات، الإدارة، وحدة البحث والتخطيط، الرعاية الاجتماعية)
	قدمت المشورة إلى كل من الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان ولجان العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي فيما يتعلق ببدائل تراعي حقوق الإنسان للاحتجاز من جانب الشرطة

الإنجاز المتوقع ٣-٣: تعزيز قدرة جنوب السودان على كفالة الأمن والعدالة، بما يشمل مجال العدالة العسكرية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-١ صياغة الأطر التنظيمية والخطط الاستراتيجية التي تغطي الجوانب الرئيسية لنظام العدالة وطرحها لاعتمادها، واجتماع آليات التنسيق بانتظام	اعتماد الدساتير المؤقتة لولاية جونقلي وولاية البحيرات وولاية غرب بحر الغزال عقد اجتماعات تنسيق حسب الطلب بشأن المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، مع وزارة العدل ووزارة الداخلية والسلطة القضائية ودائرة السجون، ومع الشركاء الدوليين (البرنامج الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمنظمة الدولية لقانون التنمية)، وذلك في جوبا، وفي ولايات البحيرات، وجونقلي، وأعلى النيل، وغرب الاستوائية، والوحدة، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال. وكانت تدابير التقشف الحالية عائقاً أمام إحراز مزيد من التقدم في مجال التنفيذ

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

٣-٣-٢ وضع أساس أولي يوضح طريقة أداء المؤسسات الشرطية والعدلية والإصلاحية لعملها، وتقديم تصورات للعدالة والأمن في جنوب السودان إلى الحكومة

كان مشروع التقييمات الأساسية لأداء نظام العدالة في ولايات جونقلي، وأعالي النيل، والبحيرات، وغرب الاستوائية، والوحدة، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال قيد الإعداد

أعد مشروع ورقة عن استجابات القضاء لمواجهة العنف في ولاية جونقلي (وردت في تقرير التحقيق في حقوق الإنسان المرسل إلى الممثلة الخاصة للأمين العام)

أجريت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢ عملية تجريبية لاستطلاع الاحتجاز وجمعت البيانات من سجن جوبا المركزي، وسجن توريت، ومركز شرطة الفرقة المركزية، ومركز شرطة توريت والفرقة الغربية في منوكي، جوبا. وتم إطلاع نائب رئيس القضاة ونائب وزير العدل والجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان ودائرة السجون الوطنية على النتائج الأولية للاستطلاع. وواصلت البعثة التحقق من صحة البيانات التي تم جمعها وتطوير الاستجابات السياسية

٣-٣-٣ وضع استراتيجية تكفل اعتماد نظامين يكملان بعضهما للعدالة العسكرية وللعدالة العادية/المدنية

أنشئ في أيار/مايو فريق عامل يجتمع كل شهرين برئاسة الجيش الشعبي، لاستعراض تشريعات الجيش الشعبي الحالية، وإصدار توصيات بشأن سبل مواءمتها مع نظام العدالة المدنية. وتم وضع تصور الاستراتيجية والموافقة عليه، ومن الأمور التي يركز عليها مواءمة تشريعات الجيش الشعبي وتأهيل مديرية القضاء العسكري التابعة له. وأعقب ذلك وضع خطة عمل محددة أقرها مدير القضاء العسكري في الجيش الشعبي. ومنذ ذلك الوقت، عقدت اجتماعات أسبوعية مع ممثلي مديرية القضاء العسكري في الجيش الشعبي، واجتماعات تنسيق شهرية مع الشركاء الدوليين (سويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وهولندا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-٤ وضع استراتيجية لتسريع عملية إصلاح قطاع الأمن	نظرا للتحديات العديدة التي كان على حكومة جنوب السودان مواجهتها، وبسبب الازدياد الكبير في العنف القبلي في جونقلي، وتصاعد التوتر على الحدود بين جنوب السودان والسودان، وأزمة النفط والميزانية التقشفية التي تلتها، لم تركز الحكومة على ترسيخ استراتيجية من أجل الإسراع في إصلاح قطاع الأمن وبالتالي لم يجر وضع استراتيجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة إلى قطاع القضاء ووزارة العدل بشأن الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية؛ وأداء الجهاز القضائي واستقلاله ومراقبته؛ وإقامة العدل؛ والمهنة القانونية بما في ذلك الدراسات القانونية والعدالة العسكرية	نعم تم الحصول على موافقة رئيس القضاة من حيث المبدأ على دعم بعثة الأمم المتحدة في عقد محفل رفيع المستوى بقيادة وطنية في جوبا لتنسيق السياسات العامة لسيادة القانون، يشارك فيه السلطة القضائية ووزارة العدل ووزارة الداخلية، ويحتمل أن يشارك فيه المجتمع المدني. وسيقترح المحفل إصلاحا تشريعيا يحسن التنسيق في قطاع العدل
	قامت البعثة بتمثيل الزيارة التي قام بها رئيس القضاة ونائبه وغيرهما من كبار القضاة إلى ولايات غرب بحر الغزال، وشمال بحر الغزال، وجونقلي، والتي كانت غايتها تعزيز جهود السلطة القضائية في تقييم ودعم إقامة العدل في المناطق ذات الأولوية خارج جوبا
	وفقا لطلب السلطة القضائية، وضعت البعثة ورقة مفهوم مبادرة تجريبية للمحاكم المتنقلة، لكي تتم مناقشتها مع السلطة القضائية ووزارة العدل. وستكون أولوية المحاكم المتنقلة هي الحد من الاحتجاز التعسفي والممتد لفترات طويلة، وزيادة إمكانات اللجوء إلى القضاء على صعيدي الولاية والحلية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الدعم إلى المحافل الشهرية المتعلقة بسيادة القانون التي ينظمها البرنامج الإنمائي لرؤساء الشرطة والمفتشين والقضاة والمدعين العامين ومسؤولي الشرطة والسجون، وتوفير تدريب بناء القدرات لموظفي المحاكم والعاملين المعنيين في مجال سيادة القانون	نعم	تم دعم المحافل الشهرية المتعلقة بسيادة القانون عن طريق المساعدة في مجالي السكرتارية والتنظيم وكذلك من خلال كتابة التقارير، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، وذلك في جوبا وبور ورمبيك وملكال ويامبيو تم توفير تدريب بناء القدرات أثناء العمل لفائدة أكثر من ١٠٠ موظف من موظفي المحاكم والمدعين العامين ومسؤولي الشرطة والسجون، وذلك في مجالات: إدارة القضايا واستعراض المذكرات التي لا تستوفي الشروط القانونية؛ والحد من الاحتجاز التعسفي والممتد لفترات طويلة؛ وفي التحقيقات؛ ومبادئ سيادة القانون؛ وقضاء الأحداث؛ والإطار القانوني في جوبا وولايات أعالي النيل والبحيرات وجونقلي وغرب الاستوائية
تقديم الدعم لتنفيذ مشروع مؤشرات سيادة القانون مع وزارتي العدل والداخلية والسلطة القضائية	نعم	وفي ٢٨ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، تم تقديم التدريب لـ ٣٥ ضابطاً من دائرة السجون الوطنية، وتناول التدريب النظام القانوني لجنوب السودان ومعايير حقوق الإنسان المتعلقة بمعاملة السجناء، بما في ذلك القواعد الدنيا النموذجية وإعلان كمبالا بشأن أحوال السجون في أفريقيا تم عقد ١٠٥ اجتماعات تحضيرية مع مؤسسات سيادة القانون في توريت وواو ورمبيك (دائرة السجون والشرطة ووزارة الحكم المحلي وإنفاذ القانون والسلطة القضائية ومكتب المحامين العامين) تم تيسير ٣ زيارات لخبراء في مجال مشروع مؤشرات سيادة القانون (معهد فيرا) إلى رمبيك (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، توريت (شباط/فبراير ٢٠١٢) وواو (آذار/مارس ٢٠١٢)، لأغراض جمع البيانات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

جمع ٢١٥ صحيفة من صحائف البيانات
والسجلات المتعلقة بمشروع مؤشرات سيادة
القانون من مراكز شرطة الولايات والسجون
والمحاكم ومكاتب المحامين العاميين في واو
وتوريت وبور وجوبا

جرى استعراض مسودة تقرير بشأن مشروع
مؤشرات سيادة القانون وتجري مناقشة
الخطوات التالية في التنفيذ

حصلت البعثة على موافقة مدير القضاء
العسكري على تشكيل فريق عامل يتألف
من كبار المديرين في الجيش الشعبي والشركاء
الدوليين (المملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا،
والولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الدولية
للاصليب الأحمر) لاستعراض التشريعات الحالية
فيما يتعلق بالدستور المؤقت ولتقديم التوصيات
السياسية والقانونية إلى حكومة جنوب السودان

لم يتحقق التحاق المستشارين بموقع مشترك لعدم
وجود مرافق حكومية، ويجري النظر في النهج
في ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها الشركاء
الدوليين في هذا الصدد. ونظرت البعثة
في خيارات أخرى، بما في ذلك إلحاق أفراد
إضافيين في البعثة ممن تقدمهم الحكومة بكل
فرقة من الفرق الثمان التابعة للجيش الشعبي

عقدت اجتماعات أسبوعية واجتماعات تكميلية
مع نائب رئيس هيئة الأركان العامة ونائب
رئيس الشؤون الإدارية/مدير مديرية القضاء
العسكري في الجيش الشعبي، وذلك من أجل
تحديد الثغرات في الممارسات والمبادئ والهياكل
القانونية الحالية. وعقدت أيضا اجتماعات
مع الجهات المعنية الدولية الأخرى (المملكة

نعم

تقديم الدعم لإعادة النظر في نظام العدالة
العسكرية، وتطوير نظام للعدالة العسكرية
والحاق المستشارين بمواقع مشتركة
في المؤسسات و/أو الوزارات المعنية وتقديم
الدعم إلى الفريق العامل المعني بإصلاح القضاء
العسكري، الذي يرأسه جنوب السودان،
لتنسيق عملية وضع السياسات وتلقي
المساعدة الدولية لقطاع القضاء العسكري

نعم

تقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات
شهرية مع وزارة الدفاع بشأن إنشاء إطار
قانوني وهياكل إدارية لنظام عدالة عسكرية
وتقديم الدعم لعقد اجتماعي مائدة مستديرة
لأصحاب المصلحة بهدف مناقشة إنشاء نظام
عدالة عسكرية يُكمل نظام العدالة المدنية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر)، وذلك لمناقشة إقامة نظام للعدالة العسكرية يكون مكتملاً لنظام العدالة المدنية، وتعزيز هذا النظام. وكانت البعثة عضواً في لجنة التنسيق مع المانحين المشتركة بين وزارة الدفاع والجيش الشعبي

لم يبدأ تشغيل القسم الاستشاري للعدالة العسكرية التابع للبعثة إلا في منتصف شهر أيار/مايو، ولذلك أعيدت جدولة حلقة العمل ويتوقع الآن أن تعقد بحلول آذار/مارس ٢٠١٣

لا

تقديم الدعم لعقد حلقة عمل مدتها يوم واحد لصالح مسؤولي وزارة الدفاع ووزارة العدل، تتناول أفضل الممارسات المتعلقة بالجوانب الإدارية لإصلاح نظام العدالة العسكرية ووضع إطار قانوني للعدالة العسكرية يتضمن اتباع نهج يقوم على مراعاة المنظور الجنساني وجميع أنواع الإعاقة وحقوق الإنسان

تم إنشاء مجلس الأمن القومي، كما أنشئت لجان أمن الولايات في كل ولاية. وقدمت البعثة المشورة إلى وزير الأمن الوطني بشأن إنشاء أمانة تنفيذية، ووظيفتها وكذلك هيكلها ودورها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية. وأشركت البعثة خمسة حكام ولايات فيما يتعلق بضرورة تعزيز لجان أمن الولايات من خلال إنشاء أمانات، وعينت مسؤولين في مجال إصلاح قطاع الأمن في ٣ ولايات لدعم هذه العملية

نعم

تقديم الدعم إلى حكومة جمهورية جنوب السودان لإنشاء مجلس للأمن القومي وأمانة تنفيذية له، ولجان لأمن الولايات

لم يجر الاستعراض الشامل المقرر لقطاع الأمن ولكن جرى تقديم المشورة بانتظام إلى حكومة جنوب السودان في هذا الموضوع. ولم توضع استراتيجية للأمن الوطني، ولكن المشورة والدعم التقني كانا يقدمان بانتظام

نعم

تقديم الدعم إلى وزارة الأمن الوطني بشأن إجراء استعراض شامل لقطاع الأمن ووضع استراتيجية للأمن الوطني وإجراء استعراض لبنية القطاع الأمني

أشار وزير الأمن الوطني إلى حرص الحكومة على وضع هذه السياسة في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أن البعثة لا تزال تعتقد أن إنشاء

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أمانة لمجلس الأمن الوطني سيوفر أداة مفيدة للغاية لدعم الجهود التي يبذلها الوزير، اتضح بشكل متزايد أن الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنشائها كانت بسيطة غير متوفرة. وفي هذا الصدد، لا تزال حدود إجراء استعراض قطاع الأمن معتمدة على مدى توافر هذه الموارد المالية

جارية منذ كانون الثاني/يناير. ونظمت البعثة اجتماعات للتوعية وعقدتها بانتظام في مقرها بالتعاون مع اللجنة البرلمانية المتخصصة للأمن والدفاع والنظام العام، وهيئة المظالم العامة، واللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني

نظمت البعثة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ حلقة عمل عن آلية مدنية لتنسيق الرقابة. وكجزء من الآلية المستقبلية، يتم تمثيل الهيئات التي توفر الأمن في الولايات (الجيش الشعبي والجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان) والبرلمان ومؤسسات حقوق الإنسان المستقلة، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وذلك لضمان اتباع نهج متماسك ووضع نظام لقطاع الأمن في جنوب السودان يكون قابلاً للمساءلة ويتسم بالشفافية

قدمت البعثة المشورة والدعم إلى حكومة جنوب السودان على نطاق أوسع من التخزين الآمن للأسلحة وإدارتها، وتم تقديمهما بانتظام بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوجه عام

ونظمت منذ كانون الثاني/يناير اجتماعات غير رسمية تعقد كل أسبوعين مع مكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة ولا يزال

نعم

توفير جلسات إحاطة شهرية للإعلام والتوعية تعقد مع الجمعية التشريعية والجهات الرقابية الأخرى في جمهورية جنوب السودان وذلك بشأن إصلاح قطاع الأمن وبشأن الدور الذي تضطلع به باعتبارها جهات فاعلة في الإشراف على قطاع الأمن

نعم

تقديم المشورة إلى حكومة جنوب السودان بشأن وضع استراتيجية/خطة لإدارة الأسلحة وتخزينها في مكان آمن

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المكتب حريصا على دعم الاستراتيجية الحكومية لإدارة الأسلحة وتخزينها الآمن، لكن هذه الاستراتيجية تتوقف جزئيا على التصديق على السياسة العامة المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدمت الاستراتيجية إلى مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ولكن لم يتم التصديق عليها بعد

أيدت البعثة لجنة الصياغة في إعدادها لمشروع قانون مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢، ويجري استعراض المشروع الحالي من قبل وزير العدل قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه. وكذلك قدمت البعثة الدعم الاستشاري لإنشاء وتدريب الفريق العامل المشترك بين الوزارات والمعني بإدارة المخزونات الذي شُكل حديثا، وهو مؤلف من الجيش الشعبي، والأمن الوطني، والجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان، وفرقة الإطفاء، وقوات السجون والحياة البرية

الإنجاز المتوقع ٣-٤: تعزيز قدرة جنوب السودان على إنهاء ممارسة الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، وإقامة نظام للسجون يتسم بالسلامة والأمن والإنسانية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٣-٤-١ وضع أطر تنظيمية وخطط استراتيجية تحدد القدرات التشريعية والتشغيلية والإدارية والمالية لنظام السجون، واعتمادها وتشغيلها	وضعت مسودة لأنظمة دائرة السجون وينتظر أن يوافق عليها المدير العام للسجون
وضعت مبادئ توجيهية للموارد البشرية والشؤون المالية وينتظر أن يوافق عليها المدير العام للسجون	
٣-٤-٢ تحديد السجناء المحبوسين أو المحتجزين بصورة تعسفية لدى الشرطة، أو في السجون أو غيرها من المرافق، التي يمكن الوصول إليها من قبل مستشاري	راقبت البعثة المحاكمات، وزارت ٧ من السجون المركزية وزنانات الشرطة، واستعرضت فضلا عن ذلك مذكرات اعتقال في ولايات جونقلي، والبحيرات، وأعالي النيل،

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
المنشآت الإصلاحية أو رجال شرطة الأمم المتحدة أو غيرهم من أفراد البعثة أو موظفي فريق الأمم المتحدة القطري، وإحالتهم إلى النيابة العامة أو الشرطة	والوحدة، وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية أيدت البعثة تعزيز التنسيق والتعاون بين دائرة السجون والمدعين العامين والشرطة والسلطة القضائية، عن طريق تحسين الاتصال بين الكيانات المذكورة أعلاه، وذلك بهدف الحد من حالات الاحتجاز التعسفي. وأنشأت البعثة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الممتد لفترات طويلة
	تم تقديم المساعدة التقنية إلى فريق المراقبة المتكامل المعني بالسجون/مراكز الاحتجاز، وذلك بصياغة اختصاصات الفريق. واقترح تشكيل الفريق خلال منتدى سيادة القانون المنعقد في جوبا في تشرين الثاني/نوفمبر. ويهدف الفريق المشكّل من المجتمع المدني والحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى توفير آلية لمراقبة مراكز الاحتجاز في جوبا، بقصد التقليل إلى أدنى حد من حالات الاحتجاز التعسفي وغير القانوني والممتد لفترات طويلة
	أجريت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢ عملية تجريبية لاستطلاع الاحتجاز. وجمعت البيانات من سجن جوبا المركزي، وسجن توريت، ومركز شرطة الفرقة المركزية، ومركز شرطة توريت والفرقة الغربية في منوكي، جوبا. وتم إطلاع نائب رئيس القضاة ونائب وزير العدل والجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان ودائرة السجون الوطنية على النتائج الأولية للاستطلاع وواصلت البعثة التحقق من صحة البيانات التي تم جمعها وتطوير الاستجابات السياسية. وكذلك حدد خبراء السجون الموفدون إلى بعثات في ١٠ ولايات وفي ١٦ سجنا من سجون المحليات، حالات احتجاز تعسفي وممتد لفترات طويلة، وأحالوها إلى السلطات المختصة وكان ذلك ممارسة متواصلة

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	تم إيفاد ٤٩ خبيراً في شؤون السجون في مهام إلى سجون موجودة في ١٠ ولايات و ١٦ محلية وقدّموا توجيهات يومية لموظفي السجون. أما عمليات الإيفاد إلى السجون في المحليات الثلاث المتبقية، فستتم عندما تصبح قواعد دعم المحليات في هذه المواقع عاملة. وإضافة إلى ذلك، قام ٣ خبراء مختصين في السجون موفدين في مهام بتقديم المشورة التقنية والتوجيه اليومي في المقر الوطني للسجون وقام ٨ خبراء مختصين في السجون موفدين في مهام آخرين بتقديم مشورة تقنية مواضيعية لجميع السجون
قيام ٥٧ خبيراً من خبراء البعثة بتقديم توجيهات يومية إلى موظفي مصلحة السجون في السجون الموجودة في ١٠ ولايات و ١٩ محلية بشأن تحسين سلامة وأمن تلك السجون بواسطة ٥٧ من مستشاري البعثة	نعم	قدّمت البعثة الدعم التالي: دورة تدريبية للمُدَرِّسين - لمدة أسبوعين، انطلقا من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في جوبا لفائدة ٢٨ مُدرِّساً في أكاديمية السجون؛ ودورة تدريبية على إدارة الحوادث الخطيرة - لمدة أسبوع واحد، انطلقا من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جوبا لفائدة ١٠ منسقين على مستوى الولايات و ٢٠ مدرباً مختصاً في إدارة الحوادث؛ ودورة تدريبية لموظفي الاتصال مع المحاكم - لمدة ٣ أيام انطلقا من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في واو لفائدة ١٣ موظف اتصال مع المحاكم؛ ودورة تدريبية على الصحة والنظافة الصحية لفائدة الضابطات - لمدة ٥ أيام انطلقا من ٥ كانون الأول/ديسمبر في جوبا لفائدة ٢٤ ضابطة من ضابطات العاملين في السجون من جميع الولايات؛ ودورة تدريبية للمُدَرِّسين - لمدة أسبوعين انطلقا من ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في جوبا لفائدة ٢٣ مُدرِّساً في أكاديمية السجون
تقديم الدعم لتنمية قدرات مصلحة السجون عن طريق التدريب الموجه بما في ذلك: عقد دورات تدريبية مدة كل منها أسبوع عن إدارة الحوادث الخطيرة لصالح ١٠ منسقين على مستوى الولايات؛ ودورات تدريبية مدة كل منها أسبوعان عن التدريس في أكاديمية التدريب التابعة لمصلحة السجون لصالح ٣٠ مُدرباً من مدربي مصلحة السجون؛ ودورات تدريبية مدة كل منها أسبوع واحد في مجال إدارة التدريب لصالح ٣٠ من مديري التدريب ونوابهم في مصلحة السجون بالولايات؛ ودورة تدريبية مدتها أسبوع واحد في مجال الإدارة والقيادة لصالح ٣٠ من مديري المستوى الأوسط في مصلحة السجون؛ ودورات تدريبية مدة كل منها أسبوعان في مجال الموارد البشرية وإدارة البيانات لصالح ٢٥ من موظفي الموارد البشرية في مصلحة السجون؛ ودورات	نعم	

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ومديرين مكلفين بالتدريب على مستوى الولايات؛ ودورة تدريبية على الإدارة والقيادة - لمدة ٤ أسابيع انطلقا من ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ في جوبا لفائدة ٣٥ مديرا من المستوى الأوسط في مصلحة السجون؛ ودورة تدريبية على إدارة التدريب للمديرين على مستوى الولايات - لمدة أسبوع واحد انطلقا من ٢١ أيار/مايو في جوبا لفائدة ٢٠ من مديري التدريب ونواهم على مستوى الولايات؛ ودورة تدريبية لموظفي مراقبة السلوك - لمدة أسبوعين انطلقا من ٢٨ أيار/مايو في جوبا لفائدة ٢٥ ضابطا وضابط صف؛ ودورة تدريبية على إدارة الموارد البشرية - لمدة أسبوع واحد انطلقا من ١١ حزيران/يونيه في جوبا لفائدة ٢٥ ضابطا وضابط صف؛ ودورة تدريبية على الإدارة المالية - لمدة أسبوع واحد انطلقا من ١١ حزيران/يونيه في جوبا لفائدة ٢٥ ضابطا وضابط صف؛ ودورة تدريبية على الإطار الإداري والتنظيمي - لمدة أسبوع واحد انطلقا من ١٨ حزيران/يونيه في جوبا لفائدة ٢٥ موظفا من كبار الموظفين؛ وحلقة عمل بشأن إعادة هيكلة المؤسسات وإصلاحها - انطلقا من ١١ حزيران/يونيه في جوبا لفائدة ٢٧ مديرا من كبار المديرين

أُجريت اتصالات أولية مع عنصر القضاء العسكري التابع للجيش الشعبي من أجل تحسين قدرة الموظفين العاملين في السجون ومراكز الاحتجاز العسكرية، وكذلك تحسين الظروف في هذه المرافق. وانطلقت عملية رسم خرائط في أيار/مايو، وستكتمل خلال الفترة المالية المقبلة. وواصلت البعثة، بالاشتراك مع مديرية القضاء العسكري التابعة للجيش

تدريبية مدة كل منها أسبوعان في مجال الإدارة المالية وإدارة البيانات لصالح ٢٥ من موظفي المالية في مصلحة السجون؛ ودورات تدريبية مدة كل منها أسبوع واحد في مجال حقوق الإنسان والقواعد والمعايير الأساسية للاحتجاز العسكري لصالح ٢٠ من ضباط الاحتجاز التابعين للجيش الشعبي، ودورات تدريبية مدة كل منها أسبوعان عن الإفراج والوضع تحت المراقبة لصالح ٣٠ من موظفي مصلحة السجون؛ وحلقات عمل مدة كل منها يوم واحد عن إعادة هيكلة المؤسسات وإصلاحها لصالح ٢٠ من كبار موظفي مصلحة السجون

نعم

تقديم الدعم لرسم خرائط السجون ومرافق الاحتجاز العسكرية عن طريق توفير خبراء في مرافق الاحتجاز العسكرية للعمل مع الجيش الشعبي بشأن ظروف الاعتقال

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الشعبي، القيام بزيارات تقييمية إلى مراكز الاحتجاز التابعة للجيش. وتُعزى حالات التأخر أساساً إلى عدم اكتمال عملية استقدام الموظفين قبل نيسان/أبريل ٢٠١٢

قام مدير عام السجون بوضع واعتماد خطة استراتيجية لمصلحة السجون للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقدمت البعثة المشورة التقنية وخدمات السكرتارية كما ساعدت على صياغة الخطة

وقام مدير عام السجون بتشكيل فريق عامل مكلف ببلورة النظام الأساسي لمصلحة السجون وقد تمت صياغة مشروع النظام الأساسي. وقام الفريق العامل بوضع الصيغة النهائية للنظام الأساسي وعُرضت على المدير العام للموافقة عليها. وقدمت البعثة المشورة التقنية وخدمات السكرتارية كما ساعدت على صياغة الخطة

نتيجة لاجتماعات التنسيق الأسبوعية مع مصلحة السجون، أنشأ مدير عام السجون وحدة تفتيش وقام بتعيين مدير على رأسها. ونوقشت مسألة إنشاء وحدة التفتيش، فقامت البعثة بإسداء المشورة التقنية بشأنها

إضافة إلى إنشاء ٥ لجان لتطوير السجون على مستوى الولايات، أنشئت ٤ لجان إضافية. وعُقد اجتماع لجنة تطوير السجون الوطنية في جوبا في ١٤ آذار/مارس مع الأطراف المعنية. وقدمت البعثة إلى اللجان الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم

نعم

تقديم التوجيه والمشورة إلى مصلحة السجون في جمهورية جنوب السودان بشأن وضع واعتماد خطة التطوير الاستراتيجية والأطر التنظيمية التي تغطي جميع جوانب نظام السجون، بما في ذلك خدمة المجتمع وخيارات إعادة تأهيل السجناء

نعم

تقديم المشورة عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع مصلحة السجون بشأن إنشاء وحدة تفتيش لمراقبة العمليات في السجون والتحقيق في الحوادث التي تقع في السجون، وبشأن وضع خطة شاملة لإدارة الخدمات الطبية في السجون، بما في ذلك إدارة شؤون الأشخاص المصابين بأمراض عقلية في السجون

نعم

الدعم عن طريق أعمال السكرتارية لإنشاء ٥ لجان تطوير في الولايات يرأسها مديرو السجون في تلك الولايات

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الدعم إلى حكومة جنوب السودان والمناخين بشأن وضع مقترحات، في إطار شراكة مع البرنامج الإنمائي أو الشركاء الثنائيين، حسب الاقتضاء، من أجل إعادة تأهيل ٥ سجون ومزرعة سجن واحدة	نعم	قدّمت البعثة الدعم بشأن وضع مقترحات متعلقة بما يلي: مشروع بناء عيادة سجن توريت؛ ومشروع الخياطة في سجن جوبا؛ والمشروع الزراعي في مريال أجيث، بولاية غرب بحر الغزال؛ وإعداد حلقات عمل للتدريب المهني في ١٠ ولايات؛ وترميم سجن ومشروع تدريب على المهارات المهنية في محلية مريدي؛ وإنشاء وحدات لإدارة الشؤون المالية في ١٠ مقار للسجون في الولايات
تقديم الدعم إلى السلطة القضائية لإنشاء مجالس لاستعراض حالات الحبس الاحتياطي على الصعيد الوطني وفي ٣ ولايات؛ وكذلك إنشاء عملية إجرائية لاستعراض قضايا الحبس الاحتياطي مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والنساء والأحداث، وتوفير التوجيه لموظفي السجون من أجل تقديم الدعم إلى تلك المجالس	نعم	شرع مجلس استعراض حالات الحبس الاحتياطي الذي أنشئ في السجن المركزي بجوبا في أداء مهامه في نيسان/أبريل، ومنذ ذلك الحين عقد اجتماعات نصف شهرية/شهرية. وتم إعداد ورقة توضّح المفاهيم التي تقوم عليها هذه المجالس، وكذلك المبادئ التوجيهية التي تسيّر عليها لتوسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل سجون النساء والسجون النموذجية في الولايات
		وتم تقديم التوجيه والمشورة إلى جهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان وإلى مكتب المدعي العام بشأن استعراض أوامر الحبس الاحتياطي وإحالة القضايا على وجه السرعة إلى المحاكم في بور، وملكال، ويامبيو، وأويل، ورمبيك
		وتم تقديم الدعم إلى عدد يتراوح بين ٥ و ١٠ من موظفي الاتصال بالمحاكم (العاملين في السجون) للتسجيل في إجراءات قضايا الحبس الاحتياطي في بور، ورمبيك، وملكال، وجوبا
		وتم تقديم المشورة والدعم إلى القضاة والمدعين العامين العاملين في المحكمة العليا ومحاكم المحليات لإضفاء طابع رسمي على عمليات التفتيش الروتينية في السجون

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وتواصل بذل الجهود خلال الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٢ للانتقال من الآليات المخصصة لاستعراض حالات الحبس الاحتياطي إلى نظم أكثر رسمية، تشمل المساعدة على قيام المدعين العامين والقضاة بتفتيش السجون بانتظام، وإنشاء مجالس استعراض حالات الحبس الاحتياطي، مع التركيز بوجه خاص على السجناء من الأحداث والنساء. وحتى الآن، تم بلوغ هذا الهدف في جوبا، ومن المتوقع أن يتسع نطاق هذه المبادرة لتشمل الولايات المحددة الأخرى

أُجريت عملية مسح تجريبية بشأن الاحتجاز التعسفي المطوّل في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢

تم الشروع في عملية استعراض مخصصة لحالات الحبس الاحتياطي مع الجهاز القضائي في بور، وملكال، ويامبو، وأويل، ورمبيك، ويجري العمل حالياً على إجراء عمليات استعراض منتظمة لحالات الحبس الاحتياطي في جميع الولايات

قامت البعثة بتشكيل فريق عامل معني بالاحتجاز التعسفي المطوّل. وقد قام الفريق بما يلي: تحديد لمختلف الأنشطة التي تقوم بها كافة العناصر بشأن الاحتجاز التعسفي المطوّل؛ وإجراء تحليل لمراحل إجراءات العدالة الجنائية لتحديد حالات الاحتجاز التعسفي المطوّل؛ وإعداد مذكرة مفاهيمية واختصاصات الفريق العامل. وقام الفريق العامل أيضاً ببلورة خطة استراتيجية متكاملة ومتعددة الجوانب للبعثة بشأن الاحتجاز التعسفي المطوّل

نعم

تقديم الدعم إلى مسؤولي القضاء والنيابة العامة والسجون والشرطة على الصعيد الوطني من أجل اتخاذ إجراءات ملائمة بشأن المحتجزين بصورة تعسفية وذلك عن طريق مساهمة فرق مكونة من موظفي قطاعات العدالة والسجون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحماية الطفل وحماية المرأة والشؤون المدنية وشرطة الأمم المتحدة في عمليات المسح

الإنجاز المتوقع ٣-٥: تعزيز قدرة جنوب السودان على حماية المدنيين من التهديدات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب امتثالاً للاتفاقيات والمعايير الإنسانية الدولية ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٥-١ خفض عدد الضحايا المدنيين بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب	تم الإبلاغ عن ١٠٩ إصابات في صفوف المدنيين (٥٢ قتيلاً و ٥٧ جريحاً) في جنوب السودان خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وخلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة (من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) وقع نفس العدد من الضحايا (١٠٩) ولكن عدد القتلى كان أقل (٢٦) وعدد الجرحى أعلى (٨٣)
	ومع أن العدد الإجمالي للإصابات لم يتغير وأن عدد الوفيات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب ارتفع بنسبة ١٠٠ في المائة، فإن أغلبية الإصابات تُعزى إلى قيام جماعات ميليشيات متمردة جديدة بإعادة زرع ألغام في الطرق والمسالك في الحدود الشمالية لولايات الوحدة وجونقلي وأعلي النيل. وقد وقعت ٧٨ في المائة من الإصابات المبلغ عنها في منطقة الحدود الشمالية. وتصنيف أعداد الإصابات المتصلة بالحوادث الناجمة عن إعادة زرع الألغام، فقد تراجع عدد الإصابات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب
	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من و/أو تقييم مسالك يبلغ طولها ٧٣٣,٩ كيلومتر يُشتبه في إعادة زرعها ألغام، وتم فتح معابر فيها للمدنيين وأزيلت القيود التي كانت تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إجراء عمليات مسح وتطهير بإزالة الألغام في ٤٨٨ من المناطق الخطرة و ٩ حقول ألغام و ٢٧ منطقة يشتبه في أنها خطيرة وتسليمها إلى المجتمعات المحلية لاستخدامها في الإنتاج،	نعم	قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح ٥١٤ منطقة من المناطق الخطرة وتطهيرها من الألغام وتسليمها إلى المجتمعات المحلية، وهكذا فاق الناتج المقرر البالغ ٤٨٨ منطقة بنسبة ٥ في المائة. وخضع عدد

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

إضافي من المناطق الخطرة يبلغ ١٢٥ منطقة لعملية تطهير و/أو مسح جزئياً. وشملت المناطق الخطرة التي خضعت لمسح وعملية تطهير من الألغام ما يلي: ١١٤ منطقة يشتبه في أنها حقول ألغام؛ و ١٤ مستودعا للذخيرة؛ و ١٨ منطقة من مناطق المواجهات؛ و ٥ مناطق تُنصّب فيها كمائن؛ و ٣٦٣ مهمة إبطال ذخائر غير منفجرة. وبلغت مساحة هذه المناطق ٨٨٤ ٩١٨ ٥ متراً مربعاً، منها ٣ ٣٧٤ ٧٨٨ متراً مربعاً في مناطق ملغمة و ٢ ٥١٥ ٢٦٢ متراً مربعاً في مناطق معارك. وتم التحقق من و/أو تقييم طرق ومسالك أخرى يبلغ طولها ١٠٣٦ كيلومتراً في جميع أنحاء جنوب السودان. ولا يزال يتعين إدخال ٦٠ كيلومتراً إضافية في نظام إدارة المعلومات المتصلة بمكافحة الألغام

أُحرز تقدم ملحوظ حيث تم إبطال مفعول ١ ٣٤١ لغماً (من بينها ١ ١٨٢ لغماً مضاداً للأفراد و ١٥٩ لغماً مضاداً للدبابات)، وتم تدمير ٢٠ ٣٠٨ قطع من الذخائر غير المنفجرة، وتم التخلص من ١٧٤ ٤٠٨ قطع من ذخائر الأسلحة الصغيرة

تمكّن مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً من مهاجمة عدد من التهديدات الأمنية. وقد شملت هذه التهديدات، التهديد الأمني الذي تعرّض له مخيم اللاجئين في بيذا، في ولاية الوحدة، بعد القصف الجوي الذي وقع في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقام المركز أيضاً بالاستجابة لاحتياجات تدفق اللاجئين على محلية مابان في ولاية أعالي النيل، حيث قام بإبطال مفعول الذخائر غير

والاستجابة السريعة لطلبات الحصول على قدرة المسح والتطهير بإزالة الألغام في حالات الطوارئ وإجراء عمليات المسح لما لا يقل عن ١٠٥٠ كيلومتراً من الطرق كحد أدنى، والتحقق منها إذا لزم الأمر، وتطهيرها بإزالة الألغام منها

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المنفجرة وتطهير الطرق وإزالة الألغام في المناطق التي أقامت فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مخيمات للاجئين. وقدم المركز الدعم كذلك إلى البعثة لمساعدتها على التحقيق في مواقع سقوط القنابل التي استُخدمت أثناء القصف الجوي في ولاية الوحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٢

ورغم إحراز الكثير من التقدم حتى الآن، فإن أنشطة إعادة زرع الألغام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لمركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، وللبعثة وللمجتمع المساعدة الإنسانية ككل، ولا سيما في ولاية الوحدة

قدم مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لأنشطة التوعية بمخاطر الألغام وقام بتنسيقها من أجل الحد من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب من خلال برامج تعليمية موجهة إلى أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا. واستفاد ما مجموعه ٣٧٥ ٢٥٣ شخصا من برنامج التوعية بمخاطر الألغام، في حين تلقى أكثر من ١ ٥٤٥ متطوعا و ٢٠٤ معلّمين تدريبا على توعية الآخرين بمخاطر الألغام. وتم إعداد مواد تعليمية؛ ومع ذلك تواصلت المناقشات الدائرة بين سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية بشأن إدراج التوعية بمخاطر الألغام في المناهج الدراسية الوطنية

نعم

إجراء عملية للتوعية بمخاطر الألغام على مستوى المجتمعات المحلية لصالح ١٠٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم النازحون، والعائدون وغيرهم من السكان المعرضين للخطر (مثل البدو الرحل والرعاة)؛ وتنظيم تدريب للتوعية بمخاطر الألغام لصالح ٥٠٠ من المتطوعين الذين سيكونون بمثابة مدربين لأقرانهم داخل مجتمعاتهم المحلية؛ وإدراج موضوع التوعية بمخاطر الألغام في المناهج الدراسية الوطنية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وذلك عن طريق تدريب ٥٠٠ معلم

قام المركز بتنسيق جميع العمليات المتصلة بالتوعية بمخاطر الألغام في جنوب السودان من خلال أنشطة تشمل: اعتماد جميع أفرقة التوعية بمخاطر الألغام العاملة في جنوب السودان؛ وتدريب معلمين جدد وتنظيم دورات لتحديد المعلومات؛ ورصد أنشطة التوعية بمخاطر الألغام وضمان جودتها؛ واستعراض/الموافقة على إجراءات العمل الموحدة لأنشطة التوعية بمخاطر الألغام؛ وتنظيم أنشطة تدريب أثناء الخدمة للنظر من الحكومة الوطنية في وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية وسلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام

قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بإيفاد عاملين إلى بانتيو، ولاية الوحدة، لتوفير استجابة سريعة في مجال التوعية بمخاطر الألغام لفائدة السكان المتضررين من إعادة زرع الألغام في الطرق والمجموعات النازحين في المناطق المتضررة من المتفجرات من مخلفات الحرب. وفي شمال ولاية وارب، نظمت المجموعة الداعمة لإزالة الألغام حملة توعية بمخاطر الألغام لفائدة مجموعات النازحين من أبيي، وهي منطقة توجد فيها ذخائر غير منفجرة، إذا قرروا العودة إلى مواطنهم الأصلية، وفي الوقت نفسه تم إيفاد أفرقة اتصال مع المجتمعات المحلية تابعة للفريق الاستشاري المعني بالألغام إلى محلية مابان التي تلقى فيها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ توعية بمخاطر الألغام

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام واليونيسيف بطبع وتوزيع ١٢٠.٠٠٠ منشور معنون "أحم نفسك وعائلتك" على الشركاء في حملة التوعية بمخاطر الألغام في جميع أنحاء جنوب السودان

قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتوزيع تقارير عن الحالة، أسبوعية أو نصف شهرية، وإحاطات إعلامية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام على الجهات المعنية. وتضمنت الإحاطات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام معلومات محدثة عن المسائل المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في جنوب السودان، بما في ذلك عن حالة الطرق التي أعيد زرع الألغام فيها في الولايات الواقعة في الحدود الشمالية، وتضمنت معلومات عن الجهات الإنسانية الفاعلة المعنية

أعدّ المركز إسهامات متخصصة من بينها برقيات مشفرة ومعلومات وخرائط قُدِّمها إلى الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية عند الطلب. وقُدِّم المركز أيضا معلومات وخرائط عن المواقع التي توجد فيها الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب، وظل المركز متأهبا للقيام بعمليات تحقق طارئة في مواقع هبوط الطائرات العمودية وغيرها من المواقع من أجل تيسير عمل البعثة

عقد الفريق العامل المعني بقطاع الأعمال المتعلقة بالألغام اجتماعات شهرية ضمّت جميع الشركاء المنفذين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمتعاقدين إلى جانب ممثلين عن سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام

نعم

توزيع تقارير أسبوعية وشهرية وفصلية ومخصصة، بما في ذلك الخرائط، على جميع أصحاب المصلحة (داخل السودان وخارجه) بشأن تنفيذ عمليات إزالة الألغام في جنوب السودان، والحوادث الناجمة عن الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب وعن الألغام التي يجري زرعها

نعم

تنظيم اجتماعات شهرية والقيام، عند الضرورة، بتنظيم اجتماعات مخصصة لتنسيق العمليات مع جميع العاملين في مجال إزالة الألغام وجميع الأطراف المعنية في جنوب السودان

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام في جنوب السودان بشكل عام. وعقد فريق عامل معني بالتوعية بمخاطر الألغام أيضا اجتماعات شهرية مستقلة. وبمعدل مرة كل ثلاثة أشهر، عقدت جميع العناصر المشاركة في إجراءات مكافحة الألغام اجتماع تنسيق مشترك

انضم جنوب السودان إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ قام مستشار تقني أقدم من مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتقديم الدعم التقني والدعم الإداري يوميا إلى سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وتم أيضا تعزيز الجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات على التوعية بمخاطر الألغام من خلال إيواء القسم المعني بالتوعية بمخاطر الألغام التابع للمركز في نفس الموقع الذي يؤوي النظراء الوطنيين المعنيين بإجراءات مكافحة الألغام في مكتب سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام في جوبا. واكتملت بقية التحضيرات لتوفير مكاتب للموظفين المحدد خلال السنة المقبلة

نظم مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع المنظمة الترويجية للمساعدة الشعبية، دورة تدريبية مع سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام ركزت بشكل خاص على الشروع في استخدام نظام إدارة المعلومات المتصلة بمكافحة الألغام وعلى الانتقال إلى هذا النظام

نعم

تقديم المشورة إلى سلطة إزالة الألغام في جنوب السودان وتنمية قدراتها عن طريق تعيين مستشار لتنمية القدرات يعمل على أساس التفرغ، وتوفير التدريب أسبوعيا أثناء العمل لكل أقسام السلطة تمشيا مع الخطة الانتقالية، وعقد حلقة عمل واحدة سنويا لاستعراض التقدم الذي يحرزه الفريق الانتقالي، وعقد حلقة عمل واحدة سنويا لاستعراض الخطة الانتقالية، وتنظيم ١٢ رحلة ميدانية مشتركة مدتها أسبوع مع النظراء من السلطة، وعقد حلقتي عمل لاستعراض المعايير التقنية والمبادئ التوجيهية الوطنية

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

شارك موظفو العمليات لدى سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام في رحلات ميدانية مشتركة مع الموظفين العاملين في المركز في إطار التدريب أثناء الخدمة في مجال العمليات وضمان الجودة

عقد المركز وسلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام حلقتي عمل لاستعراض التوجيهات القياسية التقنية الوطنية في جنوب السودان (من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر) ولاستعراض إجراءات العمل الموحدة (في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر). وعُقدت حلقة عمل إضافية في شباط/فبراير لاستعراض الخطة الاستراتيجية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب السودان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، التي تم اعتمادها في حزيران/يونيه ٢٠١٢

أثرت خطة التقشف التي اعتمدها الحكومة سلباً على عمليات سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام حيث لم يعد للمكاتب الإقليمية أي ميزانيات للقيام بعمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدى عدم توفير ميزانيات للعمليات إلى عجز الموظفين العاملين في السلطة عن المشاركة في عمليات إلى جانب موظفي المركز في مجال بناء القدرات

قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية بتنظيم يوم إعلامي للمانحين في تموز/يوليه ٢٠١٢ لمساعدة سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وللتوعية بهذه المشكلة والحصول على الأموال اللازمة لدعم السلطة

أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
نعم قدّم مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم إلى سلطة جنوب السودان المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وإلى وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية في إطار حلقتي عمل تهدفان إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع الصيغة النهائية لسياسة الحكومة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد هذه السياسة	تقديم المشورة إلى سلطة إزالة الألغام في جنوب السودان والوزارات ذات الصلة بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام ومساعدة الضحايا، ولا سيما عن طريق حلقتي عمل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
إضافة إلى ذلك، قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، بتنظيم احتفالات لإحياء ذكرى اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وبهذه المناسبة، تم التركيز بشدّة على دعوة حكومة جنوب السودان إلى الاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتوقيع عليها	
في حزيران/يونيه، أجرت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، عن طريق المركز، وبالتنسيق مع المكتب الوطني للإحصاءات، دراسة استقصائية وقامت بجمع البيانات في ٣ مواقع (في واو، وبور، وتوريت) من أجل تحسين فهم الأرقام المرجعية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب ومن أجل جمع هذه الأرقام بشكل أفضل. وستُستخدم نتائج هذه الدراسة الاستقصائية لبلورة سياسة وطنية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة	

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
رفع مستوى الوعي بالعمل الإنساني في مجال مكافحة الألغام في جنوب السودان بإحياء ذكرى اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام، عن طريق تنظيم احتفالات في خمس مدن على الأقل في جميع أنحاء جنوب السودان	نعم	تم تنظيم العديد من الأحداث للاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام في جميع أنحاء جنوب السودان. وتم تنظيم الحملة المعنونة "أعر ساقك" بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري. وتم توزيع ملصقات الحملة في ١١ قاعدة من قواعد البعثة. وشملت المزيد من الأحداث التي نُظمت في جوبا، افتتاح مرفق جديد لمكافحة الألغام سيمكّن مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام من تحسين قدرات وحدة الكشف عن الألغام باستخدام الكلاب للقيام بمسوح الطرق، كما شملت مباراة كرة سلة للأشخاص الذين يتنقلون بكراس ذات عجلات شارك فيها أشخاص يُثرت أطرافهم بسبب الألغام، وشارك المركز أيضا في استضافة برنامج "مرايا" الإذاعي الصباحي لزيادة التوعية بالتهديدات والمخاطر الناجمة عن الألغام والذخيرة غير المنفجرة في سياق الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام، نُشر مقال على الموقع الشبكي للبعثة بشأن فتح مركز لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام في جوبا

العنصر ٤: حقوق الإنسان

٣٧ - أُحرز تقدم محدود في جنوب السودان على مستوى توقيع صكوك حقوق الإنسان الرئيسية والتصديق عليها، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم توافر القدرات. إلا أنه في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، حدث زخم نسبي بعد سن أمر مؤقت للانضمام إلى اتفاقيات جنيف، مما أدى إلى إعطاء قوة دفع للعمل المشترك بين الوزارات لصياغة مشروع قانون للتصديق على المعاهدات. وقد قدّمت البعثة المشورة التقنية والتدريب إلى وزارة العدل ووزارة

الخارجية والجمعية الوطنية لدعم برنامج الحكومة الهادف للانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان. وقدمت البعثة الدعم أيضا بشأن مواءمة الإطار التشريعي الوطني والأطر الدستورية في الولايات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إدخال إصلاحات قانونية بشأن العنف الجنسي ضد المرأة، وزواج الأطفال.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تحسن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٤-١-١ قيام جنوب السودان بالتصديق على/الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وقيامه بتقديم تقارير أولية. بمقتضى ثلاثة على الأقل من هذه المعاهدات

٤-١-٢ إنفاذ القوانين الوطنية ذات الصلة ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان الدولية، وتعزيز لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان وامتثالها لمقتضيات المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)

أُجيز قانون جنسية جنوب السودان، والذي يتضمن أحكاماً تحترم حقوق الإنسان. وقبل إجازته، قدمت البعثة إلى الجمعية التشريعية الوطنية لجنوب السودان ولجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان تحليلاً لمشروع القانون، وأثارت شواغل بشأن عدة أحكام بدت متنافية لمعايير حقوق الإنسان الدولية

عُرضت على البرلمان مشاريع قوانين وسائط الإعلام لعام ٢٠١١. وجرى تعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان طبقاً لمبادئ باريس، ولكن نظراً لتدابير التقشف والأولويات الأخرى للحكومة، عانت اللجنة من تحديات في مجال الموارد والقدرات، وأغلقت بعض مكاتبها الميدانية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

٤-١-٣ انخفاض انتهاكات حقوق الإنسان من قِبَل الجيش الشعبي والشرطة بنسبة ٥٠ في المائة، وزيادة عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يجري التحقيق فيها بنسبة ٥٠ في المائة

لم تتح أي بيانات أساسية عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لقياس حدوث انخفاض في انتهاكات حقوق الإنسان أو زيادة في التحقيقات. وليس من الممكن القياس الكمي للمدى الحقيقي لانتهاكات حقوق الإنسان

في عملية جونقلي لترع أسلحة المدنيين، في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وثقت البعثة ١٠ حالات قتل تعسفي/شروع في قتل تعسفي، و ١٢ حالة اغتصاب، و ٣٢ حالة سوء معاملة/تعذيب، و ٩ حالات نهب، فيما مجموعه ٦٣ انتهاكا لحقوق الإنسان من قِبَل الجيش الشعبي. وشملت هذه الحالات أكثر من ٢٠٠ ضحية

وثقت البعثة ٨ تحقيقات من قِبَل حكومة جنوب السودان بشأن انتهاكات الجيش الشعبي لحقوق الإنسان خلال عملية جونقلي لترع أسلحة المدنيين في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٤-١-٤ زيادة عدد المنظمات ووسائل الإعلام المستقلة التي أنشئت والتي تدعو إلى أعمال حقوق الإنسان بنسبة ١٠ في المائة

لم تتح أي بيانات أساسية عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لقياس حدوث زيادة. وكان من الصعب تقييم المنظمات الجديدة بعد الاستقلال، إذ أن بعض المنظمات عملت في الخرطوم أو في الشتات. ولم توجد عملية رسمية لتسجيل منظمات المجتمع المدني في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأت بعض محطات الإذاعة الأهلية العمل. ولن تبدأ عملية الإنشاء الرسمي لوسائل الإعلام الجديدة إلى حين إصدار قانون الإعلام. وقدمت إذاعة مرايا وغيرها من الإذاعات والصحف تقارير منتظمة عن مسائل حقوق الإنسان

٤-١-٥ انخفاض عدد اعتقالات/احتجازات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بنسبة ٧٠ في المائة

لم تتح أي بيانات أساسية عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لقياس حدوث انخفاض. وجرى اعتقال/احتجاز صحفيين في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-٦ انخفاض العدد الإجمالي لحوادث انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في مناطق النزاعات	لم تتح أي بيانات أساسية عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لقياس حدوث انخفاض. والانخفاض كان قليل الاحتمال خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بسبب حوادث العنف بين القبائل في جونقلي. بيد أنه جرى الإبلاغ عن عدد أقل من حوادث العنف بين القبائل في جونقلي في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. والانتهاكات الرئيسية التي وقعت في جونقلي خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير ارتكبت في سياق نزاع أسلحة المدنيين

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى الجمعيات التشريعية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات من خلال عقد اجتماعين تشاوريين بشأن إطار حقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بمواءمة القانون الوطني مع الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك دعم وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان واعتمادها	نعم	في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عُقد اجتماع تشاوري مع ممثلي لجنة حقوق الإنسان بالجمعية التشريعية الوطنية لمناقشة وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، علاوة على مجالات التعاون الأخرى بين البعثة واللجنة. ولم تعتمد حكومة جنوب السودان خطة العمل
		في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، عُقد اجتماعان تشاوريان مع الجمعية التشريعية الوطنية بشأن التصديق على المعاهدات وتحديد الاحتياجات في مجال التدريب
		جرى إطلاع الجمعية التشريعية الوطنية على تحليل قانوني شامل لمشروع قانون الجنسية (قبل أن يصبح قانوناً) وقوانين وسائط الإعلام بغرض الدعوة إلى مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
		نُظمت حلقتا عمل تدريبيتان، إحداهما في ولاية شمال بحر الغزال في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ والأخرى في ولاية الوحدة في ٢٠ و ٢١ تشرين

النواتج المقررة	النسواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة إلى حكومة جنوب السودان بشأن التصديق على المعاهدات الدولية والتزامات الإبلاغ المتعلقة بها	نعم	الأول/أكتوبر ٢٠١١ لأعضاء البرلمان بشأن العمل البرلماني من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان نُظِّمت ٣ حلقات عمل تدريبية عن المعاهدات وآليات الإبلاغ في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢ للموظفين الحكوميين، لدى جهات من بينها وزارة الخارجية، وإدارة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان والمعونة القانونية بوزارة العدل، ولجنة حقوق الإنسان بالجمعية التشريعية الوطنية، ولجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان
إسداء المشورة إلى لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان من خلال عقد اجتماعين تشاوريين على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، وإقامة خمسة برامج لبناء القدرات لفائدة المفوضين والموظفين باللجنة	نعم	بدأت وزارة العدل، بدعم من البعثة، إعداد إطار قانوني وطني (مما في ذلك مشروع قانون عن التصديق على المعاهدات) لتنظيم المتطلبات الإجرائية المتعلقة بالتصديق على الانضمام إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عُقدت ٥ اجتماعات تشاورية مع لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان بشأن خطة عمل، وخطة استراتيجية، وتقارير وحلقات عمل سنوية أجريت ٧ برامج تدريبية بشأن حقوق الإنسان لأعضاء وموظفي لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان، ركزت على تحديد الانتهاكات، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، والتصديق على المعاهدات، والخطة الاستراتيجية للجنة
إسداء المشورة إلى جهاز شرطة جنوب السودان من خلال عقد ما لا يقل عن ٢٠ اجتماعاً تشاوياً و ١٠ حلقات عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، وإلى الجيش الشعبي من خلال عقد اجتماعات تشاورية وخمسة برامج تدريبية	نعم	التقى موظفون لشؤون حقوق الإنسان في الولايات العشر بموظفين من لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان بغرض إسداء المشورة والتشاور، بما في ذلك فيما يتعلق بتسوية حالات محددة شهدت تجاوزات تتعلق بالاحتجاز

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
		نُظمت ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لصالح لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان لمدربي الشرطة في مجال حقوق الإنسان. وركزت الدورات التدريبية على إجراء أعمال الاعتقال بطريقة قانونية وآمنة وإنسانية، وتطبيق مبادئ قرينة البراءة، واحترام حقوق المتهم، وتنفيذ إجراءات التحقيق السليمة جري تيسير ١٠ نماذج على الأقل لحقوق الإنسان في دورات تدريبية تقودها شرطة الأمم المتحدة لصالح لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات عُقدت ٤ اجتماعات تشاورية مع الجيش الشعبي لتقييم القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان والتخطيط للدورات التدريبية. ونُظمت دورتان تدريبيتان للجيش الشعبي لتوفير معرفة أساسية بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فضلاً عن غرس احترام سيادة القانون بالتعاون مع مشروع التعاون في إصلاح القطاع الأمني التابع لسفارة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، جرى توفير دورتين تدريبيتين مدة كل منهما ثلاثة أيام في جوبا لقادة فرق الجيش الشعبي بشأن القانون الدولي والوطني لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والوطني، وتنفيذ القوانين في زمن الحرب والسلام اجتمع الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان بانتظام مع القضاة والمحامين والمدعين العامين على الصعيد الوطني وفي جميع الولايات العشر بغية التوعية بالقضايا ومعالجتها. بيد أنه في ظل العدد المحدود من أخصائيي القانون في جنوب السودان (أغلبهم في جوبا)، تميل الدورات التدريبية لتعطيل أنشطة
إسداء المشورة إلى السلطة القضائية من خلال عقد اجتماعات تشاورية و ١٠ حلقات عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان، لفائدة القضاة والمحامين والمدعين العامين على الصعيد الوطني وصعيد الولايات	نعم	

النواتج المقررة	النسواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
		نظام العدالة الجنائية، والذي يتسم بالفعل بالبطء وبتراكم الأعمال غير المنجزة. ويضاف إلى ذلك أن نظام العدالة الجنائية كان خاضعاً للاستعراض من قِبَل حكومة جنوب السودان، وسوف يتعين إعداد دورات تدريبية استناداً إلى نتيجة الاستعراض أجريت في جوبا، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، حلقة عمل تدريبية مدتها ثلاثة أيام للقضاة والمحامين والمدعين العامين بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان في النظام القضائي نُظمت حلقة عمل تدريبية في ولاية الوحدة للمدعين العامين بشأن دورهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان
تقديم تقريرين علنيين بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد بالتعاون الوثيق مع الجيش والشرطة والشؤون المدنية وغيرها من المكونات المدنية، بهدف تحديد المناطق الساخنة، وتحديد الفئات السكانية الضعيفة، ووضع سبل للحماية، وتوفير التدريب للأفراد النظاميين	نعم	أصدرت البعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تقريراً علنياً من ٥٠ صفحة عن العنف بين القبائل في جونقلي جرى تجميع مشروع تقرير عن الاعتقال التعسفي (لم يُنشر بعد) استناداً إلى تحليل للتشريعات والمعلومات التي جمعتها مكاتب الولايات
عقد ١٠ برامج تدريبية لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيون، بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وعقد برامج توعية للمجتمع المحلي بشأن حقوق الإنسان على صعيدي الولايات والمحليات من خلال بث البرامج واللقاءات والمناقشات الإذاعية، وغيرها من وسائط الإعلام ذات الصلة	نعم	عُقدت ٥ حلقات عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني في ولاية غرب بحر الغزال عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وفي ولاية شرق الاستوائية عن التحقيق والرصد والإبلاغ؛ وفي جوبا عن التصديق على المعاهدات نُظمت حلقتا عمل تدريبيتان في جوبا بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني، في جملة أطراف، بشأن الرصد والتحقيق والإبلاغ، وبشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
		عُقدت، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي أيضاً، حلقات عمل تدريبية في ولاية غرب بحر الغزال لمنظمات المجتمع المدني عن حقوق الإنسان وسيادة القانون وسبل الوصول إلى القضاء
		عُقدت حلقة عمل تدريبية للمدافعين عن المجتمع المدني في ولاية شرق الاستوائية بشأن تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها
		عُقدت دورة تدريبية لـ ١٧ صحفياً في ولاية الوحدة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢
		احتفاءً بيوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر)، جرت احتفالات في العديد من عواصم الولايات، بما في ذلك مسابقة في حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية في ولاية غرب الاستوائية
		عُقدت حلقة عمل لتدريب القواعد الشعبية في ولاية وسط الاستوائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لأكثر من ٢٠٠ من الرؤساء والشباب والكبار والنساء والطلاب بغرض التوعية بانتهاكات حقوق الإنسان وبالجرائم المتصلة بها
		نُظِّمت أيضاً في ولاية وسط الاستوائية منتديات شهرية للمجتمع المدني
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن قوانين الجنسية والمواطنة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبشأن القوانين الانتخابية بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، وبشأن قانون الأسرة بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية، وتقديم الشروح بشأن التشريعات الرئيسية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات	نعم	جرى تقديم تحليل قانوني شامل للجمعية التشريعية الوطنية بشأن مشروع قانون الجنسية بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبشأن مشاريع قوانين وسائط الإعلام (مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات؛ مشروع قانون هيئة الإذاعة؛ مشروع قانون هيئة وسائط الإعلام) بغرض الدعوة إلى موازنة التشريعات مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة إلى أعضاء البرلمان وهيئات السجن من خلال عقد ٢٠ اجتماعاً تشاورياً و ١٠ حلقات عمل تدريبية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، وتقديم الدعم الاستشاري بالتعاون مع اليونيسيف إلى وزارة التعليم بشأن إدراج التثقيف حول حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس الثانوية	نعم	قدمت البعثة تعليقات عن قانون الانتخابات الوطنية وقانون الأحزاب السياسية لم تتحرك حكومة جنوب السودان بشأن قانون الأسرة في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، عُقد اجتماعان تشاوريان مع الجمعية التشريعية الوطنية بشأن التصديق على المعاهدات وتحديد الاحتياجات في مجال التدريب في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عُقدت حلقة عمل تدريبية لـ ٣٩ عضواً في برلمان شمال بحر الغزال، الجمعية التشريعية للولاية، بشأن دورهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عُقدت حلقة عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان للجمعية التشريعية لولاية الوحدة عُقدت ٦ حلقات عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي السجن بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في ولاية غرب بحر الغزال، في ١١ و ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١، وفي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ وفي ولاية البحيرات في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١، وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (عُقدت حلقة العمل الأخيرة في ماكبيلي، بولاية البحيرات)، وفي ولاية أعالي النيل في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (الرنك)، وفي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (ملكال)
جرى، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، تيسير حلقة عمل تدريبية مدتها ثلاثة أيام من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في جوبا للقضاة والمحامين والمدعين العامين وموظفي السجن، بشأن		

معايير حقوق الإنسان الدولية في النظام القضائي

عُقد ٢٠ اجتماعاً تشاورياً مع سلطات
السجون لمناقشة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان
وسبل معالجتها

عُقدت حلقة عمل تدريبية عن معايير حقوق
الإنسان في السجون لـ ٨٢ من موظفي السجون
في ولاية شمال بحر الغزال في ٢٥ و ٢٦ كانون
الثاني/يناير ٢٠١٢

قام مستشار من البعثة يعمل مع لجنة حقوق
الإنسان بجنوب السودان بإسداء المشورة بشكل
منتظم إلى اللجنة، وتولى في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢
تيسير اجتماع مع وزارة التعليم بشأن إدراج تعليم
حقوق الإنسان في المقرر الدراسي

العنصر ٥: الدعم

٣٨ - وفر عنصر الدعم التابع للبعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة.

٣٩ - واتخذت القيادة العليا لدعم البعثة موقفاً لها في جوبا لتقديم التوجيه الاستراتيجي، والتوجيه في مجال السياسة العامة، وتوفير الاتصالات مع حكومة جنوب السودان، ومقر الأمم المتحدة، وعمليات أخرى لحفظ السلام. وجري العمل على تحقيق الانتشار الأممي قدر الإمكان لعناصر دعم البعثة لتوفير جميع المهام الميدانية الأساسية على أقرب مسافة ممكنة بالنسبة للعملاء من أجل تقليص زمن الاستجابة وتحقيق فعالية التكلفة ووفورات الحجم على حد سواء في مختلف مراحل تقديم الخدمات عموماً. واستُكمل تقديم الدعم الميداني هذا من خلال إنشاء عمليات المكاتب الخلفية للمعاملات في مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، أوغندا.

٤٠ - واسترشد مفهوم دعم البعثة بثلاثة اعتبارات أساسية: الحاجة إلى دعم حضور لامركزي للبعثة؛ والحاجة إلى مستوى عالٍ من التنقل بين مواقع بعيدة جداً على أساس مؤقت أو دائم؛ وتطوير القدرات الوطنية. وطُبِّقت مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

الإنجاز المتوقع ١-٥: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-٥ إنشاء مقر للبعثة، و ١٠ مكاتب ولايات، و ١٩ قاعدة دعم على صعيد المحليات	اكتمل إنشاء ٨ مباني من طابقين خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ و اكتملت ٦٢ وحدة لإقامة الموظفين؛ و اكتملت الهياكل الأساسية المتعلقة بمقر البعثة وبدأ تشغيلها؛ وبدأ تشغيل ٩ من مكاتب عواصم الولايات بالكامل، وواحد من هذه المكاتب، في كواجوك، بنسبة ٨٠ في المائة. ومن بين ١٩ قاعدة دعم على صعيد المحليات، بدأ تشغيل ١٣ قاعدة بالكامل وقاعدتين بنسبة ٨٠ في المائة. وستكتمل قواعد الدعم الأربع المتبقية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
٢-١-٥ استقدام ٨٤ في المائة من الموظفين المدنيين ونشرهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	حققت البعثة معدل استقدام ونشر قدره ٨٠ في المائة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢
٣-١-٥ الحد من مستويات ملاك الموظفين المدنيين من خلال الاستعانة بمصادر خارجية (خط الأساس: ١١ في المائة)	جرى إرجاء الاستعانة بموظفين أمنيين من مصادر خارجية حتى الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بسبب تأخر في الموافقة على العقد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون	
تمركز عناصر متوسط قوامها ٧ ٠٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية (بما في ذلك ٨٢٥ من قوات القدرة الهندسية، و ١٦٦ مراقبا عسكريا، و ١٦٨ ضابط أركان)، و ٥٦٠ فردا من شرطة الأمم المتحدة	تمركز عناصر متوسط قوامها ما يلي: فردا عسكريا ٥٠٤٩ مراقبا عسكريا ١٥٤ من أفراد شرطة الأمم المتحدة ٤٥٥
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين ورصدها وتفتيشها	نعم جرى التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ورصدها بشكل كامل خلال العام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إدارة ملاك من ٣ ٥٥٣ موظفا مدنيا، يشتمل على ٩٥٧ موظفا دوليا، و ١ ٥٩٠ موظفا وطنيا، و ٥٠٦ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٥٠٠ وظيفة مساعدة مؤقتة	٢ ٨٢٢	إدارة: موظفا مدنيا، من بينهم: موظفا دوليا موظفا وطنيا من متطوعي الأمم المتحدة
	٣٣٢	وظيفة مؤقتة، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢
	٣٩٩	تحقق الهدف جزئيا للأسباب التالية: - عُرض الاقتراح المتعلق بملاك الموظفين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهو ما أتاح للبعثة أقل من سبعة أشهر لاستهلال عملية الاستقدام والإلحاق - بسبب نقل الموظفين من البعثة، فإن أغلب أقسام الدعامة الفنية شهدت إعادة توصيف للوظائف والإعلان عن وظائف جديدة، وهو ما أرجأ الاستقدام/الإلحاق لفترة أطول - بسبب الافتقار إلى المهارات الأكاديمية والمهنية في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين في جنوب السودان، كانت هناك صعوبة في تحديد المرشحين المؤهلين، وهو الأمر الذي أثر في معدل الشواغر في هذه الفئة
توفير التدريب لـ ٨٠٠ موظف وطني حول إدارة السجلات والبيانات، وإدارة المكاتب، والبروتوكول، والعلاقات العامة، والميكانيكا، والبناء، والنجارة، والسباكة، والحدادة، وتكييف الهواء	٧٠٠	موظف وطني تلقوا التدريب في مجالات التنظيم والإدارة والقيادة وغيرها من الموضوعات التقنية والفنية. ومن بين هؤلاء، اشترك ٤٠٠ موظف وطني في برامج تأهيل نظمها مؤسسات شهيرة اختيرت من داخل المنطقة. وتتضمن هذه المؤسسات جامعة ماكيري والمعهد الأوغندي للإدارة

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وتشمل البرامج الأخرى التي استُهلكت والجارية ما يلي: إدارة الموارد البشرية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والعلاقات الدولية؛ والإدارة المالية. وجرى أيضاً تقديم التدريب على المهارات المهنية للموظفين الوطنيين المتقدمون حديثاً في مجال الهندسة والنقل، وشمل ذلك ما يربو على ٣٠٠ موظف وطني في مجالات مثل البناء والنجارة والأعمال الكهربائية والسباكة والحدادة وتكييف الهواء		
المرافق والهياكل الأساسية		
إكمال بناء المكاتب وأماكن السكن للموظفين الفنيين في مقر البعثة بجوبا	نعم	جرى تزويد ٩٥ في المائة من الموظفين بأماكن السكن التابعة للأمم المتحدة في موقع البعثة في تومبينق. وأُتيح ١٠٠ في المائة من حيز المكاتب لجميع موظفي البعثة العاملين في مقرها
بناء وصيانة مقر البعثة في جوبا و ١٠ مقار عمل في عواصم الولايات	نعم	استُكملت ١٠٠ في المائة من أعمال البناء. وجرى الإبقاء على جميع مقار العمل في عواصم الولايات وفي المقر على النحو المقرر
تحسين ١٩ قاعدة دعم في المحليات		جرى تحسين وتحديد قواعد الدعم في المحليات. ويعزى التأخر في تحسين قواعد الدعم الست المتبقية إلى عدم توافر المعدات الثقيلة، وموسم الأمطار المتطاول، والحالة الأمنية في ولاية جونقلي
تشغيل وصيانة المعدات المملوكة للأمم المتحدة بما في ذلك: ١٤ محطة لمعالجة المياه؛ و ٤٢ بئراً؛ و ٣٨ منشأة لمعالجة مياه النفايات عبر البعثة؛ و ٣٨٩ مولداً تملكها الأمم المتحدة يتم استخدامها وصيانتها (في جوبا ١٥٨، وواو ٩٥، وملكال ٨٨، و ٤٨ من أجل قواعد الدعم في المحليات)	نعم	نجحت البعثة في تشغيل وصيانة ١٤ محطة لمعالجة المياه، و ٤٢ بئراً، و ٣٨ منشأة لمعالجة مياه النفايات، و ٣٨٩ مولداً، على النحو المقرر
تحسين وصيانة ١١ مطاراً و ٣٠ مهبطاً للمروحيات	لا	صانعت البعثة ٨ مطارات و ٢٤ مهبطاً للمروحيات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
-----------------	--------------------------------------	---------

ويعزى الانخفاض عن المقرر في عدد مهامب المروحيات التي جرى تحسينها/صيانتها إلى تحويل الموارد إلى مشاريع أخرى تخطى بالأولوية بغرض مواجهة الحالة الأمنية في ولايتي جونقلي والوحدة

النقل البري

تشغيل وصيانة ٣٠٧٨ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ١٥ مركبة مدرعة، و ٢٢٥٥ مركبة مملوكة للوحدات، من خلال ١٠ ورشات في ١٠ مواقع

٢ ٤٦٣ جرى تشغيل وصيانة مركبات مملوكة للأمم المتحدة (بما في ذلك ٩ مركبات مدرعة ومقطورات وملحقات مركبات) في ١٠ ورشات مستخدمة في ١٠ من عواصم الولايات و ١٣ من قواعد الدعم في المحليات عبر أنحاء منطقة البعثة؛ وثمة ١٩ مركبة تنتظر الشطب و ٣١٩ مركبة في وضع النقل العابر

جرى تشغيل وصيانة ١٢٩٤ مركبة مملوكة للوحدات عبر ١٠ ورشات مستخدمة في ١٠ من عواصم الولايات

قامت البعثة بتشغيل وصيانة ٢٢٥٥ مركبة مملوكة للوحدات تتصل ببعثة الأمم المتحدة السابقة في السودان

٢,٧ مليون لتر من الديزل والزيوت ومواد التشحيم جرى التوريد بها لصالح المركبات المملوكة للأمم المتحدة والوحدات. ويعزى استهلاك الوقود بمعدل أقل من المقرر إلى عدم تشغيل المعدات الثقيلة بسبب التأخير في بناء قواعد الدعم في المحليات

توفير ٥,٩ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم من أجل المركبات المملوكة للأمم المتحدة والوحدات

النقل الجوي

تشغيل وصيانة ٩ طائرات ثابتة الجناحين و ٢٣ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما في ذلك ٧ طائرات عسكرية

جرى تشغيل وصيانة ما متوسطه:

٨ طائرات ذات أجنحة ثابتة

١٨ طائرة ذات أجنحة دوارة

يعزى العدد الأقل من المقرر من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة إلى عجز البعثة عن إعادة تأهيل

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
----------------	-------------------------------------	---------

توفير ٢١ ٩٠٠ ساعة طيران، منها ٨ ٧٠٠ من أجل الطائرات الثابتة الجناحين و ١٣ ٢٠٠ من أجل الطائرات المروحية ذات الأجنحة الدوارة	٢٠ ٥٧٧	وإتمام بناء جميع المطارات الموصى بها يعزى العدد الأكبر من المقرر من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة المتطلبات غير المتوقعة للأزمة في جونقلي
توريد ٢٠,٧ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للعمليات الجوية	١٤,٦ مليون	ساعة طيران في الإجمالي، منها ٥ ٣٧٢ للطائرات الثابتة الجناحين و ١٥ ٢٠٥ للطائرات ذات الأجنحة الدوارة
دعم وصيانة ٣٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٤٤ محطة ذات فتحة طرفية صغيرة جدا	٤٥	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم جرى تقديمها للعمليات الجوية للبعثة
دعم وصيانة ٥٨ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا، و ٧٨ محطة قاعدية ذات تردد عال وأجهزة اتصال لاسلكي متنقلة، و ٣٩ مقسما هاتفيا	٤١	يعزى الاستخدام الأدنى من المقرر للوقود إلى التأخير في بناء قواعد الدعم في المقاطعات الذي نجم عن الانخفاض في استخدام الطائرات التي تستهلك كميات أعلى من الوقود

الاتصالات

دعم وصيانة ٣٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٤٤ محطة ذات فتحة طرفية صغيرة جدا	٤٥	توفير الدعم والصيانة لكل من:
دعم وصيانة ٥٨ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا، و ٧٨ محطة قاعدية ذات تردد عال وأجهزة اتصال لاسلكي متنقلة، و ٣٩ مقسما هاتفيا	٤١	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
	٢٣	محطة ذات فتحة طرفية صغيرة جدا
	٧٩	يعزى العدد الأقل من المقرر من المحطات ذات الفتحة الطرفية الصغيرة جدا إلى التأخير في بناء قواعد الدعم في المحليات. وكان مقررا إنشاء المتبقي من المحطات ذات الفتحة الطرفية الصغيرة جدا في قواعد الدعم في المحليات
		توفير الدعم والصيانة لما يلي:
		من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا
		محطة قاعدية ذات تردد عال وأجهزة اتصال لاسلكي متنقلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٢٩	مقسما هاتفيا
		يعزى العدد الأدنى من المقرر من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا والمقسمات الهاتفية إلى التأخير في بناء قواعد الدعم في المحليات. وكان مقررا إنشاء العدد المتبقي من أجهزة إعادة الإرسال والمقسمات الهاتفية في قواعد الدعم في المحليات
تنفيذ مشروع "تيترا" في ثلاثة مواقع: ملكال، وواو، وجوبا	نعم	جرى شراء المعدات المطلوبة للمرحلة الأولى من النشر، واستكمال المسح والإعداد لنشر النظم. وتأخر التنفيذ بسبب التأخير في الاقتناء
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ١٢٦ خادوماً، و ٣ ١٨٨ حاسوباً مكتبياً، و ١ ٧٦٣ حاسوباً محمولاً، و ٣٣٧ طابعة، و ١١٠ أجهزة إرسال رقمية في ٣٩ موقعا	٦٣	توفير الدعم والصيانة لما يلي: خادوما
	١ ٥٣١	حاسبا مكتبياً
	٨٧٩	حاسبا محمولا
	١٣٩	طابعة
	٥٤	جهاز إرسال رقمية
		يعزى الانخفاض عن المقرر في عدد الخوادم المنشورة إلى الميل الراهن في البعثة إلى فرضنة الخوادم
دعم وصيانة ٣٨ شبكة من شبكات المنطقة المحلية والشبكات الواسعة لتلبية احتياجات ٣ ٢٨٨ مستعملا في ٣٨ موقعا	٣٥	توفير الدعم والصيانة لما يلي: من شبكات المنطقة المحلية
	٤٤	من الشبكات الواسعة لتلبية احتياجات ٣ ٤٢٤ مستعملا
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة ١١ عيادة من المستوى الأول من المعدات المملوكة للأمم المتحدة بما في ذلك وحدة طبية في مركز الخدمات الإقليمي، و ١٢ عيادة من المستوى الأول	نعم	جرى تشغيل وصيانة ١١ عيادة من المستوى الأول من المعدات المملوكة للأمم المتحدة يبلغ إجمالي عدد من تلقوا العلاج فيها ٨٧٧ ١٠ مريضا، وإمدادها بالدعم الطبي المطلوب

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
جرى تشغيل وصيانة ٣ مستشفيات من المستوى الثاني بعدد إجمالي يبلغ ٢ ٩٧٧ مريضاً	من المعدات المملوكة للوحدات، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني من المعدات المملوكة للوحدات
جرت مواصلة العمل بترتيبات الإحلاء الطبي برا وجوا في توقيت مناسب، بما في ذلك إحلاء مرافق طبية من المستوى الرابع، بعدد إجمالي قدره ٤٤ إحلاء طبيًا داخل البعثة و ٢٧ خارج منطقة البعثة	مواصلة العمل بترتيبات الإحلاء الطبي برا وجوا على صعيد جميع مواقع البعثة، بما في ذلك ٧ مستشفيات من المستوى الرابع (١ في نيروبي، و ٣ في القاهرة، و ٣ في عنتبي) وترتيب لعملية إحلاء طبي جوية واحدة خارج منطقة البعثة
جرى إنتاج أدلة بناء القدرات، ومجموعات مواد دراسية، ومواد للإعلام والتعليم والاتصال، وتدريب ٣٠٠ موظف من البعثة كمتقنين أقران	إنتاج أدلة بناء القدرات، ومجموعات مواد دراسية، ومواد للإعلام والتعليم والاتصال
توفير التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لـ ٨٧ في المائة من موظفي البعثة	تعزيز استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية في منطقة البعثة وللفائدة جميع موظفي البعثة؛ ومواصلة برنامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل جميع موظفي البعثة وتفعيل وصيانة خدمات إسداء المشورة والاختبارات بصورة طوعية وسرية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل موظفي البعثة
جرى إنتاج وتوزيع ٦٠٠ ٢٠٢ واق ذكري و ١٠ ٠٠٠ واق أنثوي كجزء من برنامج تشجيع الجنس بصورة آمنة	
تم تدريب ١٢٣ من حفظة السلام كمتقنين أقران في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجرى تخريج ٣٤ من المستشارين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
تواصل عملية تقديم خدمات إسداء المشورة والاختبارات بصورة طوعية وسرية من أجل موظفي البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وصلت خدمات إسداء المشورة والاختبارات بصورة طوعية وسرية إلى ٧ ٠٠٠ شخص	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	جرى توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جوبا (تومبينق ودار الأمم المتحدة) وكذلك في جميع عواصم الولايات العشر وقواعد الدعم الـ ١٩ في المحليات
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين رفيعي المستوى	لا	لا توجد حماية مباشرة في البعثة
توفير الإرشاد المتعلق بأمن أماكن الإقامة فيما يخص المعايير التشغيلية الدنيا لأمن أماكن الإقامة وتقديم خدمات تقييم المواقع لـ ١٠٠ مكان إقامة	نعم	تم إجراء ٩١ تقييماً لمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة و ٧٦ تقييماً لمعايير العمل الأمنية الدنيا
عقد ما مجموعه ٤٣٣ جلسة إعلامية بخصوص التوعية بالأمن وخطط الطوارئ لكافة موظفي البعثة	نعم	أجريت ٥٠٥ جلسات إحاطة أمنية للموظفين المستجدين على مستوى البعثة ككل، بينما أجريت ٧٤١ دورة تدريبية في مجال نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لصالح البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، بأوغندا

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مركز الخدمات الإقليمي توفير خدمات لوجستية وإدارية تتسم بالفعالية والكفاءة، ولا سيما لكل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، في المشاريع الأربعة الأولية التالية: تسجيل وصول الموظفين الميدانيين ومغادرتهم؛ وتجهيز منح التعليم؛ وتشغيل مركز إقليمي للتدريب والمؤتمرات؛ وتشغيل مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات. وكانت الخدمات التي قدمها مركز الخدمات في مستوى أعلى مما كان متوقعا في جميع المشروعات الرائدة الأربعة كما هو موضح في الإطار أدناه.

الإنجاز المتوقع ٥-٢: توفير دعم لوجستي وإداري وأمني للبعثة يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٢-١ الحد من الوقت اللازم لتسجيل الوصول والمغادرة (٢٠٠٩/٢٠١٠: لا ينطبق؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٢ يوما؛ ٢٠١٢/٢٠١١: يومان)	يومان. وتدوم عملية تسجيل وصول الأفراد من جميع الفئات إلى مركز الخدمات الإقليمي لنشرهم في مراكز عملهم يومي عمل، إضافة إلى المدة التي تستغرقها دورات التدريب التمهيدي، والإحاطات التي ينسقها المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات، ودائرتي الأمن والخدمات الطبية التابعتين للأمم المتحدة
٥-٢-٢ تخفيض وقت تجهيز تسوية مطالبات منحة التعليم (٢٠٠٩/٢٠١٠: لا ينطبق؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥ أشهر؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٧ أسابيع)	كان متوسط المدة اللازمة لتسوية مطالبات منح التعليم ٧ أسابيع. وتراوحت ما بين ٤ و ٦ أسابيع خارج موسم الذروة (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه)، وما بين ٨ و ١٠ أسابيع في موسم الذروة (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر)
٥-٢-٣ زيادة عدد المشاركين (من الموظفين الإقليميين) في أنشطة مركز التدريب والمؤتمرات (٢٠٠٩/٢٠١٠: لا ينطبق؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠٠٠ موظف؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٣٠٠٠ موظف)	٣٨٥ ٤ مشتركاً. وتعود الزيادة في الاحتياجات جزئياً إلى تنظيم التدريب والدروس التمهيدي التابعة للبعثة في عنتبي
٥-٢-٤ زيادة عدد الرحلات الجوية الإقليمية التي ينسقها مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات (٢٠٠٩/٢٠١٠: لا ينطبق؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٠٠)	٢٩٢ رحلة جوية. ونتجت الزيادة في الاحتياجات عن إلغاء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعقدها مع شركة النقل الجوي لطائرة B-737، بعد تحطم الطائرة في كينشاسا. ونتيجة لذلك، كثف مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات رحلاته الإقليمية بين عنتبي والفاشر ونيالا

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تسجيل وصول ومغادرة ٤٠٠ موظف	٢ ١٢٧	فرداً مدنياً وعسكرياً (٨٤٧) من الموظفين الدوليين والوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة و ٢٨٠ ١ من المراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة). ويعود ارتفاع الناتج إلى أن جميع عمليات تسجيل

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وصول ومغادرة أفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ومتطوعي الأمم المتحدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرت عبر عنيتي. وسُجل وصول الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أيضا في عنيتي	٥ ٥٧٥	من مطالبات منحة التعليم تم تجهيزها. ويعود ارتفاع الناتج إلى أن عدد الموظفين أصحاب الاستحقاقات لمنح التعليم ارتفع بعد مواءمة شروط الخدمة
تنظيم ٨٠ دورة تدريبية ومؤتمرا إقليميا، بما في ذلك ٥١ دورة الصعيد الإقليمي بمشاركة ٣ ٠٠٠ موظف من البعثات الإقليمية	١٧٣	دورة تدريبية ومؤتمرا إقليميا، بما في ذلك ٥١ دورة تمهيدية لـ ٣٨٥ مشاركا. وتعود الزيادة في الناتج إلى التدريب والدروس التمهيدية التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عنيتي
١٠٠ رحلة جوية إقليمية بتنسيق من مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات	٢٩٢	رحلة جوية نسقها مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات. ونتجت الزيادة في الاحتياجات عن إلغاء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعقدها مع شركة النقل الجوي لطائرة B-737، بعد تحطم الطائرة في كينشاسا. ونتيجة لذلك، كثف مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات رحلاته الإقليمية بين عنيتي والفاشر ونيالا. وأدرج أيضا قطاع إضافي في منطقة الرحلات الجوية الإقليمية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.)

الفرق		المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)				
(١)+(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)		الفئة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
٥ ٤٥٦,٤	٩ ٠٩٥,٥	٣ ٦٣٩,١	(٦٦,٧)		المراقبون العسكريون
١٩٤ ٥٧٤,٣	١٥٨ ٩٤٠,٣	٣٥ ٦٣٤,٠	١٨,٣		الوحدات العسكرية
١٥ ٠٤٣,٦	٢٢ ١٤٨,٢	(٧ ١٠٤,٦)	(٤٧,٢)		شرطة الأمم المتحدة
٢٦ ٥٣٥,٧	—	٢٦ ٥٣٥,٧	١٠٠,٠		وحدات الشرطة المشكّلة
٢٤١ ٦١٠,٠	١٩٠ ١٨٤,٠	٥١ ٤٢٦,٠	٢١,٣		المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون					
٦٤ ٦٥٩,٣	٨٠ ٣٤٦,٧	(١٥ ٦٨٧,٤)	(٢٤,٣)		الموظفون الدوليون
٢٢ ٣١٥,٨	١٦ ٠٣٢,٢	٦ ٢٨٣,٦	٢٨,٢		الموظفون الوطنيون
٢ ٦٩٥,٤	١١ ٣٠٨,١	(٨ ٦١٢,٧)	(٣١٩,٥)		متطوعو الأمم المتحدة
—	٧٤ ٠٣٤,٠	(٧٤ ٠٣٤,٠)	—		المساعدة المؤقتة العامة
٨٩ ٦٧٠,٥	١٨١ ٧٢١,٠	(٩٢ ٠٥٠,٥)	(١٠٢,٧)		المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية					
—	١ ٥٥٧,٢	(١ ٥٥٧,٢)	—		الأفراد المقدمون من الحكومات
—	—	—	—		مراقبو الانتخابات المدنيين
١ ٦٥,٠	١ ٤١٩,١	(١ ٢٥٤,١)	(٧٦٠,١)		الخبراء الاستشاريون
١ ٤٦٦,١	٣ ٧٨٩,٧	(٢ ٣٢٣,٦)	(١٥٨,٥)		السفر في مهام رسمية
١٢٠ ٧٨٨,٦	١٠٥ ٤٠١,٤	١٥ ٣٨٧,٢	١٢,٧		المرافق والمباني الأساسية
٥٨ ٩٤٥,٥	١٧ ٤٠٩,٩	٤١ ٥٣٥,٦	٧٠,٥		النقل البري
١٣٨ ٨٩٧,٧	١٣٢ ٢٤٧,٧	٦ ٦٥٠,٠	٤,٨		النقل الجوي
—	٢٨,٩	(٢٨,٩)	—		النقل البحري
٣٣ ٠٤٠,٨	٢٠ ٤٩١,٣	١٢ ٥٤٩,٥	٣٨,٠		الاتصالات
١٢ ٨٠٣,٥	١١ ٢٨٩,٠	١ ٥١٤,٥	١١,٨		تكنولوجيا المعلومات
٤ ٤١٠,٥	٣ ٨٠٨,٨	٦٠١,٧	١٣,٦		الخدمات الطبية
٢ ٣٢١,٦	١ ٥٧١,٥	٧٥٠,١	٣٢,٣		المعدات الخاصة

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣) = (١) - (٢)	النسبة المئوية (٤) = (٣) + (١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٧١٢٩,٥	٤٩١٧٥,٦	(٣٢٠٤٦,١)	(١٨٧,١)
المشاريع السريعة الأثر	٨٨٠,٣	٩٩٥,٦	(١١٥,٣)	(١٣,١)
المجموع الفرعي	٣٩٠٨٤٩,١	٣٤٩١٨٥,٧	٤١٦٦٣,٤	١٠,٧
إجمالي الاحتياجات	٧٢٢١٢٩,٦	٧٢١٠٩٠,٧	١٠٣٨,٩	٠,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠٠٧٦,٨	١٥١٧٢,٧	(٥٠٩٥,٩)	(٥٠,٦)
صافي الاحتياجات	٧١٢٠٥٢,٨	٧٠٥٩١٨,٠	٦١٣٤,٨	٠,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٧٢٢١٢٩,٦	٧٢١٠٩٠,٧	١٠٣٨,٩	٠,١

باء - الموارد المالية المرصودة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣) = (١) - (٢)	النسبة المئوية (٤) = (٣) + (١)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٣٢١,٩	٥٣٢,٤	٧٨٩,٥	٥٩,٧
الموظفون الوطنيون	٨٥,٥	-	٨٥,٥	١٠٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-
المجموع الفرعي	١٤٠٧,٤	٥٣٢,٤	٨٧٥,٠	٦٢,٢
التكاليف التشغيلية				
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-
السفر في مهام رسمية	١٠,٩	٣١,٠	(٢٠,١)	(١٨٤,٤)
المرافق والهياكل الأساسية	١١١٩,٨	٢٣١,٨	٨٨٨,٠	٧٩,٣
النقل البري	١٩,٠	٢٥,٤	(٦,٤)	(٣٣,٧)
النقل الجوي	-	-	-	-
الاتصالات	١٣,٣	٨,٢	٥,١	٣٨,٣
تكنولوجيا المعلومات	٩,٠	٢١,٣	(١٢,٣)	(١٣٦,٧)

الفرق		النفقات	المخصصات	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١)+(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
(١ ٠٠٠,٠)	(١٤,٠)	١٥,٤	١,٤	الخدمات الطبية
-	-	-	-	المعدات الخاصة
(١ ٠٠٠,٠)	(١٩,٠)	٢٠,٩	١,٩	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٦٩,٩	٨٢١,٣	٣٥٤,٠	١ ١٧٥,٣	المجموع الفرعي
٦٥,٧	١ ٦٩٦,٣	٨٨٦,٤	٢ ٥٨٢,٧	الاحتياجات الإجمالية
٦٨,٤	١١٨,٥	٥٤,٨	١٧٣,٣	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٦٥,٥	١ ٥٧٧,٨	٨٣١,٦	٢ ٤٠٩,٤	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
٦٥,٧	١ ٦٩٦,٣	٨٨٦,٤	٢ ٥٨٢,٧	مجموع الاحتياجات

٤٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات من الموظفين المدنيين في الأساس إلى ارتفاع معدلات الشعور عما كان مقررا بالنسبة للموظفين المرتبطين بمركز الخدمات الإقليمي.

جيم - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات

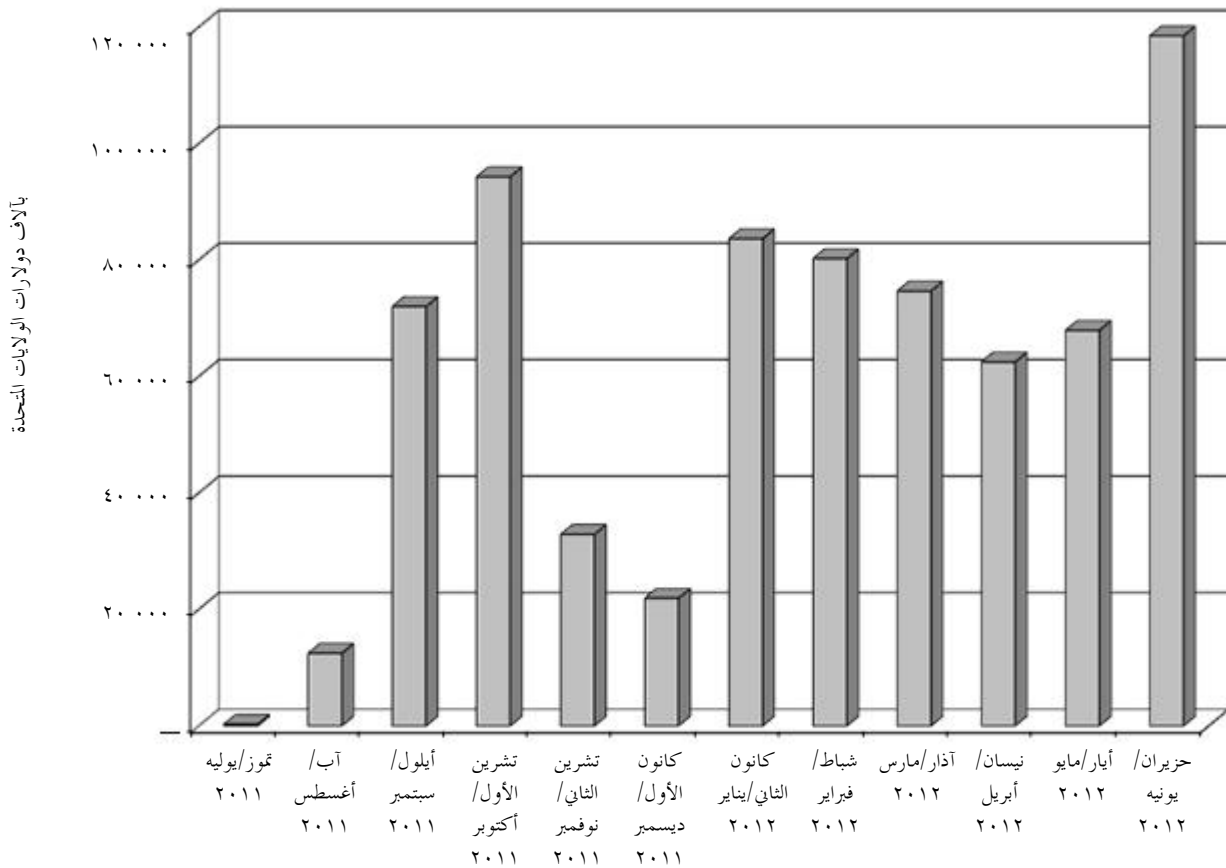
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتماد			المجموعة
التوزيع المنقح	النقل	التوزيع الأصلي	
١٩٠ ٤٥٤,٦	(٥١ ١٥٥,٤)	٢٤١ ٦١٠,٠	الأولى - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
١٨١ ٨٢٢,٨	٩٢ ١٥٢,٣	٨٩ ٦٧٠,٥	الثانية - الموظفون المدنيون
٣٤٩ ٨٥٢,٢	(٤٠ ٩٩٦,٩)	٣٩٠ ٨٤٩,١	الثالثة - التكاليف التشغيلية
٧٢٢ ١٢٩,٦	-	٧٢٢ ١٢٩,٦	المجموع
١٢,٨			النسبة المئوية للمبالغ المنقولة إلى مجموع الاعتمادات

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقلت إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، موارد مجموعها ٩٢ ١٥٢ ٣٠٠ دولار، منها مبلغ ٥١ ١٥٥ ٤٠٠ دولار نُقل من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، ومبلغ ٤٠ ٩٩٦ ٩٠٠ دولار نُقل من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية. وكان نقل تلك الموارد ضرورياً لأن المبلغ الذي خصصه نموذج التمويل

الموحد لم يكن كافيا لتغطية الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين في البعثة نظرا إلى أن معدل النشر الفعلي كان أعلى من التقديرات المفترضة. ويمثل مجموع المبالغ التي نُقلت خلال فترة الميزانية ما نسبته ١٢,٨ في المائة من مجموع الاعتمادات. ويعزى انخفاض الاحتياجات في إطار المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، أساسا إلى وجود معظم المعدات المملوكة للوحدات بالفعل في جنوب السودان، بينما يعزى انخفاضها في إطار المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، أساسا إلى اقتناء البعثة مركبات ومعدات أخرى، بالإضافة إلى الهياكل والمرافق التي آلت إليها نتيجة لإغلاق بعثات.

دال - نمط الإنفاق الشهري



٤٤ - ويتصل ارتفاع النفقات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٢ بدفع مبالغ إلى البلدان المساهمة بقوات مقابل الأفراد العسكريين والمعدات المملوكة للوحدات.

هـ - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٢٥٩,٦	إيرادات الفوائد
١٠٥٣,٦	إيرادات متنوعة/أخرى
-	التبرعات النقدية
-	تسويات لفترات سابقة
-	المبالغ المتأتية من إلغاء التزامات فترات سابقة
١٣١٣,٢	المجموع

واو - النفقات على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة		
	المعدات الرئيسية		
-	المراقبون العسكريون		
٢٥ ٤٠١,٠	الوحدات العسكرية		
-	وحدات الشرطة المشكّلة		
٢٥ ٤٠١,٠	المجموع الفرعي		
	الاكتفاء الذاتي		
٩ ٥٠٠,٩	المرافق والهياكل الأساسية		
٤ ١٢٤,٢	الاتصالات		
٢ ٨١٨,٦	الخدمات الطبية		
١ ٥٧١,٥	المعدات الخاصة		
١٨ ٠١٥,٢	المجموع الفرعي		
٤٣ ٤١٦,٢	المجموع		
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض

ألف - تنطبق على منطقة البعثة

-	٢,٦	٨ تموز/يوليه ٢٠١١	عامل الظروف البيئية القاسية
-	٣,٨	٨ تموز/يوليه ٢٠١١	عامل ظروف التشغيل المكثف
-	٣,٣	٨ تموز/يوليه ٢٠١١	عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي	عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٣,٥	

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	(٣ ٦٣٩,١)	(٦٦,٧)

٤٥ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى القوام الفعلي للمراقبين العسكريين الموجودين في الميدان. وقد افترض نموذج التمويل الموحد متوسط انتشار قدره ١٢٠ مراقبا عسكريا؛ غير أن المتوسط الفعلي المنشور في البعثة كان ١٥٤ مراقبا عسكريا. ومن أصل النفقات الإضافية البالغة ٣,٦ ملايين دولار، يتصل مبلغ ٢,٩ ملايين دولار ببديل الإقامة المقرر للبعثة. وقد افترض نموذج التمويل الموحد وجود ١٢٠ مراقبا عسكريا في المتوسط بمعدل بدل إقامة قدره ١٧٣ دولارا في اليوم لأول ٣٠ يوما و ١١٦ دولارا في اليوم لما بعدها، مقارنة بمتوسط الانتشار الذي بلغ ١٥٤ مراقبا عسكريا بمعدل بدل إقامة قدره ١٨٨ دولار في اليوم لأول ٣٠ يوما و ١٣٦ دولارا في اليوم لما بعدها، ناقصا الخصومات عندما توفر البعثة أماكن الإقامة.

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	٣٥ ٦٣٤,٠	١٨,٣

٤٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى افتراضات نموذج التمويل الموحد التي وضعت استنادا إلى الحاجة إلى نقل جميع المعدات المملوكة للوحدات إلى منطقة البعثة، ولكن، في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، كان معظم المعدات المملوكة للوحدات موجودا بالفعل في جنوب السودان.

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، على الأقل.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧ ١٠٤,٦)	(٤٧,٢)	شرطة الأمم المتحدة

٤٧ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى القوام الفعلي لأفراد شرطة الأمم المتحدة الموجودين في الميدان. وقد افترض نموذج التمويل الموحد متوسط انتشار قدره ٣٣١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة؛ غير أن المتوسط الفعلي المنشور في البعثة كان ٤٤٥ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة. ومن أصل النفقات الإضافية البالغة ٧,١ مليون دولار، يتصل مبلغ ٦ ملايين دولار ببديل الإقامة المقرر للبعثة. وقد افترض نموذج التمويل الموحد وجود ٣٣١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة في المتوسط بمعدل بدل إقامة قدره ١٧٣ دولارا في اليوم لأول ٣٠ يوما و ١١٦ دولارا في اليوم لما بعدها، مقارنة بمتوسط الانتشار الذي بلغ ٤٥٥ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة بمعدل بدل إقامة قدره ١٨٨ دولارا في اليوم لأول ٣٠ يوما و ١٣٦ دولارا في اليوم لما بعدها، ناقصا الخصومات عندما توفر البعثة أماكن الإقامة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٦ ٥٣٥,٧	١٠٠,٠	وحدات الشرطة المشكّلة

٤٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى أن البعثة لم يكن لديها وحدات شرطة مشكّلة. وقد وفر نموذج التمويل الموحد الموارد اللازمة لمتوسط انتشار قدره ٦٨١ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة للسنة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٥ ٦٨٧,٤)	(٢٤,٣)	الموظفون الدوليون

٤٩ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى متوسط الانتشار الفعلي للموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مقارنة بما افترضه نموذج التمويل الموحد. فقد سمح نموذج التمويل الموحد بنشر ما متوسطه ٣٣١ موظفا دوليا، بينما بلغ متوسط الانتشار الفعلي في البعثة ٧٣٥ موظفا دوليا. ونتج ارتفاع معدل شغل الوظائف عن نقل ٧٣٣ موظفا دوليا

من بعثة الأمم المتحدة في السودان سابقا في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦ ٢٨٣,٦	٢٨,٢	الموظفون الوطنيون

٥٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى أن الجمعية العامة لم تأذن باستقدام موظفين وطنيين إلا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عندما اتخذت قرارها ٢٤٣/٦٦ ألف. لذا، فإن جميع الموظفين الوطنيين الذين تم التعاقد معهم في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قد استقدموا على أساس مؤقت لتلبية الاحتياجات الفورية للبعثة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٨ ٦١٢,٧)	(٣١٩,٥)	متطوعو الأمم المتحدة

٥١ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى متوسط النشر الفعلي لمتطوعي الأمم المتحدة في البعثة. فقد وفر نموذج التمويل الموحد الموارد اللازمة لما متوسطه ١٢٤ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بينما بلغ متوسط النشر الفعلي لمتطوعي الأمم المتحدة في البعثة ٢٦٠ متطوعاً دولياً و ١٦ متطوعاً وطنياً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧٤ ٠٣٤,٠)	—	المساعدة المؤقتة العامة

٥٢ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى عدم تخصيص نموذج التمويل الموحد أي موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وبما أن الجمعية العامة لم تأذن بإنشاء وظائف إلا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في قرارها ٢٤٣/٦٦، فإن جميع الموظفين الذين تم التعاقد معهم في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، استقدموا على أساس مؤقت لتلبية الاحتياجات الفورية للبعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
-	(١ ٥٥٧,٢)	الأفراد المقدمون من الحكومات

٥٣ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى نشر البعثة ما متوسطه ٦١ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ولم يخصص نموذج التمويل الموحد أي موارد في إطار بند الأفراد المقدمين من الحكومات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٧٦٠,١)	(١ ٢٥٤,١)	الخبراء الاستشاريون

٥٤ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى المستوى الفعلي للخدمات الاستشارية المطلوبة في البعثة لأداء مهام تتطلب مهارات ومعارف محددة. وخصص نموذج التمويل الموحد مبلغ ١٦٩ ٠٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٥٨,٥)	(٢ ٣٢٣,٦)	السفر في مهام رسمية

٥٥ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى احتياجات السفر الفعلية للبعثة، بما فيها، في المقام الأول، مبلغ ١,٦ ملايين دولار للسفر داخل منطقة البعثة، ومبلغ ١,٣ ملايين دولار للسفر خارج منطقة البعثة، ومبلغ ٠,٣ ملايين دولار لتقديم الدعم التقني. وخصص نموذج التمويل الموحد موارد لأغراض السفر داخل منطقة البعثة وخارجها استناداً إلى عدد أفراد البعثة، وعدد المكاتب الإقليمية، ومدة السفر، واستند في حساب نسب الموظفين المسافرين إلى المستويات المدرجة في الميزانية في جميع بعثات حفظ السلام.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٢,٧	١٥ ٣٨٧,٢	المرافق والهياكل الأساسية

٥٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى افتراض نموذج التمويل الموحد وجود موقع غير معمر، مما يعني الحاجة إلى شراء جميع المباني الجاهزة واقتناء المولدات الكهربائية وغيرها من الأصول والمعدات الحيوية. واستفادت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مما آل إليها من مرافق جاهزة وما نقل إليها من أصول ومعدات أخرى من بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٥٧ - وانخفاض الاحتياجات سالف الذكر قابلته جزئيا زيادة في الموارد المتعلقة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم نتيجة ارتفاع سعر اللتر الواحد إلى ١,٦١ دولار عن التقديرات المستخدمة في نموذج التمويل الموحد، الذي افترض سعرا قدره ٠,٨٥ دولارا للتر الواحد؛ ونتيجة عدم إدراج رسوم التشغيل والصيانة البالغة ٣,٨ ملايين دولار في نموذج التمويل الموحد.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٧٠,٥	٤١ ٥٣٥,٦
النقل البري	

٥٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى اقتناء مركبات ومعدات من بعثات مغلقة. واستند نموذج التمويل الموحد في تقدير احتياجات اقتناء المركبات والمعدات إلى عدد الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين المنتشرين وتشكيلتهم.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٤,٨	٦ ٦٥٠,٠
النقل الجوي	

٥٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى افتراضات نموذج التمويل الموحد المتعلقة بالطائرات الثابتة الجناحين. فقد افترض النموذج وجود ١٦ طائرة ثابتة الجناحين يبلغ عدد ساعات طيرانها في منطقة البعثة ٦٠٠ ٩ ساعة، غير أن البعثة لديها ٨ طائرات ثابتة الجناحين فقط يبلغ مجموع عدد ساعات طيرانها ٣٧٢ ٥ ساعة.

٦٠ - وانخفاض الاحتياجات قابله جزئيا ارتفاع في الاحتياجات المتعلقة بالوقود. فقد افترض نموذج التمويل الموحد ٢٢ مليون لتر من الوقود بسعر يبلغ ٠,٩٠ دولارا للتر الواحد. وبلغت كمية الوقود الفعلية التي استخدمتها البعثة ١٤,٦ مليون لتر بتكلفة متوسطها ١,٥٨ دولارا للتر الواحد، بينما بلغت رسوم التعبئة/الرسوم الإدارية ٨,٦ ملايين دولار للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وشهدت البعثة أيضا ارتفاعا في الاحتياجات المتعلقة باستئجار الطائرات ذات الأجنحة الدوارة وتشغيلها. فقد افترض نموذج التمويل الموحد وجود

١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة يبلغ عدد ساعات طيرانها ١٠ ٨٠٠ ساعة، بينما العدد الفعلي للطائرات ذات الأجنحة الدوارة في البعثة كان ١٨ طائرة بلغ عدد ساعات طيرانها ١٥ ٢٠٥ ساعات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٨,٩)	—	النقل البحري

٦١ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى تكاليف الوقود وتأمين المسؤولية قبل الغير للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ولم تخصص موارد للنقل البحري في إطار نموذج التمويل الموحد.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١٢ ٥٤٩,٥	٣٨,٠	الاتصالات

٦٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى اقتناء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان معدات وهياكل اتصالات من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتستند الموارد المرصودة في إطار نموذج التمويل الموحد إلى تكاليف الاستثمارات الأولية المرتبطة بإنشاء بعثة جديدة، غير أن ذلك لا ينطبق على البعثة.

٦٣ - وانخفاض الاحتياجات قابله جزئيا ارتفاع في الموارد المتعلقة بخدمات دعم الاتصالات اللازمة لنشر الموظفين المتعاقد معهم دوليا لدعم أداء ما ينفذ في عواصم الولايات وفي قواعد دعم المحليات من مهام اتصالات حيوية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٥١٤,٥	١١,٨	تكنولوجيا المعلومات

٦٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى اقتناء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان معدات وهياكل تكنولوجيا المعلومات من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتستند الموارد المرصودة في إطار نموذج التمويل الموحد إلى تكاليف الاستثمارات الأولية المرتبطة بإنشاء بعثة جديدة، غير أن ذلك لا ينطبق على البعثة. وانخفاض الاحتياجات هذا قابله جزئيا ارتفاع

في الموارد المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لنشر الموظفين المتعاقد معهم دوليا لدعم أداء ما ينفذ في عواصم الولايات وقواعد دعم المحليات من مهام حيوية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٣,٦	٦٠١,٧	الخدمات الطبية

٦٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى اقتناء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان معدات طبية من بعثة الأمم المتحدة في السودان، في حين افترض نموذج التمويل الموحد إنشاء بعثة جديدة واستثمارا أوليا في المعدات. ومما أسهم أيضا في انخفاض الاحتياجات قلة عدد عمليات الإحلاء الطبي الجوي التي شهدتها فترة الأداء (عملية إحلاء واحدة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ مقارنة بزهاء ٣ عمليات شهريا) وانخفاض عدد الإحالات الطبية خارج منطقة البعثة، نظرا إلى أن معظم الحالات مستقر في مرافق من المستوى الثاني.

٦٦ - وانخفاض الاحتياجات قابله جزئيا ارتفاع في الاحتياجات المتعلقة بالاكتماء الذاتي الطبي، لأن المعدل الذي افترضه نموذج التمويل الموحد يبلغ ٢٥ دولارا في اليوم بينما بلغ المعدل الفعلي في البعثة ٥٢ دولارا.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٢,٣	٧٥٠,١	المعدات الخاصة

٦٧ - نتج انخفاض الاحتياجات عن اختلاف تشكيلة القوات المنشورة في البعثة عن الافتراضات المستخدمة في نموذج التمويل الموحد. ومما أسهم أيضا في انخفاض الاحتياجات عدم اقتناء أي معدات خاصة خلال فترة الأداء.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٨٧,١)	(٣٢ ٠٤٦,١)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٦٨ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى خدمات كشف الألغام وإزالتها التي قدمتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لكفالة عبور المركبات التابعة للأمم المتحدة وأفرادها المدنيين عبورا آمنا. ولم تخصص موارد في إطار نموذج التمويل الموحد لخدمات كشف الألغام وإزالتها.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١١٥,٣)	(١٣,١)
المشاريع السريعة الأثر	

٦٩ - يعزى ارتفاع الاحتياجات إلى الموارد الفعلية المرصودة للبعثة لتنفيذ ١٠ مشاريع بالاشتراك مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. فالموارد المرصودة في إطار نموذج التمويل الموحد تستند إلى متوسط النفقات الفعلية في جميع العمليات المبتدئة، وتُستمد بنسبة ٠,١٥ في المائة من الميزانية الإجمالية للبعثة، بمبلغ أقصاه ٩٠٠ ٠٠٠ دولار.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧٠ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:

(أ) اتخاذ قرار بشأن التصرف في الرصيد الحر البالغ ١ ٠٣٨ ٩٠٠ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

(ب) اتخاذ قرار بشأن معاملة الإيرادات/التسويات الأخرى الخاصة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والبالغة ١ ٣١٣ ٢٠٠ دولار المتأتية من إيرادات الفوائد (٢٥٩ ٦٠٠ دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١ ٠٥٣ ٦٠٠ دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة تنفيذًا لطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أيدتها الجمعية العامة

(A/66/718/Add.17)

الطلب

الاستجابة

بما أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، باعتبارها بعثة خلف لبعثة الأمم المتحدة في السودان، ليست نموذجًا لبعثة في مرحلة بدء التشغيل، نظرًا لولايتها وحجمها وهيكلها اللامركزي واحتياجاتها التشغيلية الفريدة، يلزم أن يتجلى هذا الجانب فيما يتعلق باستعراض اللجنة لإمكانية تطبيق منهجية نموذج التمويل الموحد في سياق تقرير أداء البعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (الفقرة ١١).

إن مفهوم "المرونة" مفهوم أساسي في تصميم نموذج التمويل الموحد. وفي تقرير الأمين العام عن نموذج التمويل الموحد لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (انظر A/65/696، الفقرة ٤٣)، فإن مفهوم المرونة، في حالة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يتيح للنموذج أن يكون بمثابة وسيلة ملائمة لتمويل احتياجات البعثة. وقد استفادت البعثة من ذلك من حيث ما أُعيد إلحاقه بها من قوات وموظفين مدنيين، ومن حيث توافر الهياكل الأساسية التي آلت إليها من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وكانت تكاليف الموظفين للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ أعلى بكثير من المبلغ المعتمد في نموذج التمويل الموحد، نظرًا إلى أن معدلات الشواغر كانت أدنى بكثير عما تكون عليه في بعثة جديدة لم تأت خلفًا لبعثة أخرى. وفي المقابل، كانت تكاليف إقامة الهياكل الأساسية (السكن والحيز المكتبي والمهابط، وما إلى ذلك) أقل بكثير من المبلغ المعتمد في نموذج التمويل الموحد، نظرًا إلى أن النموذج استند إلى إنشاء بعثة جديدة تمامًا تشيد فيها جميع الهياكل الأساسية انطلاقًا من الصفر.

وفي هذا الصدد، استندت الاعتمادات الأولية المرصودة لتمويل البعثة إلى الموارد المخصصة في إطار نموذج التمويل الموحد. وكانت اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الموارد في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مسؤولة عن إعادة توزيع الأموال استنادًا إلى الاحتياجات التشغيلية.

وتجدر ملاحظة أن الوسيلة الأشمل لقياس مدى فعالية نموذج التمويل الموحد هي ما إذا كانت ثمة موارد كافية قد خصصت للبعثة. وفي هذا السياق، فقد بلغ معدل تنفيذ ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة

الطلب

الاستجابة

٢٠١١/٢٠١٢ ما نسبته ٩٩ في المائة، وهي نسبة غير شائعة بين البعثات الناشئة.

وهذه إشارة تدل على أن نموذج التمويل الموحد قد وفر عملية مبسطة وشفافة تتيح التعجيل بموافقة الدول الأعضاء على الميزانية، وأنه حقق في الوقت نفسه معدل تنفيذ للميزانية نسبته ١٠٠ في المائة تقريباً مع مراعاة الوضع الديناميكي للبعثة.

إن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعثة لامركزية لديها ١٠ مكاتب ولائية ومن المقرر أن تنشئ ٢٨ قاعدة دعم في المحليات يدير كلا منها منسق ولائي. وكل منسق ولائي مسؤول عن التنسيق العام وعن الإشراف والمساءلة عن طريق الموظف الإداري الولائي في كل ولاية.

ولذلك، فإن المسؤولية عن المساءلة والتنفيذ الفعال في كل قاعدة دعم في المحليات تقع في المقام الأول على عاتق المنسق الولائي والموظف الإداري الولائي. وسيقدم الموظفون الفنيون (متطوعو الأمم المتحدة الدوليون) العاملون في قواعد دعم المحليات تقارير إلى الأقسام الفنية لكل منهم على المستوى الولائي (قسم الإنعاش وإعادة الإدماج وبناء السلام، وشعبة الشؤون المدنية، وشعبة حقوق الإنسان)، وذلك لكفالة الاتساق في تنفيذ ولاية البعثة على صعيد المحليات.

تخطط اللجنة الاستشارية علماً بالترتيب الذي اقترحه الأمين العام بإسناد مسؤولية التنسيق العام للأنشطة الفنية التي تضطلع بها قواعد دعم المحليات إلى متطوعي الأمم المتحدة. وتطلب اللجنة أن تضطلع البعثة باستعراض هذا الترتيب لكفالة توفير قدر كاف من الإشراف والمساءلة يكون مماثلاً لما قد يوفره موظفو الأمم المتحدة في حال كانت قواعد دعم المحليات خاضعة لمسؤوليتهم، والإبلاغ عن هذا الشأن في سياق تقرير الأداء عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ (الفقرة ٢٨).